جامعة مؤتة
كلية الدِّراسات العليا

ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة
(دراسة تقابلية في ضوء علم اللغة المعاصر)

إعداد الطالب
طايل محمَّد أحمد الصرايرة

إشراف
الدكتور عادل بقاعين

مشرف مشارك
الدكتور عاطف الصرايرة

رسالة مقدمة إلى كلية الدِّراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة قسم اللغة العربيَّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرِّسالة الجامعيّة لا تُعبِّر بالضَّرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب طايل محمد الصرايره الموسومة بـ:

ملازمة النفي في اللغة العربية الفصيحة " دراسه تقابلية في ضوء علم اللغة المعاصر "

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. عادل سليمان البقاعين		٢٠١٥/٠٣/١٠	مشرفاً ورئيسا
د. عاطف عطاالله الصرايره		٢٠١٥/٠٣/١٠	مشرف مشارك
د. جزاء محمد المصاروه		٢٠١٥/٠٣/١٠	عضواً
أ.د. فواز محمد عبدالحق		٢٠١٥/٠٣/١٠	عضواً
د. محمد محمود مطالقه		٢٠١٥/٠٣/١٠	عضواً

عميد الدراسات العليا

K. Baran

د. علي الضمور

جامعة مؤتة – كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5330-5328
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى ذكرى والدي – يرحمه الله – في رضوانه، شيخ الوقار والفخار، ورمز الكرم والعطاء...

إلى والدتي، رمز الكفاح والمحبة والتضحية والوفاء...

إلى إخواني وأخواتي، احتراماً وتقديراً...

إلى تراب وطني وسمائه وهوائه، الأردن المعطاء...

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

طايل محمَّد أحمد الصرايرة

الشّكر والتّقدير

لا يسعني في هذا المجال إلَّا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذيَّ الدكتور عادل بقاعين/ رئيس قسم اللغة العربيَّة وآدابها في كلية الآداب بجامعة مؤتة، والدكتور عاطف الصرايرة/ رئيس قسم اللغة الإنجليزية وآدابها في كلية الآداب بجامعة مؤتة، اللّذين تفضلا برعاية هذه الدِّراسة رعاية غير محدودة، منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت على ما هي عليه، واللّذين كانا عوناً وسنداً لإتمام هذا العمل، ليظهر بهذه الصورة، فقد منحاني ثقتهما وعلمهما وإخلاصهما، وقدما لي من علمهما ونصحهما وإرشاداتهما التي أعجز عن تقديرها، فلأستاذيَّ كل التقدير والاحترام والإجلال، فقد كانا خير معلِّم وخير موجِّه في رحلتي العلمية عبر هذه الصفحات.

وأقدّم الشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه الدِّراسة وتقويم معوجِّها، وسدِّ نقصها، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وجعل جهدهم في ميزان أعمالهم.

كما أشكر كلَّ الذين وقفوا إلى جانبي أثناء إعدادي هذه الدِّراسة، وقدَّموا لي يد العون والمساعدة، من مالهم أو وقتهم أو دعائهم.

طايل محمَّد أحمد الصرايرة

الفهرس

فهرس الجداول

الملخَّص

ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة
(دراسة تقابليّة في ضوء علم اللغة المعاصر)

طايل محمَّد أحمد الصرايرة

جامعة مؤتة، 2015م

تهدف هذه الدِّراسة إلى البحث في الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة في ضوء النظريَّة اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة، التي تحدّثت عن ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة الإنجليزية وعدد من اللغات الأوروبية الأخرى، وتبيّن الدِّراسة أنَّ الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة تعود في أصولها الاشتقاقية إلى ما عادت إليه الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى، وأنَّ الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة يمكن تفسيره بشكل كافٍ ووافٍ من خلال المفهوم الدلالي لوقوع الحدث، الذي تقدّمه نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة، التي بيّنت ووضّحت أنَّ الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة لا يكون صحيحاً إلَّا في السِّياقات الدلاليَّة التي تدل على ثبوت عدم وقوع الحدث، والسِّياقات الدلاليَّة التي تدلُّ على عدم ثبوت وقوع الحدث.

Abstract

Negative Polarity in Standard Arabic: A Contrastive Study within the Framework of the Modern Linguistics Theory

Tayel Mohammad Ahmad Alsarayreh

Mutah University, 2015

The study aims at investigating the distribution of negative polarity items in Standard Arabic in the light of modern linguistic approaches that are based on English and other European languages. The study shows that negative polarity items in Standard Arabic share the same morphology as negative polarity items in other languages. The study also shows that the distribution of negative polarity items in Standard Arabic can best be captured by the semantic notion of (Non-)veridicality. Data from Standard Arabic show that negative polarity items in Standard Arabic can be grammatical only when they are used in non-veridical contexts.

المقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، أفاء علينا من نعمه، فجعل منها لساناً ناطقاً بالحق، يقف أمام الباطل والظلم، فيرفضه؛ ليقيم ميزان العدل والحق، والصَّلاة والسَّلام على رسوله قائد الغرّ الميامين، وبعد:

فقد بحثت عمّا يمكن أن يكون خدمة متواضعة للغتنا العربيَّة، فوجدت بغيتي في ظاهرة من الظواهر اللغويَّة التي لم تَحْظَ بنصيب كافٍ من الدِّراسة والبحث من قبل علماء اللغة العربيَّة القدامى والمحدثين، فهناك الكثير من الظَّواهر اللغويَّة التي لم تتناولها أقلام الباحثين وذوي الاختصاص بشيءٍ من الدِّراسة؛ للوقوف على عللها.

وقد حاولت جهد استطاعتي أن أسلِّط الضُّوء على ظاهرة من ظواهر اللغة العربيَّة، ألا وهي ظاهرة ملازمة النَّفي، التي صاحبت العديد من الألفاظ في لغتنا، بأسلوب علمي جديد لا أدّعي أنَّني أول من استعمله في دراسة مثل هذه الدِّراسة، ولكن أضمّ هذا الجهد إلى الجهود التي تسعى من أجل رفع الغموض الذي يحيط بأغلب موضوعات الدَّرس اللغوي العربي، فكلَّما درسنا ظاهرة أو حصرنا أطرافها، أو كلَّما ضممنا الشبيه إلى الشبيه، نكون قد اقتربنا من وضع يد الدَّارس على ما أشكل عليه، أو بعد عن مداركه، وما ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة إلَّا واحدة من عشرات الظواهر اللغويَّة التي يسعى الدَّارس المختص إلى الوقوف على أسرارها.

وتُعنى ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة بالألفاظ التي لا يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً إلَّا إذا وردت في سياق النَّفي، بمعنى أنَّ اللفظ إذا استعمل في سياق النَّفي وسياق الإثبات معاً، لا يكون من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وإنّما يكون كغيره من ألفاظ اللغة، تتبدَّل استعمالاته بتبدل السِّياقات التي يرد فيها، أمّا اللفظ الملازم للنَّفي، فلا يمكننا استعماله في سياق الإثبات أبداً.

وقد قمت بقراءة الكثير من كتب النَّحو قديمها وحديثها، وغيرها من الكتب كالتفاسير والمعجمات، والعديد من الأبحاث، محاولاً الإلمام بقدر من أطراف هذه الظاهرة في اللغة العربيَّة، ومن أبرز هذه الكتب والأبحاث كتاب ابن السكيت الموسوم بإصلاح المنطق، وكتاب المرزوقي الموسوم بألفاظ الشمول والعموم، وكتاب كُرَاعِ النَّملِ الموسوم بالمنتخب من غريب كلام العرب، ومجمع الأمثال للميداني، والصاحبي

في فقه اللغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والصِّحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، وإحياء النَّحو لإبراهيم مصطفى، ومعاني النَّحو للسامرائي، والدِّراسة الموسومة بالألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة) للدكتور جزاء المصاروة.

وبما أنَّ موضوع الدِّراسة يتمحور حول ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة في ضوء علم اللغة المعاصر، كان لا بد من الاطلاع على الدِّراسات التي تهتم بالموضوع نفسه في اللغات الأخرى، وأحدث النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة التي خصصت لدراسة موضوع ملازمة النَّفي في لغات غير اللغة العربيَّة، وإجراء مقابلة علمية لهذه الظاهرة، إذ تحتل الدِّراسات اللغويَّة في الوقت الحاضر مكانة متميزة، ونجد ذلك واضحاً في مؤسسات البحث العلمي عند الأمم المتقدمة، فهي دعامة أساسية في توثيق الصلات وتوطيد دعائم التفاهم بين الأفراد والجماعات.

ومن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار موضوع هذه الدِّراسة، افتقار الدَّرس اللغوي العربي المعاصر إلى دراسة علمية عميقة للخصائص اللغويَّة للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة؛ إذ كانت الدِّراسات السابقة في هذا المجال نادرة جداً، وهي مع ندرتها جاءت وصفيَّة بحتة، اقتصرت على عرض خصائص هذه الألفاظ دون مقابلتها بالخصائص اللغويَّة لشبيهاتها في اللغات الأخرى، ومن هذا الباب تسعى هذه الدِّراسة إلى التحليل العميق لهذه الألفاظ في ضوء النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة، ومقابلتها مع شبيهاتها في لغات عالمية أخرى، في منهج وصفي تحليلي يعمد إلى دراسة ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، ووصفها بناءً على واقعها، ومن ثمَّ تحليلها تحليلاً نظرياً تقابلياً مع الظاهرة نفسها في اللغات الأخرى.

وقد قسِّمت الدِّراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، استُهل تمهيدها بعنوان يوضّح قيمة المنهج الوصفي التحليليّ في دراسة اللغة ووصفها في مستوياتها المختلفة، من النواحي: الصَّوتية، والمقطعية، والصَّرفية، والدلاليَّة، والتركيبية، والجوانب التي يتناولها علم اللغة العام أو النظري عند دراسة الظواهر اللغويَّة التي تشترك فيها اللغات جميعها.

أمّا الفصل الأول، فيتناول الحديث عن الألفاظ والتراكيب التي ذكرها علماء اللغة العربيَّة، وقالوا إنَّها لا تستعمل إلَّا في سياق النَّفي، وبعض محاولات علماء اللغة العربيَّة المحدثين لدراسة ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، والمعنى اللغوي والاصطلاحي للنَّفي كما تحدث عنه علماء اللغة العربيَّة وعلماء اللغات الأخرى، والمقصود بمفهوم ملازمة النَّفي لدى علماء اللغة العربيَّة، وتفسيرهم للألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي، وأسباب ملازمة النَّفي كما يرى المحدثون من الباحثين في اللغة العربيَّة.

وجاء الفصل الثاني حول موضوع ملازمة النَّفي بين علماء اللغة العربيَّة في ضوء مفهوم علم اللغة المعاصر لظاهرة ملازمة النَّفي، كما عرض بعض محاولات علماء اللغة العربيَّة لإعادة صياغة النَّحو العربي، وبيّن مفهوم ملازمة النَّفي في الدَّرس اللغوي المعاصر، وقسّم الألفاظ الملازمة للنَّفي، التي ذكرها علماء اللغة العربيَّة، بناءً على مفهوم ملازمة النَّفي في الدَّرس اللغوي المعاصر، إلى ألفاظ ملازمة للنَّفي وأخرى غير ملازمة للنَّفي، ودرس ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة في تراكيب النَّفي وسياقاته غير الصريحة (النَّفي الضمني)، التي لم يتعرّض لها علماء اللغة العربيَّة عند دراستهم لهذه الظاهرة.

ودرس الفصل الثالث الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة دراسة نظرية صرفية تقابلية مع شبيهاتها من الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى غير العربيَّة، إذ تبيّن بعد الدِّراسة أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى غير العربيَّة تعود في أصولها الاشتقاقية إلى ما عادت إليه الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وبيّنت الدِّراسة أنَّ التطابق في الأصل الاشتقاقي لهذه الألفاظ يصل في بعض الأحيان إلى درجة التطابق التام بين اللغات التي تمت دراستها، ممّا يؤكِّد عالمية ظاهرة ملازمة النَّفي، وعدم خلو اللغات الأخرى غير العربيَّة من الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي.

أمّا الفصل الرابع والأخير، فقد خُصِّص لدراسة الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة في ضوء النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة، انطلاقاً من فكرة أنَّ ظاهرة ملازمة النَّفي لا تقتصر على اللغة العربيَّة فقط، بل توجد في اللغات الأخرى، إذ

أخذت حيزاً كبيراً من دراسات علماء اللغة الغربيين، الذين أوجدوا نظريات لغوية غربية معاصرة مخصصة لدراسة هذه الظاهرة؛ لتفسير أسباب ملازمة بعض الألفاظ لسياق النَّفي، وتوضيح الاختلافات والفروق بين هذه الألفاظ في السِّياقات التي ترد فيها، وذلك من خلال عرض بعض النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة التي درست هذه الظاهرة، ومحاولة تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، وسبب ملازمة بعض الألفاظ فيها لسياق النَّفي، وتوضيح الاختلافات والفروق بين هذه الألفاظ في اللغة العربيَّة في السِّياقات التي ترد فيها، بناءً على ما تفترضه هذه النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة.

وقد تضمّنت الخاتمة بعض النتائج التي توصّلت إليها الدِّراسة، إذ كان بعضها متعلقاً بدراسة علماء اللغة العربيَّة لظاهرة ملازمة النَّفي، وأخرى بأسلوب هؤلاء العلماء في دراستهم لهذه الظاهرة، وأخرى تتعلق بالدِّراسة النظريَّة الصَّرفية التقابلية للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة مع شبيهاتها من الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى غير العربيَّة، وأخرى تتعلق بتفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، وسبب ملازمة بعض الألفاظ فيها لسياق النَّفي، وتوضيح الاختلافات والفروق بين هذه الألفاظ في اللغة العربيَّة في السِّياقات التي ترد فيها، بناءً على ما تفترضه النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة.

التَّمهيد:

تغيّرت ملامح الدَّرس النَّحوي في القرن العشرين، واتخذت لها مساراً آخر، حتى بدأ المنهج الوصفي (**Descriptive Linguistics**) بمعناه الواسع في الدِّراسات اللغويَّة يقوم بدراسة لغة معينة في مرحلة زمنية محددة، فصرف هذا المنهج النحاة عن الدِّراسات التاريخية المقارنة، لدراسة لغاتهم الحية المتمثلة بالظواهر المنطوقة للسلوك اللغوي، ليصفوا أصواتها ومفرداتها وتراكيبها، فيستنبطوا قواعدها وأحكامها، وهذه الدِّراسات لا تنسجم مع المناهج التي تعنى بتطور اللغات القريبة، واللغويات التقنية التي تقوم على المعيار (**Prescriptive Linguistics**)[(1)].

والنَّحو الوصفي فرع من فروع علم اللغة الحديث، الذي ظهر في أوائل القرن العشرين، وأخذ يضرب جذوره ويتأصل في الدَّرس النَّحوي مؤخراً، واستعمال الوصفي مصطلحاً في الدَّرس اللغوي، جاء نتيجة للمنهج التاريخي الذي وجّه أعمال اللغويين الأوروبيين سابقاً[(2)]، علماً أنَّ مناهج البحث في اللغة تتعدّد، وهذه المناهج لها أهمية خاصة في مجال البحث العلمي؛ لأنَّها تعدّ طرقاً موصلة إلى الغاية التي ينشدها الباحث من دراسته، ومن خلال هذه المناهج يحرص الباحث على سلامة النتائج التي يتوصل إليها من الاضطراب، وقد عَرَفَ البحث اللغوي مناهج كثيرة منها: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج التقابلي، والمنهج الاستنباطي، وغيرها.

ويعدّ العالم اللغوي السويسري (سوسير) صاحب فكرة المنهج الوصفي، ويرجع هذا المنهج في أصوله إلى الموازنة التي أقامها (سوسير) بين الآنية (**Synchronic Linguistics**) والتعاقبية (**Diachronic Linguistics**)، والآنية هي وجهة نظر وصفيَّة تقوم على البحث في حالات اللغة على أساس ثابت دون النظر إلى البعد

---

(1) عبده، داود، (1973م)، أبحاث في اللغة العربيَّة، مكتبة رياض الصلح، بيروت، لبنان، ص9.

(2) الراجحي، عبده، (1979م)، النَّحو العربي والدَّرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة العربيَّة، بيروت، لبنان، ص23.

التاريخي[1]، وقد أكَّد (سوسير) أنَّ اللغة ينبغي أن تدرس بعد اكتمال تدوينها وتقنينها، وفي حال استقرارها في بيئة زمانية ومكانية محددة، وقد سميت هذه الدِّراسة بوصفيَّة اللغة[2].

ويقوم المنهج الوصفي على أساس وصف اللغة أو اللهجة في مستوياتها المختلفة، من النواحي: الصَّوتية، والمقطعية، والصَّرفية، والدلاليَّة، والتركيبية، وغيرها، ولا بد أن يقتصر الباحث في نشاطه على الوصف المحض للظاهرة اللغويَّة التي يقوم بدراستها، أي تسجيل ما هو كائن بالفعل لا ما ينبغي أن يكون، وهو، أي المنهج الوصفي، يصلح لدراسة اللغة على أساس علمي، فقد بنى (سوسير) نظريته في ضوء العلاقة اللغويَّة، واصفاً اللغة بنظام معرفي من العلاقات، كالجمل والعبارات والكلمات[3].

واللغات واللهجات المدروسة في المنهج الوصفي إمّا أن تكون منطوقة مستخدمة، كاللغات الحديثة، وتسمى باللغات الحية، والبحث فيها يفرض على الباحث أن يبدأ من نقطة الصفر إذا أراد استكشاف الظواهر اللغويَّة فيها ليخضعها للدِّراسة، ويتجه إلى التجريد والتقنين، وإمّا لغات ولهجات مكتوبة، وهي التي ذهب أصحابها في العصور الأولى، وبقيت لغتهم لغة مدونة مكتوبة، ودراستنا للغة العربيَّة القديمة تعتبر دراسة لغة مكتوبة، وليست منطوقة؛ لأنَّ نطق هؤلاء العرب الأوائل لم نسمعه، ولم نكن نحن المعاصرين له.

وقد وضع العالم اللغوي الأمريكي المعروف نعوم تشومسكي (**Noam Chomsky**) في كتابه الموسوم بـ(**Aspects of the Theory of Syntax** = جوانب النظرية النحوية)، سلَّماً من معايير الكفاية؛ لغايات تقييم أيّ نظرية لغوية في مستوياتها المختلفة، من النواحي: النَّحوية، والصَّوتية، والمقطعية، والصَّرفية، والدلاليَّة،

---

(1) إبراهيم، زكريا، (د.ت)، مشكلة البنية، دار مصر للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ص52-53.

(2) الراجحي، النَّحو العربي والدَّرس الحديث (بحث في المنهج)، ص29.

(3) ديتربونتنج، كارل، (2003م)، المدخل إلى علم اللغة، ترجمة وتعليق: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ط1، ص33، وما بعدها.

وغيرها، وأول هذه المعايير هو معيار الكفاية الوصفية (**Descriptive adequacy**)، الذي يتطلب أن تكون النظرية اللغوية قادرة على صياغة قواعد يمكنها وصف الظاهرة اللغوية، وقواعد يمكن استعمالها لإنتاج جمل صحيحة تتعلق بالظاهرة اللغوية المراد دراستها.

أمَّا المعيار الثاني، فهو معيار الكفاية التفسيرية (**Explanatory adequacy**)، الذي يتطلب أن تكون النظرية اللغوية قادرة على صياغة قواعد يمكنها تفسير الظاهرة اللغوية، وقواعد يمكنها توقع ما يمكن أن يعدّ استعمالاً صحيحاً أو غير صحيح للظاهرة اللغوية المراد دراستها.

أمَّا المعيار الثالث والأخير، فهو معيار كفاية الملاحظة (**Observational adequacy**)، الذي يتطلب أن تكون النظرية اللغوية قادرة على صياغة قواعد يمكنها وصف وتفسير أيّ ظاهرة لغوية جديدة تظهر أثناء البحث[1].

وسأقوم في هذه الدراسة بتقديم تحليل وتفسير للألفاظ الملازمة للنفي في اللغة العربية ينسجم مع هذه المعايير؛ لضمان وصف هذه الألفاظ وتفسيرها، وملاحظة استعمالها في اللغة العربية.

وعلم اللغة (**Linguistics**) ليس علماً واحداً، وإنَّما هو علوم مختلفة تفرعت عن الدِّراسة العلمية للغة، بحيث أصبح الآن لكلّ فرع منها علماء ومتخصصون في هذا الفرع أو ذاك من هذا العلم، بل لقد أصبح لكلّ فرع منها اليوم دراساته وأبحاثه وكتبه ودورياته الخاصة به، ونتيجة للتقدم الذي أحرزه علم اللغة، اتفق علماء اللغة أو أغلبهم على تقسيم علم اللغة إلى فرعين كبيرين، أحدهما علم اللغة العام (**General Linguistics**) أو علم اللغة النظري (**Theoretical Linguistics**)، والآخر علم اللغة التطبيقي (**Applied Linguistics**)، وما يهمنا هو علم اللغة العام (**General**

---

(1) Chomsky, N. (1965), *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, MA: MIT press, page 24-26.

Linguistics) أو علم اللغة النظري (**Theoretical Linguistics**)، وكلاهما المقصود غالباً عندما نستخدم عبارة علم اللغة (**Linguistics**) دون كلمة عام أو نظري[1].

ويدرس علم اللغة العام أو النظري الظواهر اللغويَّة الصَّوتية والصَّرفية والنَّحوية والدلاليَّة بصفة أساسية، وهي الظواهر التي تشترك فيها اللغات جميعها، وذلك بالإضافة إلى مناهج البحث في اللغة، ويتفرع منه علم الأصوات الذي يدرس الصوت اللغوي بعيداً عن البنية، من حيث طبيعته وكيفية حدوثه ومواضع نطق الأصوات المختلفة والصفات النطقية المصاحبة للصوت، وعلم الصَّرف الذي يبحث في تصنيف المورفيمات وأنواعها ومعانيها المختلفة ووظائفها، ويدخل في إطاره علم الصَّرف بالمفهوم التقليدي، وعلم النَّحو الذي يدرس أحكام نظم الكلمات وقوانينها داخل الجمل والعبارات، وأنواع الجمل، والعلاقات التي تربط بين مكونات الجمل، وهو جزء من علم القواعد الذي يشمل هذا العلم بالإضافة إلى علم الصَّرف، وعلم الدلالة الذي يدرس الطبيعة الرمزية للغة، ويحلل الدلالة من حيث علاقتها بالبنية اللغويَّة وتطور الدلالة وتنوعها والعلاقات الدلاليَّة بين الكلمات والحالات الدلاليَّة[2].

ومن خلال هذا العلم، أي علم اللغة العام أو علم اللغة النظري، ستقوم هذه الدِّراسة بدراسة ظاهرة لغوية من ظواهر اللغة العربيَّة، وتحليلها ضمن إطار هذا العلم؛ لتفسيرها وكشف أسرارها، إذ سيتبيّن أنَّها ظاهرة دلاليَّة يمكن تفسيرها وتحليلها بوساطة نظريات علم الدلالة المعاصرة، التي تعدّ ركناً أساسياً من أركان علم اللغة العام أو علم اللغة النظري، فاللغوي العام أو النظري يمكن أن يصوغ الفرضية التي تذهب إلى أنَّ كل اللغات فيها أسماء وأفعال، واللغوي الوصفي يمكن أن يفنّد هذه الفرضية بدليل تجريبي على وجود لغة واحدة على الأقل لا يمكن عند وصفها تأسيس فارق مميز بين الأفعال والأسماء؛ لكنَّه كي يفنّد هذه الفرضية أو يؤكِّدها، يجب عليه أن يتعامل مع

(1) انظر: ليونز، جون، (1987م)، اللغة وعلم اللغة، ترجمة وتعليق: مصطفى التونى، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ط1، 44/1، وما بعدها.

(2) انظر: باي، ماريو، (1998م)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ط8، ص35، وما بعدها.

بعض التصورات الخاصة بالاسم والفعل، التي يمدّه بها اللغوي العام أو النظري[1]، أمّا اللغوي التطبيقي فيقوم بتطبيق تصورات علم اللغة العام أو علم اللغة النظري ونتائجه على مهام عملية متنوعة تشمل تعليم اللغة[2].

---

(1) ليونز، اللغة وعلم اللغة، 45/1.

(2) ليونز، اللغة وعلم اللغة، 46/1-47.

الفصل الأول

ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة

1. 1 تمهيد:

نشأ البحث في الحروف والأدوات بسبب المعاني المختلفة لكل حرف من الحروف، أو أداةٍ من الأدوات، ونما هذا البحث وكَبُرَ عند النَّحويين واللغويين والمفسرين، حتى أصبح علماً مستقلاً، صنَّف فيه العلماء المؤلفات والرسائل الكثيرة التي تناولت أحوال الحروف والأدوات وأبوابها وشواهدها والمذاهب المختلفة فيها، ومن هذه المؤلفات الكتاب الذي ألفهُ محمَّد بن جعفر التميمي القيرواني المعروف بالقزاز، حيث أمر والي إفريقية المعزُّ عاملَهُ عسلوجَ بن الحسن الدنهاجي أنْ يؤلفَ القزازُ كتاباً جامعاً للحروفِ والأدواتِ التي ذكرها النَّحويون، ففعل ما أمر، وقام بشرحها، وجمْع شتاتها من الكتب، وبين ما فيها، ووضعها على حروف المعجم، فلما بلغ كتابُهُ ألفَ ورقةٍ رفع صوراً منه إلى المعزِّ، فأعجبَه، وقال له: "اذكر ما يجيءُ من الكلمات لمشاكلة الصور في الأمر والنهي والصفة والجَحْد والاستفهام التي يدل على المراد بها إعراباً على ما تقدمها وتلاها من القول"(1).

"والبحث في النَّفي أو في غير النَّفي، إنَّما هو بحث في النظام النَّحوي كلّه على اعتبار ما يتطلبه مفهوم النظام من تماسك العناصر التي تكونه؛ لذلك فإنَّ التفكير على أساس وجود معطيات واضحة، يعني أنَّ النظام النَّحوي واضح، وهو ما تنفيه وتدحضه الدِّراسات المتتالية؛ فالوضوح النظري لا يكون إلا بالمقارنة بين أبنية مختلفة وتراكيب متشابهة لتحديد المشترك وتمييز المختلف"(2)، آخذين بعين الاعتبار أنَّ في اللغة العربيَّة مجموعة من التراكيب التي تُعَدُّ لدى الناطقين بها تراكيب منفيةً، وهي

---

(1) القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: 624هـ)، (1986م)، إِنْباهُ الرّواة على أنْباهِ النُحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط1، 3/86-87.

(2) المبخوت، شكري، (2006م)، إنشاء النَّفي وشروطه النَّحوية الدلاليَّة، منشورات مركز النشر الجامعي في جامعة منوبة، تونس، ص15.

تمثل جزءاً من النظام النَّحوي، شأنها شأن التراكيب الإثباتية أو الاستفهامية أو التراكيب الدالة على الأمر أو النهي أو التَّمني، وما إلى ذلك.

وقد ذكر علماء اللغة العربيَّة القدامى أنَّ في اللغة ألفاظاً وتراكيب لا تستعمل إلَّا في سياق النَّفي، وحاول بعضهم جمعها وتصنيفها في معجماتهم ومصنفاتهم، ونبّهوا على أنها لا تستعمل إلَّا في النَّفي، أو أنَّه يكثر استعمالها في النَّفي، وذهب بعضهم إلى جمعها في أبواب مستقلة، على نحو ما نجد في معجمات المعاني أو الكتب التي تُعنى بالألفاظ والتراكيب[1]، وبشكل عام لم يهتم النحاة بالنَّفي وأنماطه المختلفة في مؤلفاتهم، وإنَّما جاءت أدواته موزعة ومتفرقة ضمن موضوعات النَّحو المختلفة، ولا غرابة في ذلك، فقد قامت دراساتهم على نظرية العامل، وهو بحث في تبرير وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في الجمل[2].

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: "ولو أنَّها جُمعت في باب وقرنت أساليبها، ثم وُوزن بينها، وبُيّن منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي، وما يكون نفياً لمفرد، وما يكون نفياً لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر؛ لأحطنا بأحكام النَّفي وفقهنا أساليبها، ولظهر لنا من خصائص العربيَّة ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا أن نتتبَّعه ونبيِّنه"[3].

وعند استعراض مؤلفات علماء اللغة، وجدت أنَّهم قد أفردوا فيها أبواباً للألفاظ والتراكيب التي لا تستعمل إلا في سياق النَّفي، على نحو ما في كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، الذي أفرد فيه باباً بعنوان "ما لا يُتَكلم فيه إلَّا بجَحْد"، وذكر فيه عدة ألفاظ، نحو: (خَرْبَصِيصَةٌ، وهَلْبَسِيسَةٌ، وعَبَقَةٌ، وهُنَانةٌ، وصُهَارَةٌ، وغيرها)، وباباً آخر بعنوان "ما يُتَكلم فيه بالجَحْدِ" ذكر فيه: (ما له صامِتٌ ولا ناطِقٌ، وما له دارٌ ولا

---

(1) المصاروة، جزاء، (2007م)، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، *المجلة الأردنية في اللغة العربيَّة وآدابها*، م3، ع3، ص90.

(2) انظر: جعمات، توفيق، (2006م)، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص11، وما بعدها.

(3) مصطفى، إبراهيم، (1992م)، إحياء النَّحو، د.ن، ط2، ص5.

عقارٌ، وما له حَانةٌ ولا آنَةٌ، وغيرها)، وباباً آخر ذكر فيه: (ما ذَاقَ مَضَاغَاً، أي ما يُمْضَغ، وما ذَاقَ عَضَاضَاً، أي ما يُعَضُّ، وما ذَاقَ لمَاظاً، وقد التَمَظَ الشيءَ، إذا أَكَلَه، وغيرها)، وباباً آخر ذكر فيه: (ما بالدّارِ أَحَدٌ، وما بها صَافِرٌ، وما بها وَابِرٌ، وما بها عَرِيبٌ، وما بها كَتِيعٌ، وما بها دَيَّارٌ، وما بها طُوئيٌّ وطُوريٌّ، وغيرها)، وباباً آخر ذكر فيه:(ما أَدْري أيُّ الناسِ هو، وأيُّ الورى هو، وما أَدْري أيُّ الأَنامِ هو، وما أَدْري أيُّ بَرْنَساء هو، وغيرها)، وباباً آخر ذكر فيه:(طلبت من فلانٍ حاجةً فانْصَرَفْتُ وما أدري على أيِّ صِرْعَى أمره هو، أي لم يبيِّن لي أمرَه، وما أدري أيُّ الجرادِ عارَهُ، أي: أيُّ الناسِ ذهب به، وغيرهما)، وباباً آخر ذكر فيه: (لا أَفْعَلُه ما أنَّ في السماءِ نَجْماً، أي ما كان في السماء نجمٌ، ولا أفعله حتى يَرِدَ الضَّبُّ، والضبُّ لا يشرب ماءً أبداً، وغيرهما)[1].

وفي كتاب (ألفاظ الشمول والعموم) وجدت المرزوقي قد أفرد باباً بعنوان: "ما أفاد الشمول في باب النَّفي"، وهو ما يفيد الشمول في باب النَّفي ولا يقع في الإثبات، نحو: (ما في الدار ديَّار، ولا بها طُوريٌّ، وما بها صافرٌ)، ويذكر أننا لا نقول: (بها صافرٌ، وبها طُوريٌّ، وبها ديَّارٌ)، وباباً آخر بعنوان: "الشمول في النَّفي خاصة"، وهو في عدة أبواب، فمنها ما يُتَكلم به في نفي الناس، نحو: (ما بها دُعويٌّ، وما بها تامورٌ، وما بها شُفْرٌ)، ومنها ما هو في نفي المال، نحو: (ما له سمٌّ ولا حمٌّ)، ومنها ما ينفى به الطعام، نحو: (ما ذُقْتُ عَلوساً)، ومنها ما ينفى به النوم، نحو: (ما ذُقتُ غماضاً ولا حثاثاً)، ومنها ما تنفى به الأوجاع، نحو: (ما بها وَذْيةٌ)، ومنها ما تنفى به الحلي، نحو: (ما عليها خضاضٌ)، وهي عنده لا تستعمل في الإثبات، وتفيد نفي القليل والكثير[2].

---

(1) انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت: 244هـ)، (د.ت)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمَّد شاكر وعبد السلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط4، ص383-394.

(2) المرزوقي، أبو علي (ت: 421هـ)، (1994م)، ألفاظ الشمول والعموم، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، ص33، 62، 63.

ووجدت كُرَاعِ النَّملِ في كتاب (المنتخب من غريب كلام العرب) قد أفرد باباً بعنوان: "باب النَّفي"، تحدث فيه عن الألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي، وذكر الكثير من الأمثلة عليها[1]، وغيرها من المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع وجمعت ما تفرق من ألفاظه وتراكيبه في كتب السابقين، بالإضافة إلى ما جمعه العلماء الذين ألفوا في الأمثال، وذكروا في أبواب مؤلفاتهم الأمثال المنفية، وحشدوا فيها كثيراً من الألفاظ والتراكيب التي تلازم سياق النَّفي، ومن هذه المؤلفات (مجمع الأمثال) للميداني، الذي ذكر فيه العديد من الأمثال المنفية، نحو: (المِعْزى تُبْهِي ولا تُبْنِي، بمعنى أنَّ المعزى لا يكون منها الأبنية، وهي بيوت الأعراب، وإنما تكون من الوَبَر والصوف، ويضرب لمن يُفْسِد ولا يصلح، ولا يعرف قَبِيلاً من دَبيرٍ، والقبيل ما أقبل به على الصدر، والدبير ما أدبر عنه، وهو مأخوذ من الشاة المُقَابَلَة والمُدَابَرَة، المقابلة التي شُقَّت أذنها إلى قُدَّام، والمدابرة التي شُقَّت أذنها إلى الخلف، وما يعرف هِرَّاً من بِرٍّ، أي لا يعرف من يكرهه ممن يَبَرُّه، ويضرب لمن يتناهى في جهله، وما له هِلَّعٌ ولا هِلَّعَةٌ، أي ما له شيء)، وغيره من المؤلفات التي تهتم بالأمثال العربيَّة[2].

وقد عدَّ ابن فارس عدم معرفة الأديب لهذه الألفاظ والتراكيب منقصةً في الأديب في شريعة الأدب، حيث قال: "والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول أن متوسِّماً بالأدب لو سُئل عن الجَزْم والتَّسويد في علاج النوق، فتوقف أو عيَّ به أو لم يعرفه، لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصاً شائناً، لأن كلام العرب أكثر من أن يحصى، ولو

---

(1) انظر: كُرَاعِ النَّملِ، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي (ت: 310هـ)، (1989م)، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمَّد بن أحمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط1، 351/1، وما بعدها.

(2) انظر مثلاً: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد (ت: 518هـ)، (د.ت)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 260/2، وما بعدها؛ والبكري، أبو عبيد (ت: 487هـ)، (1983م)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، ص512، وما بعدها؛ والزمخشري، أبو القاسم محمود (ت: 538هـ)، (1987م)، المستقصي في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 330/2، وما بعدها.

قيل له: هل تتكلم العربُ في النَّفي بما لا تتكلم به في الإثبات، ثم لم يعلمه لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب، لا أنَّ ذلك يُرْدد دينه أو يجُرُّه لمأثم"[1].

والمستعرض لمؤلفات علماء اللغة العربيَّة القدامى جميعها، يجد أنَّهم لم يدرسوا الألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي لبيان دلالتها وخصائصها، بل كانت دراستهم لمسائلها متفرقة في أبواب النَّحو في مؤلفاتهم، حيث أغفلوا أسلوب النَّفي ولم يجعلوا له باباً مستقلاً، وكذلك كانت دراسات المحدثين للنَّفي، فهم لم يتجاوزوا بها ما تفرق في كتب القدامى، فكانت دراساتهم نحويةً وصفيَّة؛ لكونها تدرس أسلوب النَّفي من الناحية التركيبية فقط، ثم تصف طرائق العرب في استعمالهم أسلوب النَّفي، ومن هذه الدِّراسات دراسة مصطفى النحاس في كتابه (أساليب النَّفي في العربيَّة، دراسة وصفيَّة تاريخية)، الذي فرق فيها بين النَّفي اللغوي والنَّفي المنطقي، ثم تحدث عن أدوات النَّفي وما يتعلق بها، وتحدث عن النَّفي الضمني والنَّفي الصريح، ثم ختم كتابه بالحديث عن بعض مظاهر النَّفي في اللغة المعاصرة، والقارئ لكتابه يجده ينطلق من فكرة المقارنة بين النَّفي في اللغة القديمة والنَّفي في اللغة المعاصرة، وأنَّ موضوعات كتابه تركيبية نحوية لا علاقة لها بالألفاظ التي لا تستعمل إلا في النَّفي ودلالاتها[2].

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1993م)، الصاحبي في فقه اللغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، ص34–35، وانظر: المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص90–91.

(2) النحاس، مصطفى، (1979م)، أساليب النَّفي في العربيَّة (دراسة وصفيَّة تاريخية)، منشورات جامعة الكويت، ص263 و265 و269، وانظر: المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص91.

أما خليل عمايرة في كتابه الموسوم بـ: (أسلوبا النَّفي والاستفهام في العربيَّة في منهج وصفي في التحليل اللغوي)، فقد تحدث فيه عن معنى النَّفي وأدواته، وتحويل الجملة من جملةٍ توليديةٍ إلى جملةٍ تحويليةٍ باستعمال إحدى أدوات النَّفي[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى الدِّراسة التي قام بإعدادها الدكتور جزاء المصاروة بعنوان: (الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة))، التي جاءت دراسة مستقلةً لقضية محددة في أسلوب النَّفي، وهي تلك الألفاظ التي لا تستعمل إلا منفية، في محاولة لدراسة هذه الألفاظ دراسة دلاليَّة في منهج وصفي تحليلي، وقد بينت دراسته تفسير القدامى لهذه الألفاظ، وأنَّه كان تفسيراً سياقياً محضاً، كما بينت المقصود من لزوم هذه الألفاظ لسياق النَّفي، وسبب ملازمتها له، وجعلت هذه الألفاظ على أنواع عدة بحسب السبب الذي جعلها ملازمة للنَّفي[2]، على خلاف دراسة فاضل السامرائي في كتابه (معاني النَّحو)، التي تعد أول دراسة حديثة تشير إلى مثل هذه الألفاظ، إذ أشارت إليها إشارة سريعة اكتفى فيها المؤلف بالقول بوجود أسماء مختصة بالنَّفي ولا تستعمل في الإيجاب، مثل: أحد وديَّار وطوريّ وعَريب وكرَّاب، وكلّها عنده بمعنى واحد، ووجود ظروف مختصة بالنَّفي، مثل: قَطُّ وعَوْض وأبداً[3].

والدكتور جزاء المصاروة في دراسته الموسومة بالألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، لم يهتم بأدوات النَّفي أو تركيب الجملة أو نفي الماضي أو الحاضر أو المستقبل، بل سلّط الضوء على ألفاظ وتراكيب يبدو أنَّها كانت حِكراً على أسلوب النَّفي، ولا تستعمل في الإثبات، مع بيان تفسير القدامى لها

---

(1) عمايرة، خليل أحمد، (د.ت)، أسلوبا النَّفي والاستفهام في العربيَّة في منهج وصفي في التحليل اللغوي، د.ن، وانظر: المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص91.

(2) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص89-106.

(3) السامرائي، فاضل، (1990م)، معاني النَّحو، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 4/604-605، وانظر: المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص92.

والوقوف على أبرز خصائصها، وتوضيح معنى لزومها لسياق النَّفي، وتفسير سبب اقتصارها على سياق النَّفي[1].

1. 2 معنى النَّفي:

يتلوَّن المعنى اللغوي لكلمة (نفى) في المعاجم العربيَّة حول معاني الإبعاد والتنحية والطرد، فقد جاء في معجم (مقاييس اللغة) أن مادة (نفى) تدل على تعرية شيء من شيء وإبعاده عنه، والنُّفاية: الرّديء ينفى، ونفي الريح: ما ترميه من التراب حتى يصير في أصول الحيطان، ونفي المطر: ما تنفيه الريح أو ترشُّه، ونفي الماء: ما تطاير من الرِّشاء على ظهر المائح[2]، وذكر الجوهري في الصِّحاح أن (نفا) بمعنى (طرد)، تقول: نَفَيتُهُ فانتَفَى، وأورد الشاهد الآتي للقطامي:

فَأَصْبَحَ جَارَاكُمْ قَتِيلاً ونَافِياً

أي مُنْتَفِياً، وتقول: هذا يُنافِي ذلك، وهما يَتَنافيان، والنِفوَةُ والنَّفيةُ: كلُّ ما نَفَيتَ، والنُّفَايَةُ بالضم: ما نَفيتَه من الشيء لرداءته[3].

---

(1) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص92.

(2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (د.ت)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 5/456-457.

(3) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ)، (1990م)، الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 6/2513-2514، وعجز البيت: أَصَمَّ فزادوا في مسامعه وَقْرَا، ولقب القطامي يطلق على ثلاثة: أولهم عُمير بن شييم صاحب ديوان القطامي بتحقيق كل من: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، والصادر عن دار الثقافة في بيروت بلبنان، والثاني: القطامي الضبعي من ضبيعة بن ربيعة بن نزار أحد ولد الساهري، وكان صاحب شراب، والثالث: القطامي الكلبي، واسمه الحُصين، وهو أبو الشرقي بن القطامي، شاعر محسن؛ وللمزيد انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (1977م)، خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2/370-372 .

وجاء في لسان العرب لابن منظور: "نَفَى الشيءُ يَنْفِي نَفْياً: تَنَحَّى، ونَفَيتُهُ أنا نَفْياً، ونُفِيَ الرجل عن الأرض ونَفَيتُهُ عنها: طردته فانتفى، وتنافت الآراء والأحكام تعارضت وتباينت"[1]، وجاء في المعجم الوسيط كل ما أوردته المعاجم السابقة، وأضاف إليها: "نَفَاهُ: جَحَدَهُ وتبرّأَ منه، ونَفَاه: أخبرَهُ أنه لم يقع، وانتفى شعره: تساقط، وانتفى الشجر من الوادي: انقطع وانعدم[2].

وورد هذا اللفظ في الاستعمال القرآني بمعنى الإبعاد والطرد، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾[3]، فالنَّفي لغةً الطّردُ والإخراجُ والطرحُ، وهو نقيض الجَمْعِ والضمِّ والإحاطة، كما أنَّ النَّفي والجَحْد استعملا بمعنى واحد في القرآن الكريم، فالأولى للنَّفي المادي، والثانية للنَّفي المعنوي، وقد يتشابهان، فيقال: "نفى الشيء نفياً جَحَدَه، ونفى ابنه جَحَدَه، أي أنكر نسبته إليه، ثم أنكر حقّه عليه"[4].

ويتغيّر المعنى الاصطلاحي لكلمة (نَفَى) حسب مجال الدِّراسة، نحوية كانت أم بلاغية، آخذين بعين الاعتبار أن النحاة القدامى قلَّما تعرضوا لتعريف النَّفي تعريفاً اصطلاحياً؛ لأنَّه لا يوجد في مؤلفاتهم باب اسمه (النَّفي)، لكنّنا نجد في كتب الدِّراسات النَّحوية بعض الإشارات المتعلقة بتعريف النَّفي، ومن ذلك ما قاله الزركشي: "النَّفي هو شطر الكلام كلّه؛ لأنَّ الكلام إمَّا إثبات أو نفي، وفيه قواعد:

---

(1) انظر: ابن منظور، محمَّد بن مكرم (ت: 711هـ)، (د.ت)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمَّد أحمد حسب الله وهاشم محمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص4511-4513.

(2) مجمع اللغة العربيَّة، (2004م)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، ص943.

(3) سورة المائدة، الآية: 33، وانظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص21.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ص4511-4513، والجيزاوي، أماني، (2009م)، النفي بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ص5.

الأولى: في الفرق بينه وبين الجَحْد، قال ابن الشجري: إن كان النافي صادقاً فيما قاله، سُمِّيَ كلامه نفياً، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جَحْداً؛ فالنَّفي أعمّ، لأنَّ كل جَحْد نفيٌ من غير عكس؛ فيجوز أن يسمى الجَحْد نفياً؛ لأنَّ النَّفي أعم، ولا يجوز أن يسمى النَّفي جَحْداً(1)، فمن النَّفي قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾(2)، ومن الجَحْد نَفْيُ فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۞ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾(3)، أي وهم يعلمون أنَّها من عند الله.

والثانية: زعم بعضهم أن من شرط صحة النَّفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، ومن ثم قال بعض الحنفية: إن النهي عن الشيء يقتضي الصحة، وذلك باطل؛ بقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(4)، والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه، فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه..."(5)، وما قاله الجرجاني حول تعريف النَّفي: "هو ما لا ينجزم بـ(لا)، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل"(6).

أمَّا المحدثون من النحاة، فيمكن تصنيفهم صنفين: صنفاً سلك مسلك الأوائل، وهم الأغلبية، وهؤلاء لا داعي للحصول على تعريف اصطلاحي للنَّفي في مؤلفاتهم،

---

(1) جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص21.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 40.

(3) سورة النمل، الآية: 13-14.

(4) سورة البقرة، الآية: 144.

(5) انظر: الزركشي، بدر الدين محمَّد بن عبد الله (ت: 794هـ)، (1984م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 375/2، وما بعدها.

(6) الجرجاني، علي بن محمَّد السيد الشريف (ت: 816هـ)، (د.ت)، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مصر، ص205-206.

وصنفاً ثانياً تفاعل مع قضايا التجديد النَّحوي، ومع المساعي الرامية إلى تطوير منهج الدِّراسة اللغويَّة، فهؤلاء تقدّم بعضهم بتعريفات مقاربة للنَّفي كلّها مفيدة وهامة.

ومن هؤلاء المخزومي الذي عرف النَّفي بقوله: "النَّفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يستعمل لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النَّفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأً، مِمَّا اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النَّفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال"(1)، ومحمَّد حماسة عبد اللطيف الذي عرّفه بقوله: "النَّفي من العوارض التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء"(2).

وتجدر الإشارة هنا إلى تعريف الدكتور خليل عمايرة للنَّفي، الذي عرّفه بأنَّه: "باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصرٍ يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السامع إلى ذلك الحكم عن طريقٍ غير مباشرة من المقابلة أو ذكر الضد، أو بتعبير يسود في مجتمع ما فيقترن بضد الإيجاب والإثبات"(3).

ويخالف الدكتور جزاء المصاروة في دراسته الموسومة بالألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة ودلاليَّة) هذا التعريف؛ لكونه يفترض أن التركيب كان مثبتاً ثم جيء بعنصر تحويلٍ فصيّره منفياً، والواقع اللغوي عنده يبين أنَّ

---

(1) المخزومي، مهدي، (1986م)، في النَّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، ص246.

(2) عبد اللطيف، محمَّد حماسة، (2003م)، بناء الجملة العربيَّة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص280، وانظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص21-22.

(3) عمايرة، خليل أحمد، (1987م)، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، تقديم: سلمان حسن العاني، مكتبة المنار، الأردن، ط1، ص154؛ وعمايرة، أسلوبا النَّفي والاستفهام في العربيَّة في منهج وصفي في التحليل اللغوي، ص56.

هناك تراكيب لغوية لم تستعمل إلَّا منفية، بمعنى أنَّها لم تكن مثبتة في واقع الاستعمال اللغوي، وهي موضوع بحثه المذكور، وقد عرَّف النَّفي بقوله الآتي: "أسلوب لغويٌ يفهم منه عدم ثبوت الحكم في تركيب لغوي معين، وقد يكون بأداة وقد يكون بغير أداة، وقد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً"[1].

أمّا علماء اللغة الغربيون، فقد وجدت عندهم موضوع تحديد مفهوم النَّفي قد نال حيزاً كبيراً من كتاباتهم وأبحاثهم ودراساتهم، وهو من وجهة نظرهم، أي النَّفي، ظاهرة نحوية موجودة في لغات العالم كلّها، يجب أن تتناولها أيّ دراسة نحوية، وهذه الظاهرة تتفاعل بشكل كبير مع ظواهر لغوية أخرى، وقد تناولت دراساتهم لهذه الظاهرة عدة قضايا واتجاهات لم يتم الاتفاق على أيّ منها بشكل نهائي لغاية الآن، حتى فيما يخص تعريف أسلوب النَّفي، فتحديد ما يمكن أن يعد جملة منفية عندهم ليس سهلاً كما يبدو؛ لذلك اختلف الفلاسفة وعلماء اللغة الغربيون على ما يمكن أن يعد جملة منفية بالمقارنة مع الجمل المثبتة، وقد عبر العالم اللغوي الأمريكي لورانس هورن (**Laurence R. Horn**) في كتابه الموسوم بـ:(تاريخ النَّفي = **A Natural History of Negation**) عن هذا الخلاف بقوله:

“Twenty-five centuries of dispute over the nature of negative propositions-what is the relation between negation and affirmation? What is the canonical form of negative propositions, and what existential (and other) inferences can be drawn from them? How many different forms of negation must be countenanced?-have not settled the most basic question of all: just what is a negative proposition, and how can we tell?"[2].

---

(1) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص93.

(2) Horn, L. R. (1989), A Natural History of Negation, University of Chicago, University of Chicago Press, page 30.

3.1 معنى ملازمة النَّفي عند القدامى والمحدثين:

ذكر اللغويون القدامى الكثير من الألفاظ والتراكيب التي لا تستعمل إلَّا في سياق النَّفي، لكنّهم لم يوضحوا مقصودهم من ذلك، فهل المراد أن اللفظ المفرد لا يستعمل إلَّا منفياً؟، أو أنَّ التركيب الذي ورد فيه هذا اللفظ لا يستعمل إلَّا منفياً؟، أو أنَّ التركيب برمته لا يستعمل إلَّا منفياً؟.

جاء في كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت في باب (ما لا يُتَكلم فيه إلا بِجَحْدٍ): "قال الأصمعي: يقال: جاءت وما عليها خَرْبَصِيصَة، أي شيء من الحلي، وكذلك هَلْبَسِيسة...، ويقال: ما عليه طَحْرَةٌ، إذا كان عارياً...، ويقال: ما في كنانَتِه أَهْزَعُ، أي ما فيها سَهمٌ، فيتكلم به مع الجَحْدِ"[(1)].

ويتساءل الدكتور جزاء المصاروة هل المقصود أن كلمة (خَرْبَصِيصَةٌ) لا يتكلم بها إلا في النَّفي، فلا يجوز أن يقال مثلاً: هذه خَرْبَصيصَةٌ، أو رأيت خَرْبَصيصَة؟ أم المقصود أن هذا التركيب عينَهُ لا يستعمل إلا منفياً، فلا يقال: جاءت وعليها خَرْبَصِيصة؟[(2)].

وعند تتبعي للشواهد الكثيرة الموجودة في اللغة العربيَّة وجدت أنَّ هذه الألفاظ يمكن أن تستعمل مثبتة، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور: "وفي الحديث: مِنْ تحلّى ذهباً أو حلّى وَلَدَهُ مِثل خَرْبَصيصَةٍ..."[(3)]، وجاء أيضاً في كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت في باب (ما لا يُتكلم فيه إلَّا بجَحْد): "ويقال: ما في كنانته أَهْزَعُ، أي ما فيها سَهمٌ، فيتكلم به مع الجَحْدِ، إلَّا أنَّ النَّمِرَ أتى به مع غير جَحْدٍ:

فأَرسَـــل سَـــهْماً لَـــه أهْزَعـــاً ... فَشَـــكَّ نواهقَـــه والفَمَـــا"[(4)]

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص385-386.

(2) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة، ص93.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص1123.

(4) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص386، والبيت من قصيدة من (المتقارب) للنَّمر بن تولب العُكلي، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام وأسلم، وللمزيد حول القصيدة التي ينتمي إليها البيت انظر: العُكلي، النَّمر بن تولب، (2000م)، ديوان النَّمر بن تولب العُكلي، جمع وشرح وتحقيق: محمَّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، ص114-121.

وورد حول اللفظ نفسه (أهزع) في لسان العرب لابن منظور: "الأَهْزَعُ من السهامِ: الذي يبقى في الكِنانَةِ وَحْدَهُ، وهو أرْدؤها، ويقال له سهمٌ هِزَاعٌ، وقيل الأهزع خيرُ السهام وأفضلُها تدَّخِرَهُ لشديدةٍ...، إنما يتكَلَّمُ به في النَّفي...، وقد يأتي به الشاعر في غير النَّفي للضرورة، فإنَّ النَّمر بن تولب أتى به مع غير الجَحْدِ"(1)، وأورد بيت الشعر الذي ذكره ابن السكيت، بمعنى أنَّ العلماء القدامى لم يوضحوا المقصود من قولهم أنَّها لا تستعمل إلَّا في النَّفي، فابن منظور بعدما ذكر الحديثين قال: "كلُّ ذلك لا يستعمل إلَّا في النَّفي"(2)، فيفهم من كلامه أنه قصد التركيب لا اللفظ المفرد، لكنه عندما تحدث عن لفظ (أهزع) قال: "قد يأتي به الشاعر في غير النَّفي للضرورة"،(3) وقوله: للضرورة، يدل على أنه يقصد اللفظ المفرد لا التركيب، وهو في هذا الرأي يوافق ابن السكيت، الذي يرى أنَّ (أهزع) لا يستعمل إلا في النَّفي، إلا أنَّ النمر بن تولب أتى به مع غير النَّفي(4).

وما قلته عن الألفاظ التي ذكرتها ينطبق على كلمة (أحد)، حيث إنَّ الكثير من علماء اللغة يقررون أنَّها لا تستعمل إلَّا في النَّفي، مع أنها قد استعملت في سياق الإثبات كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(5)، وهي عندما استعملت في سياق الإثبات وجدتهم يفسرون كلمة (أحد) على أنها بمعنى (واحد)، وهي عندهم تختلف عن تلك التي لا تستعمل إلَّا في سياق النَّفي، ويوضّح ذلك ما جاء في كتاب (إعراب القرآن) للنحاس: "وقال بعض أهل النظر في أحد من الفائدة ما ليس في واحد؛ لأنَّك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد، جاز أن يقوم له اثنان وأكثر، فإذا قلت: فلان لا يقوم له أحد، تضمن معنى واحد وأكثر، قال أبو جعفر: وهذا غلط، لا اختلاف بين النَّحويين أن أحداً إذا كان كذا لم يقع إلَّا في النَّفي، كما قال:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص4662-4663.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص1123.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص4663.

(4) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص93-94.

(5) سورة الإخلاص، الآية: 1.

وَقَفْـتُ فيهَـا أُصَيْلاناً أُسـائِلُهَا   عَيَّتْ جواباً وما بالربع مِنْ أحَدِ

فإذا كان بمعنى واحد وقع في الإيجاب، تقول: ما مرَّ بنا أَحَدٌ، أي واحد، فكذا (قل هو الله أحد)"[1].

ويقول الدكتور جزاء المصاروة أن كلمة (أحد) في حال كونها مفردة تستعمل في النَّفي والإثبات، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ﴾[2]، ويرى أن المقصود من لزوم هذه الألفاظ لسياق النَّفي، هو أن التركيب برمته لا يأتي مثبتاً، فتقول: "ما رأيتُ أحداً" أو "ما في الدار أحد"، ولا يقال: "رأيتُ أحداً أوفي الدار أحد"[3].

ومن خلال ما عرضته يتّضح أنَّ حديث اللغويين القدامى عن الألفاظ التي لا تستعمل إلا في سياق النَّفي حديث فيه غموض؛ إذ إنهم لم يبينوا المقصود من ملازمة النَّفي، لكون الفرق بين القول إنَّ اللفظ لا يستعمل إلا في النَّفي، أو إنَّ التركيب الذي ورد فيه هذا اللفظ لا يستعمل إلا منفياً، فرقاً واضحاً، فإذا كانوا يقصدون أنَّ اللفظ لا يستعمل إلا في سياق النَّفي، يكون مقصودهم ليس بصحيح؛ لوجود شواهد أخرى استعملت فيها هذه الألفاظ في سياق الإثبات، وإذا كانوا يقصدون أنَّ التركيب لا يستعمل إلَّا منفياً، يكون مقصودهم ليس بصحيح أيضاً؛ لوجود شواهد أخرى أو تراكيب أخرى مثبتة.

---

(1) النحاس، أبو جعفر (ت: 338هـ)، (1985م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان، ط2: 311/5، والبيت من قصيدة من (البسيط) قالها النابغة الذبياني يمدح فيها النُّعمان بن المنذر، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وَشَى به بنو قُريع في أمر المتجرِّدة، وللمزيد حول القصيدة التي ينتمي إليها البيت انظر: الذبياني، النابغة، (د.ت)، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، ص14–28.

(2) سورة النساء، الآية: 43.

(3) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص94–95.

أما من درس هذه الظاهرة من المحدثين، فهو يتحدث عن التركيب برمته، ولا يقصد اللفظ المفرد، وملازمة هذه الألفاظ لسياق النَّفي تعني عنده أن التركيب كاملاً لا يأتي مثبتاً[1].

1. 4 تفسير القدامى والمحدثين للألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي:

تتعدد المعاني للجملة الواحدة بتعدد المواقف التي ترد فيها، وذلك بحسب الدلالة المعجمية والدلالة السياقية للألفاظ، فعندما نقول: كان الشرطيُّ يطارده حتى حشره في زاوية، مِمَّا مكّنه من إلقاء القبض عليه، يكون المعنى حقيقياً بالمعنى الحرفي، وعندما نقول: حشره في الزاوية ولم يستطع الإنكار، فإنَّه لم تكن هنالك مطاردة ولا زاوية ولا حشر بالمعنى الحرفي، بل كان هناك نقاش، فسُئِل الشخص المحشور سؤالاً جعله لا يستطيع أن يناور أكثر فضاقت به السبل واعترف[2]، فالمعنى في الجملة الأولى معنى حرفي، والمعنى في الجملة الثانية معنى مجازي، والمعنى المجازي ينطبق على معظم الأمثال المستخدمة في كل اللغات، مع أنَّ الأمثال كانت ذات معنى حرفي أول ما نشأت، حيث كان الموقف مطابقاً للمعنى الحرفي في يوم ما، فقيلت الجملة مثلما تقال أية جملة[3].

لكنّ العلماء القدامى عندما سردوا الألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي في مؤلفاتهم، سردوها دون شرح أو تفصيل لمعناها، وعندما شرحوا وفصلوا بعضها جاء شرحهم وتفصيلهم شرحاً وتفصيلاً سياقياً أدى إلى وقوعهم في اللبس من خلال تفسير اللفظ الواحد بغير معنى، بسبب الاعتماد على السياق في التفسير دون فهم أصل اللفظ، كما أنَّه ليس شرطاً أن يعرف العربيُّ المعنى الدقيق لكلِّ كلمة يسمعها، فلم

---

(1) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص95.

(2) الخولي، محمَّد علي، (2001م)، علم الدلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص17.

(3) الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص17، وانظر: المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص95.

يعرف عمر بن الخطاب ﷺ معنى كلمة (الأب) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾[1]، ولم يعرف عبد الله بن عباس معنى كلمة (فاطر)[2].

ومن الأمثلة على التفسير السياقي للألفاظ وتفسير العلماء اللفظ الواحد بغير معنى بحسب السياق، تفسيرهم لكلمة (طَحْرَة)، حيث جاء في (المخصص) لابن سيدة: "ما عليه طَحْرَة، إذا كان عارياً، وكذلك ما بقي على الإبل طَحْرَة، إذا سقطت أوبارُها، وما على السماء طَحْرة، أي شيء من الغيم"[3]، وهذا تفسير سياقيّ واضحٌ، يتغير المعنى فيه بتغير السياق، وكذلك عندما فسروا قول العرب: ما بها صافِرٌ، وما بها وابِرٌ، وما بها عَرِيبٌ، وما بها كَتِيعٌ، وما بها دبِّيجٌ، وما بها دَيَّارٌ، وما بها أَرِمٌ، على أنها بمعنى (أحد)، فمعنى هذه التعبيرات كلّها واحد، وهو: ما بها أحد، ولم يفسروا المعنى المعجمي لكلمة صافر أو وابر أو عريب أو كتيع أو دبيج أو ديار أو أرم[4].

بينما وجدت من درس هذه الألفاظ والتراكيب من المحدثين قد فسّرها تفسيراً معجمياً، فالدكتور جزاء المصاروة عندما تحدث عن (عَريب) و (مُعْرِب) ذهب إلى أنَّ هاتين الكلمتين مشتقتان من الفعل (أعرب) الذي يعني أبان وأفصح، فيقال: أعرب عن لسانه وعَرَّب، أي أبان وأفصح، وأعرب الرجل بحجَّته، إذا أفصح عنها، ورجل عَرِيبٌ مُعْرِبٌ، فيكون المعنى في قول العرب: ما بها عريب أو ما بها معرب، ما بها من يعرب عن نفسه، أي ما بها إنسان؛ لأن الإنسان هو من يعرب عن نفسه، وكذلك عندما تحدث عن قول العرب (ما بها أرِم)، فهو يرى أن المعنى المعجمي للفظ (أرِم) هو العَلَم أو الراية في مفهومنا الحديث، ويرى أن العلاقة بين المعنيين: المعنى

---

(1) سورة عبس، الآية: 31.

(2) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص95.

(3) ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (د.ت)، المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 250/13، وما بعدها.

(4) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص391؛ وابن منظور، لسان العرب، ص2460، 4753، 2867، 3820، 1316؛ وكُرَاعِ النَّملِ، المنتخب من غريب كلام العرب، 351/1، والمصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص95-96.

المعجمي (العَلَم)، والمعنى السياقي كما فسره القدامى (أَحَد)، أنَّ الأعلام دليلٌ على الناس، فالديار التي بها أعلام بها ناس، فلجأ المتكلم إلى نفي الناس عن طريق نفي شيءٍ من خصائصهم، وجوده يستلزمُ وجودَهم[1].

5 .1 ملازمة النَّفي كما يرى المحدثون من الباحثين في اللغة:

جعل الدكتور جزاء المصاروة في دراسته الموسومة بالألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة) الأسباب الموجبة لملازمة الألفاظ والتراكيب في اللغة العربيَّة للنَّفي أربعة هي: دلالتها على القلة المطلقة أو على عموم الجنس البشري أو على الإحاطة بالمنفي أو على استمرارية في زمن النَّفي، وقد اختصّت هذه الألفاظ بسياق النَّفي كما يرى، للاختصار وتجنب تكرار المنفيات؛ لكوننا نلجأ إلى نفي لفظٍ دال على عموم هذه المنفيات، فقولنا: ما رأيت أحداً، ما هي إلَّا اختصار لقولنا: ما رأيت رجلاً ولا امرأةً ولا صغيراً ولا كبيراً[2]، وتوضيح هذه الأسباب على النحو الآتي:

ورد في (لسان العرب) لابن منظور: "وما أصبتُ منه حَبَرْبَراً، أي شيئاً، لا يستعمل إلَّا في النَّفي"، وورد كذلك: "وما أغنى فلان عني حَبَرْبَراً، أي شيئاً، وما على رأسِهِ حَبَرْبَرةٌ، أي ما على رَأْسِهِ شَعْرَةٌ، وما أصاب منه حَبَرْبَراً ولا تَبَرْبَراً ولا حَوَرْوَراً، أي ما أصاب منه شيئاً"[3]، ويرى الدكتور جزاء المصاروة أنَّه عند البحث في المعنى المعجمي لكلمة (حَبَرْبَر)، سنجد أنَّها تدل على القلة المطلقة، ونفي الشيء القليل يعني نفي الشيء الكثير بالضرورة، فكأنّ العرب لجأت إلى هذا اللفظ وأمثاله للمبالغة في النَّفي، فنفي القليل المطلق من الشيء يعني مبالغةً في نفي وجوده[4]، ودلالة هذه الألفاظ والتراكيب على القلة المطلقة، هو السبب الأول من أسباب لزومها سياق النَّفي.

---

(1) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص96-97.

(2) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص97.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص751.

(4) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص97.

ويرى الدكتور جزاء المصاروة أيضاً أنَّ هذه الألفاظ عندما فُسِّرت مرة بشيء ومرة أخرى بشعرة، كما وجدنا عند القدامى من علماء اللغة، كان ذلك بسبب التفسير السياقي لها، بحسب السياق الذي وردت فيه الألفاظ، والصَّحيح أن نلتفت إلى المعنى المعجمي لهذه الألفاظ، الذي يرجع إلى (الأثر)، إذ إنَّ جميع اشتقاقات هذه الألفاظ جاءت من (الحَبَر)، فقد جاء في عدد من المعاجم أنَّ الحِبْر والحَبَر بمعنى الأثر من الضربة إذا لم يَدُم، والحَبار: الأثر، والحبار والحِبْر: أثر الشيء[1]، فعندما يقال: ما أصبتُ عنده حَبَرْبَراً، فكأنَّما قيل: ما أصبت عنده أثراً من مالٍ أو طعامٍ، أو أي شيءٍ يقتضيه السياق، وعندما يقال: ما على رأسه حَبَرْبَرة، أي ما على رأسه أثرٌ للشعر، فضلاً عن وجود الشعر نفسه[2].

أمّا السبب الثاني لاقتصار العديد من الألفاظ والتراكيب في اللغة العربيَّة على سياق النَّفي، دلالتها على عموم الجنس البشري، فنفي وجودها يعني نفي وجود الإنسان، وهي غالباً ما تستعمل لنفي وجود إنسان في الديار أو في الدار[3]، ومن ذلك كلمة (أحد)، التي لا تستعمل إلَّا في النَّفي، يقول سيبويه: "ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضعِ واجبٍ، لو قلت كان أحدٌ من آل فلان، لم يجز؛ لأنَّه إنّما وقع في كلامهم نفياً عاماً"[4]، فالعرب تقول: ما جاءني من أحد، ولا تقول: قد جاءني من أحدٍ[5]، وكلمة أحد تدل دلالة واضحة على عموم الجنس، ونفيها يفيد نفي الجنس كله.

---

(1) انظر: الزبيدي، محمَّد مرتضى (ت: 1205هـ)، (1972م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت، 502/10، وما بعدها؛ والفيروزآبادي، مجد الدين محمَّد (ت: 817هـ)، (1978م)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، 2/2، وما بعدها؛ وابن منظور، لسان العرب، ص748، وما بعدها.

(2) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص98.

(3) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص101.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:180هـ)، (1988م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 54/1-56.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ص35.

أمّا السبب الثالث لاقتصار العديد من الألفاظ والتراكيب في اللغة العربيَّة على سياق النَّفي، دلالتها على الإحاطة بالمنفي، وهذه الألفاظ لا تكون ألفاظاً مفردةً، وإنَّما تكون تركيباً عطفياً يتكون من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، يحيط بالمنفي لينفيه كلّه، فكأنَّ المنفي ينحصر بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد يكون أحد المتعاطفين دالاً على القلة والآخرُ دالاً على الكثرة، وقد يكون كلٌّ منهما يمثل أحد طرفي المنفي(1).

ومن ذلك ما جاء في كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت في باب (ما يتكلم فيه بالجَحْد): "يقال ما له صامِتٌ ولا ناطقٌ، فالصامت: الذهبُ والفضةُ، والناطق: الكَبِدُ يعني الإبل والغنم والخيل، وتقول ما له دارٌ ولا عقارٌ، فالعقارُ من النَّخْلِ، ويقال أيضاً: في البيت عقارٌ حَسَنٌ، أي متاعٌ وأداةٌ، ويقال: ما له حانةٌ ولا آنَةٌ، أي ما له ناقة ولا شاةٌ، وما له ثاغيةٌ ولا راغيةٌ، ويقال: أتيته فما أثغى ولا أرغى، أي ما أعطاني إبلاً ولا غنماً..."(2).

وجميع الأمثلة السابقة تدل على الإحاطة بطرفي المنفي، من مالٍ وفقرٍ وغنى، ونفي القليل والكثير، فهو في الجملة الأولى نفى امتلاك الذهب والفضة والإبل والغنم والخيل (الصامت والناطق)، وهذا إحاطة بطرفي المنفي(3).

أمّا السبب الرابع والأخير لاقتصار العديد من الألفاظ والتراكيب في اللغة العربيَّة على سياق النَّفي، كثرة دوران بعض الألفاظ في الاستعمال الأدائي كتابةً ومشافهةً، قديماً وحديثاً؛ لكون مستخدم اللغة العربيَّة الناطق والمتلقي على السواء، يحتاجان إلى التأكيد على المعاني الواردة في التراكيب الكلامية، خشية تسرب الشك إلى نفس المتلقي، آخذين بعين الاعتبار أن العرب يميلون إلى المجاز في كلامهم، ويبدو أنَّهم يستعملون أسلوباً من أساليب التوكيد عن قصد معنى بعينه(4).

---

(1) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص103.

(2) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص383، وما بعدها.

(3) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص103-105.

(4) الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: 577هـ)، (1997م)، أسرار العربيَّة، دراسة وتحقيق: محمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص151، وما بعدها.

وينتمي إلى هذه الفئة من الألفاظ في اللغة العربيَّة، الألفاظ التي تدل على استمرارية الحدث فيها، التي يقع الفعل من الفاعل فيها بشكل دائم غير منقطع، بحيث يكون التركيب صالحاً للنَّفي بسبب خاصية العمومية الزمنية التي أعطيت له، ويدل على زمن مستمر عندما يسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية، ونحن عندما ننفي قيامنا بعمل ما، يكون الفعل مستحيل الوقوع ما دام هذا الزمن مستمراً[1].

ومن أشهر هذه الألفاظ (قطُّ)، وهي ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وتختص بالنَّفي، يقال: ما فَعَلْتُه قطُّ، واشتقاقه من (قَطْطتُه)، أي قطعته، فمعنى ما فعلته قطُّ: ما فعلتُه فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى (مذ وإلى)؛ لكون المعنى: مُذْ أن خُلِقت، أو مُذْ خُلِقْتُ إلى الآن، وتكون (قَطُّ) بمعنى (حَسْب)، وهي هنا لا بد من أن تكون مفتوحة القاف ساكنة الطاء (قَطْ)، يقال: "قَطِي، وقَطْك، وقَطْ زيدٍ درهم"، كما يقال: "حَسْبِي، وحَسْبُك، وحَسْبُ زيدٍ درهم"، وهي مبنية لأنها من حرفين، وحَسْب معربة، وتكون اسم فعلٍ بمعنى يكفي، فيقال: قَطْنِي (بنون الوقاية)، كما يقال يكفيني[2]، و(عَوْضُ) التي لاستغراق المستقبل مثل (أَبَداً)، وهو ظرف مختص بالنَّفي، ومعرب إن أضيف، كقولنا: لا أفعَلُهُ عَوْضَ العائِضين، ويكون مبنياً إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم مثل (قَبْلُ)، أو على الكسر مثل (أمسِ)، أو على الفتح مثل (أيْنَ)، وسمي الزمان عَوْضاً لأنه كلَّما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عِوَضاً منه، فلا ينقطع، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض[3].

والظرفان (قطُّ) و(عَوضُ) ظرفان دالان على الزمان، وكلاهما يدل على زمن عام، الأول منهما يدل على عدم وقوع الحدث في عموم الزمن الماضي، نحو قولنا: ما فَعَلْتُهُ قطُّ، والثاني منهما يدل على عدم وقوع الحدث في عموم الزمن المستقبل، نحو قولنا: لا أَفْعَلُ ذلك عَوْضُ، وقد ورد في كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)

---

(1) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص105.

(2) الأنصاري، ابن هشام، (ت: 761هـ)، (1991م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 198/1-199.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 172/1.

للسيوطي أن (عَوْضُ) من الظروف المبنية، وهو للوقت المستقبل عموماً كـ(أبداً)، وبني لمشابهة الحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان، أمّا (قَطُّ) فهي مقابل (عَوْضُ)، والأفصح فيها فتح القاف وتشديد الطاء مع ضمها، وهي للوقت الماضي عموماً، وهي من الظروف المبنية وتختص بالوقت الماضي عموماً، وبنيت لمشابهة الحرف في إبهامه أيضاً، وهما لا يستعملان في الإيجاب[1].

والعَوْضُ: البَدَلُ، وهو الدهر كذلك، والجمع أعواض، وهو دالٌ على عموم الزمن، ومعنى قَطُّ من القطع، فمعنى قطّه: قطعه[2]، والأَبُد: الدَّهْرُ، والجمع آبادٌ وأبُودٌ، وأَبَدٌ أبيدٌ: كقولهم: دهرٌ دهيرٌ؛ وقولهم: لا أَفْعَلَهُ أبَدَ الآبدين، كما تقول: دَهر الداهرين وعَوْضَ العائضين، والأبدُ: الدائم، والأوابدُ والأَبَدُ: الوَحْشُ، الذّكَرُ آبدٌ، والأنثى آبِدَةٌ، وقيل سميت بذلك لِبَقائها على الأبدِ[3].

وفي نهاية هذا الفصل لا بد من القول إنَّ ملازمة النَّفي كما يرى المحدثون من الباحثين في اللغة، تكون ضمن تراكيب معينة، ولا تكون في اللفظ المفرد، وقد فسروا هذه الظاهرة تفسيراً معجمياً، ولم يفسروها تفسيراً سياقياً؛ تجنباً للبس والغموض، بينما ذهب اللغويون القدامى إلى أنَّها في اللفظ المفرد أحياناً، وفي التركيب كاملاً أحياناً أخرى؛ وذلك بسبب التفسير السياقي لها، ولم يميزوا بين التفسير السياقي والتفسير المعجمي لهذه الألفاظ، مما أفضى إلى وقوعهم في اللبس والغموض أحياناً، وتفسير اللفظ الواحد بغير معنى، وكان السبب في لزوم هذه الألفاظ لسياق النَّفي كما يرى المحدثون من الباحثين في اللغة، دلالتها على القلة المطلقة أو على عموم الجنس البشري أو على الإحاطة بالمنفي أو على استمرارية في زمن النَّفي، وسأحاول في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة مناقشة مفهوم ملازمة النَّفي بين علماء اللغة العربيَّة القدامى والمحدثين في ضوء مفهوم علم اللغة المعاصر لملازمة النَّفي.

---

(1) السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)، (1992م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 3/211-214.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص3170-3171، و3671، وما بعدها.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص4-5.

الفصل الثاني

ملازمة النَّفي بين القدامى والمحدثين في ضوء علم اللغة المعاصر

1.2 ملازمة النَّفي في ضوء علم اللغة المعاصر:

إنَّ المتتبع لأسلوب النَّفي عنواناً أو موضوعاً واحداً متكاملاً يجده غائباً في كتب النَّحو التقليدية ومعظم الكتب المعاصرة التي اتجهت اتجاهها، وقد ترتَّب على هذا انصراف العلماء عن الدِّراسة النَّحوية لهذا الأسلوب، والاكتفاء بما ذكره القدامى من حالات إعمال الأدوات النافية وإهمالها، دون العناية بهذا الأسلوب والتفريق الدقيق بين أدواته، ودراسة تراكيبه وألفاظه وقضاياه دراسة مستقلة، فهم درسوا الأداة (ليس) ضمن أخوات (كان) بسبب التشابه بينهما في العمل رغم الاختلاف في المعنى، فـ(ليس) للنَّفي، و(كان) للإثبات، والأدوات (لا، وما، وإنَّ، ولات) تدرس في موضوع الأدوات المشبهة بـ(ليس)، و(لن) تدرس ضمن نواصب الفعل المضارع، و(لم) و(لمَّا) تدرسان ضمن جوازم الفعل المضارع، وفي ظل هذا التبويب الناتج بسبب البحث عن الأثر الإعرابي الذي يجلبه العامل النَّحوي ضاع النَّفي أسلوباً نحوياً، كما ضاع الشرط والاستفهام، وغيرهما[1]، وقد ذكرت سابقاً أنَّ إبراهيم مصطفى قال في حديثه عن أدوات أسلوب النَّفي على وجه الخصوص: "ولو أنَّها جُمعت في باب وقرنت أساليبها، ثم وُزن بينها، وبُيِّن منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي، وما يكون نفياً لمفرد، وما يكون نفياً لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر؛ لأحطنا بأحكام النَّفي وفقهنا أساليبها، ولظهر لنا من خصائص العربيَّة ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا أن نتتبَّعه ونبيِّنه"[2].

والمتتبع للمؤلفات الحديثة يجد محاولات قليلة لإعادة صياغة النَّحو العربي، أشهرها ما قام به مهدي المخزومي في كتابه (النَّحو العربي نقد وتوجيه)، حيث التزم بالآراء والتوجيهات التي أوردها أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النَّحو)، فتكلم عن الكثير من القضايا، منها المرفوعات أصالة، وهما المبتدأ والفاعل، والمرفوعات

(1) انظر: الجيزاوي، النفي بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)، ص6، وما بعدها.

(2) مصطفى، إحياء النَّحو، ص5.

تبعاً، وهي خبر المبتدأ وخبر إنَّ والنعت، وعطف البيان، ودرس أساليب التعبير، ومنها أسلوب النَّفي، وخصّص في كتابه، ما يقارب النصف، لدراسة الأساليب النَّحوية، مبرزاً دورها في الجملة، وكأنَّه لم يقصد تأليف كتاب يشمل كل الفروع النَّحوية، بقدر ما كان يهدف إلى انتقاد نظرية العامل وإعطاء تحليلات بديلة عمّا انتقده، والملاحظة العامة التي نستشعرها بعد قراءة كتابه هي تأثره الواضح جداً بالأستاذ إبراهيم مصطفى[(1)].

ويشرح الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربيَّة معناها ومبناها) نظرية تضافر القرائن النَّحوية، "وقد استلهم تمام هذه النظريَّة من الإمام عبد القاهر الجرجاني، حيث يرى تمام أنَّ المعنى يتحدد من خلال عدة قرائن لفظية ومعنوية وحالية (مقامية)، ويرى بأنَّ التحليل الإعرابي الصَّحيح هو الذي يراعي هذا الشمول، أمّا الاكتفاء بقرينة لفظية واحدة هي العلامة الإعرابية، فلا يجدي؛ لأنَّ العلامة الإعرابية الواحدة، كالضمة والفتحة والكسرة، لا تدل الواحدة منها على باب نحوي واحدٍ، وإنَّما على أكثر من باب، فالضمة تدل مثلاً على المبتدأ وعلى الفاعل والخبر واسم (كان) وخبر (إنَّ)...، والفتحة تدل على المفاعيل الخمسة وعلى التمييز والحال والمستثنى وخبر كان واسم إنَّ، ولا مندوحة عن النظر إلى مختلف القرائن إذا كنا أريد التحليل الإعرابي الصَّحيح"[(2)]، وهو يرى أنَّ المعنى يتم من خلال القرائن المعنوية واللفظية[(3)].

والمتتبع لقضية ملازمة النَّفي في اللغات الأخرى (غير العربيَّة)، يجد أنَّ المقصود بملازمة النَّفي في الدَّرس اللغوي المعاصر أنَّ هذه الألفاظ، أي الألفاظ الملازمة للنَّفي، ألفاظ لا يكون استعمالها صحيحاً إلَّا إذا جاءت في سياق النَّفي، بمعنى أنَّ اللفظ إذا استعمل في سياق النَّفي وسياق الإثبات معاً، لا يكون ملازماً للنَّفي، وإنَّما يكون لفظاً كغيره من الألفاظ، تتبدَّل استعمالاته بتبدل السِّياقات التي يرد فيها، أمَّا اللفظ الملازم للنَّفي فلا يمكنك استعماله في سياق الإثبات أبداً.

---

(1) انظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص17.

(2) انظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص17.

(3) حسان، تمام، (1994م)، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص165، 205.

وكان أول من تحدث عن ظاهرة ملازمة النَّفي من اللغويين الغربيين اللغوي الأمريكي (كلايما = Klima) في بحثه الموسوم بـ:(النَّفي في الإنجليزية = Negation in English)[1]، وتُعْرَف مثل هذه الألفاظ في علم اللغة المعاصر لدى الغرب بالألفاظ المستقطبة للنَّفي ((Negative Polarity Items (NPI)، وكان أول من أطلق عليها هذا الاصطلاح اللغوي الأمريكي (بيكر = Baker) في بحثه الموسوم بـ:(ازدواجية النَّفي = Double Negatives)[2]، ويتفق جميع من درس هذه الظاهرة من علماء اللغة الغربيين على تعريف الألفاظ الملازمة للنَّفي بأنَّها ألفاظ لا يصحّ استعمالها إلا في سياق النَّفي.

وبناءً على هذا المفهوم المعاصر لملازمة النَّفي، سأقوم بتقسيم الألفاظ التي ذكرها علماء اللغة العربيَّة في مؤلفاتهم (القدامى والمحدثون)، إلى ألفاظ ملازمة للنَّفي، وأخرى غير ملازمة للنَّفي.

2.2 الألفاظ الملازمة للنَّفي بناءً على المفهوم المعاصر لملازمة النَّفي:

من الألفاظ التي ذكرتها سابقاً (خَرْبَصِيصَة)، التي أوردها ابن السكيت في باب (ما لا يُتَكلَّم فيه إلى بجَحْدٍ) في كتابه إصلاح المنطق، حيث وجدتها مستعملة في سياق النَّفي نحو: جاءت وما عليها خَرْبَصِيصة، أي شيء من الحلي، وأوردها ابن منظور في سياق مثبت غير سياقات النَّفي التي ذكرها، هو: "وفي الحديث: ومن تحلَّى ذهباً أو حلَّى ولَدَهُ مِثْلَ خَرْبَصِيْصَةٍ..."، وسياق آخر غير سياقات النَّفي الصريح، التي من الممكن أن نلمح النَّفي فيها لمحاً، وهو: "وفي الحديث: إنَّ نعيم الدُّنيا أقلُّ وأصغرُ عند الله من خَرْبَصِيْصَةٍ"[3]، وهو بعدما ذكر هذين السياقين قال: "كلُّ ذلك لا يستعمل إلَّا في النَّفي"[4]، فكيف يكون كذلك، وقد استعمل هذا اللفظ مثبتاً؟.

---

(1) Klima, E. S. (1964). ‘Negation in English’, in Jerry Fodor & Jerrold Katz (eds.),*The Structure of Language: Reading in the Philosophy of Language*. Eaglewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, page 246-323.

(2) Baker, L. (1970). 'Double negatives', *Language Inquiry* 1,2: page 169- 186.

(3) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص385؛ وابن منظور، لسان العرب، ص1123.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ص1123.

وما يمكن أن أقوله هنا هو أنَّ هذا اللفظ ورد في سياقين متناقضين، فهو كغيره من الألفاظ، يمكنك استعماله في سياق النَّفي وسياق الإثبات، وهو عندما استعمل في سياقين متناقضين يجعلني استثنيه من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة حسب المفهوم المعاصر لملازمة النَّفي، والمقصود هنا اللفظ المفرد وليس التركيب برمته، ألا ترى أنَّك تستطيع أن تقول بناءً على ما أورده ابن منظور: هذه خَرْبَصِيْصَةٌ غالية الثمن، واشتريت خَرْبَصِيْصَة من السوق، وهذه خَرْبَصِيْصَة، ورأيتُ خَرْبَصِيْصَة أسرت ناظري، وهكذا؟.

ومن الألفاظ أيضاً (أهزع)، التي أوردها ابن السكيت في الباب نفسه، وذلك عندما قال: "ويقال: ما في كنانَتِهِ أَهْزَعُ، أي ما فيها سهم، فيتكلَّمُ به مع الجَحْد، إلا أنَّ النَّمِرَ أتى به مع غير جَحْد:

فأرسل سَهْماً له أَهْزَعاً فشَكَّ نَواهقَه والفَما"[1]

وقد أورد ابن منظور في لسان العرب ما ذكره ابن السكيت، مع اختلافٍ بسيط، هو أنَّ الشاعر قد يأتي به في غير النَّفي للضرورة، وأورد الشاهد الشعري المذكور، وأورد شاهداً آخر في غير النَّفي للريَّان بن حُوَيْص:

رَمَى الدَّهْرُ مني كُلَّ عِرْقٍ بأَهْزَعا كَبِرْتُ وَرَقَّ العَظْمُ مِنِي كأنَّما

وقال بعد ذلك: وربما قيل: رُمِيتُ بأَهْزَعَ[2].

وهذا اللفظ عندما استعمل في سياق النَّفي وسياق الإثبات، يجعلني استثنيه من الألفاظ الملازمة للنَّفي، وقول ابن منظور: للضرورة، يدل على أنه يقصد اللفظ المفرد لا التركيب، وهو في هذا الرأي يوافق ابن السكيت، الذي يرى أنَّ (أهزع) لا يستعمل

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص386.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص4663، والبيت من(الطويل) للرَّيان بن حويص، من بني عامر عامر ابن الحارث، له فرس اسمها (الهِراوة) كان يعطيها عُزَّابَ قومه، فإذا استغنى الرجل أعطاها آخرَ؛ انظر: ابن الأعرابي، أبو عبد الله محمَّد بن زياد (ت: 231هـ)، (2009م)، أسماء خيل العرب وفرسانها، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، ص64؛ ويعقوب، إيميل بديع، (1996م)، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيَّة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 216/4.

إلا في النَّفي، إلا أنَّ النمر بن تولب أتى به مع غير النَّفي، مع أنَّ ابن منظور لم يقل كذلك عندما أورد الشاهد الثاني للشاعر الرَّيَّان بن حُوَيْص، وإذا علمنا أنَّ الأهزع خَيْرُ السهام وأَفْضَلُها، أو أنَّه آخِرُ ما يبقى من السّهام في الكِنَانةِ، جيداً كان أو رديئاً(1)، فإنَّه يمكنك القول: رُمِيْتُ بأَهزَعَ كما ذكر ابن منظور، وهذا دليل واضح على ورود هذا اللفظ في سياق الإثبات.

ومن هذه الألفاظ (طَحْرَة)، التي جاءت في الصّحاح للجوهري بمعنى القليل من الغيم، نحو: ما على السماء طَحْرَةٌ، أي شيء من الغيم، وما بقيت على الإبل طَحْرَةٌ؛ إذا سقطت أوبارها، وما على فلان طَحْرَةٌ؛ إذا كان عارياً، وفي لسان العرب لابن منظور نجدها جاءت بالمعنى نفسه، نحو: ما في النِّحى طَحْرَةٌ، أي شيء، وما على العُرْيانِ طَحْرَةٌ، أي ثوب، وهي مشتقةٌ من (طحر)، والطَّحْرُ: قَذْف العينِ بقذاها(2).

وهذا اللفظ من الألفاظ التي تدل على القلة المطلقة، وقد فسره العلماء بمعنى (شيء) و(قليل) و(شعرة) و(عارياً) و(ثوب)؛ وهذا تفسير سياقيّ واضحٌ، يتغير المعنى فيه بتغير السياق، وهم عندما فسروه لم ينتبهوا إلى المعنى المعجمي له، وهو (القَذْفُ) من طَحَرَتِ العَيْنُ قَذَاها تَطْحَرُهُ طَحْراً: رَمَتْ بِهِ.

"والنظرة العلمية الحديثة لا تقبل فكرة أن تكون اللغة قابلة للجمع من بيئاتها الاستعمالية المختلفة جمعاً قائماً على المبدأ الاستنباطي الذي يمكن استعماله في العلوم الطبيعية البحتة؛ بل إنَّ فكرة جمع المادة اللغويَّة قائمة بالضرورة على مبدأ الاستقراء الناقص، ذلك أنَّ مستعملي اللغة يمكنهم توليد ما لا يحصى من الأداءات اللغويَّة اعتماداً على النظام اللغوي العام المجرد، أو ما يسمى (الكفاية اللغويَّة)، كما أنَّ المفردات اللغويَّة من الصنف المفتوح (الكلمات الاستعمالية من غير الأدوات أو حروف المعاني أو المؤشرات الشكلية) في توالد مستمر، وتحرك دائم قد يفضي إلى تغيير كلي في دلالتها أو المدلول الذي تؤشّر عليه، وأمَّا المعنى المعجمي، فهو المعنى الذي نجده في المخزون المعجمي المشار إليه دون نظر إلى المرافقات اللغويَّة

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص4662-4663.

(2) انظر: الجوهري، الصّحاح، 723/2-724؛ وابن منظور، لسان العرب، ص2643-2644.

التي تضفي على المفردة دلالات جديدة، أو ربما غيرت المعنى المعجمي إلى معنى لا يمكن للمعجم أن يؤديه، وهو علم يدخل ضمن علم المفردات (Vocabulary) الذي يعترف ضمناً بوجودٍ مستقلٍ ومتميزٍ للكلمة، وهو علم ينفرد بموضوعات يختص بها من ناحية، ولكنّه علم يضم من ناحية أخرى الاهتمام بموضوعات دلاليَّة وثيقة الصلة بعلم الدلالة"[1].

وانطلاقاً من هذه الفكرة، فإنَّ لفظاً مثل (طَحْرَة)، من الممكن استعماله في أداءات لغوية جديدة غير الأداءات التي استعمل فيها سابقاً، واقتصرت على سياق النَّفي، وتكون هذه الأداءات اللغويَّة الجديدة مثبتة والمعنى فيها واضحٌ للمتكلِّم والمخاطَب معاً، كأن تقول مثلاً: على السماءِ طَحْرَةٌ، أي يوجد في السماءِ شيءٌ من الغيمِ، وبقي على الإبل طَحْرَةٌ، أي القليل من الشعر، ورأيت على فلانٍ طَحْرَة من الثياب، أي القليل من الثياب، وترك القومُ خلفهم طَحْرَة من الأثر، أي القليل من الأثر، علماً أنَّ الجوهري وابن منظور عندما تحدّثا عنه، لم يذكرا أنَّه لا يستعمل إلا في سياق النَّفي، وهذا يجعلني استثنيه من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة.

ومن هذه الألفاظ (أحد)، التي قرّر الكثير من علماء اللغة أنَّها لا تستعمل إلَّا في النَّفي، وعندما استعملت في سياق الإثبات فسروها بمعنى (واحد)، وقد جاء في لسان العرب لابن منظور أنَّ: "الأحَدُ: وهو الفَرْدُ الذي لم يزلْ وحْدَهُ ولم يكن مَعَهُ آخَر، وهو اسمٌ بُنِيَ لنفي ما يُذْكَرُ معه من العَدَد، تقول: ما جاءَنِي أَحَدٌ، والهمزةُ بدلٌ من الواوِ، وأَصْلُهُ وَحَدٌ؛ لأنَّه من الوَحْدَة، والأحَدُ: بمعنى الواحد، وهو أولُ العَدَد، تقول: أحَدٌ واثنان وأحَدَ عشرَ وإحدى عشرةَ، وأمَّا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، فهو بَدَل من الله؛ لأنَّ النكرة قد تُبْدَلُ من المعرفة، كما قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[3]...، وتقول: لا أَحَدَ في الدارِ، ولا تقول فيها أحد، وقولهم ما في

(1) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2008م)، علم اللغة المعاصر: مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ص83.

(2) سورة الإخلاص، الآية: 1.

(3) سورة العلق، الآية: 15–16.

الدار أَحَدٌ، فهو اسمٌ لمن يصلُحُ أن يخاطَبَ، يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والمؤنثُ والمذكرُ...، وفي حديث سعدٍ في الدعاءِ: أنَّه قال لسعدٍ وهو يشير في دُعائِهِ بإصبعين: أَحِّدْ أَحِّدْ، أي أَشِرْ بإِصْبَعٍ واحدةٍ لأنَّ الذي تدعو إليه واحدٌ، وهو الله تعالى"[1].

وجاء في الصِّحاح للجوهري: "أحدٌ بمعنى الواحد، وهو أول العدد، تقول: أحدٌ واثنان، وأحد عشر وإحدى عشرة...، وأما قولهم: ما في الدَّارِ أَحَدٌ، فهو اسمٌ لِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يُخَاطَبَ يَسْتَوِي فيهِ الواحِدُ والجَمْعُ والمؤَنَثُ"[2]؛ بمعنى أنَّها تدل على عموم الجنس البشري.

وفي هذا اللفظ يتضح الخلاف بين القدامى والمحدثين في تحديد مفهوم ملازمة النَّفي، فالقدماء عندما ذكروا أنَّه لا يستعمل إلَّا في النَّفي، مع أنَّه استعمل في سياق الإثبات، كان ذلك بسبب التفسير السياقي له، وهم هنا يقصدون اللفظ المفرد ولا يقصدون التركيب، بينما وجدت من درس ظاهرة ملازمة النَّفي من المحدثين يقرر بأنَّ لزوم هذا اللفظ لسياق النَّفي، هو أن لفظ (أحد) في حال كونه كلمة مفردة يستعمل في النَّفي والإثبات، والمقصود من لزوم هذا اللفظ لسياق النَّفي هو أنَّ التركيب برمته لا يأتي مثبتاً[3].

ولا بد هنا من مناقشة هذا الخلاف من عدة زوايا، فعند مطالعتي لدرس المجرورات في كتب علماء اللغة، وجدت (مِنْ) التي من حروف الجر مبنيةً على السكون، مكسورةَ الأول، بقصد التفريق بينها وبين (مَنْ) الاسمية، وهي تزاد للتنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنَّفي نحو: ما جاءني من رَجُلٍ، أي النكرة التي تدل على عموم المعنى وشمول كل فرد من أفراد الجنس (النكرة غير الملازمة للنَّفي)، ولا تدل على العموم بنفسها، فكلمة (رجل) من النكرات التي قد تقع بعد النَّفي أو لا تقع، ووقوعها بعد النَّفي لا يفيد العموم والشمول لكل فرد، بل يحتم خروج بعض الأفراد من

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص35.

(2) الجوهري، الصِّحاح، 440/2.

(3) المصاروة، الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)، ص94-95.

دائرة النَّفي، فإذا أردنا النص في الشمول على سبيل اليقين، جيء بالحرف الزائد (مِنْ)، ووضع قبل النكرة مباشرة، ومن ثم لا يصح أن يقال: ما غاب من رجل، وإنَّما غاب رجلان أو أكثر منعاً للتناقض.

وهي عندما تزاد للتنصيص على العموم من نكرة تختص بالنَّفي أو شبهه نحو: لا تَضْرِبْ مِنْ أحدٍ، وما بالربع مِنْ أحدٍ، وما بالدار مِنْ أحَدٍ، وما بها من صافرٍ، وما بها من عَريبٍ، وما بها من كتيعٍ، وما بها من ديَّارٍ، وما بها من طُوئيٍّ وطُوريٍّ، فهذه الألفاظ تدل بنفسها على العموم، وأنت عندما تقول: ما بالربع من أحدٍ، تدل دلالة قاطعةً على العموم والشمول؛ لكون اللفظ نصَّ على العموم، وزيادة (مِنْ) لتأكيد ذلك العموم[1].

وعندما تزاد (مِنْ) للتنصيص على العموم في جملة نحو: ما جاءني رجل، فإنَّك قبل زيادتها يحتمل أن تكون نافياً لرجل واحد، وقد جاء أكثر منه، ويحتمل أن تكون نافياً لجميع الجنس، فإذا زدت (مِنْ) أخرجته من حيز الاحتمال إلى حيز التنصيص في استغراق عموم النَّفي، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾[2].

وعندما تزاد لتوكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من أحدٍ، وما بها من ديَّار ولا دُورِيّ، ولا فيها من طُورِيّ ولا نافخ نار، وما أشبه ذلك مِمَّا لا يُستعمل إلَّا في عموم النَّفي كما يرى العلماء، فإنَّها ألفاظ عامة في النَّفي، وهي نص في عموم النَّفي.

وإذا زيدت (مِنْ) معها أفادت التوكيد للنَّفي، وهي عند سيبويه لا تزاد إلَّا في النَّفي، أو ما هو في معنى النَّفي، مثل النهي والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[3]، وقولنا: لا يقمْ من أحد، وقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾[4]، وقد أجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب[1].

---

(1) السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)، (1979م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت: 216/4، وما بعدها؛ والأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 353/1، وما بعدها.

(2) سورة المؤمنون، الآية: 91.

(3) سورة الأنعام، الآية: 59.

(4) سورة الملك، الآية: 3.

يقول المبرد في (المقتضب): "وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءَني من أحدٍ، وما كلّمت من أحدٍ...، فهذا موضع زيادتها، إلَّا أنَّك دللت فيه على أنَّه للنكرات دون المعارف، ألا ترى أنَّك تقول: ما جاءني من رجلٍ، ولا تقول ما جاءني من زيدٍ؛ لأنَّ رجلاً في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع؛ لأنَّه شيء قد عرفته بعينه"(2).

ويقول العسكري في (الوجوه والنظائر): "أنك إذا قلت: ما جاءَني أحد، فجاز أن تكون أحد هنا بمعنى واحد، وجاز أن تكون أحد الذي هو بمعنى الجنس؛ فإذا دخل مِنْ زال اللبس فصار المعنى من الناس كلهم؛ إذا كانوا واحداً واحداً، وإذا لم يدخل (مِنْ) جاز؛ لأنَّه لا يجيئه واحد ويجيئه اثنان فما فوق، وقال ابن دستوريه: إنَّما أفادت ها هنا أنَّه لم يجِئْه من هذا الجنس شيء، وإذا لم تدخل (مِنْ)، كان المعنى أنَّه لم يجِئْه هذا الجنس كلّه، ولما كان بمعنى التنكير في الوجهين، والعموم موجود ظنوا أنَّ (مِنْ) لا معنى لها"(3).

وعند مطالعتي لدرس العدد في كتب علماء اللغة، وجدت أنَّ الأبحاث الحديثة تدل على أنَّ لفظ (أحد) أسبق وجوداً من لفظ (واحد) في اللغات السامية، وهي بمعنى

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 315/2، وما بعدها، والرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 384هـ)، (1981م)، كتاب معاني الحروف، حققه وخرّج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني وأرَّخ لعصره: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، المملكة العربيَّة السعودية، ط2، ص97-98؛ والموزعي، محمَّد بن علي ابن الخطيب (ت: 825 هـ)، (1993م)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، ط1، ص462-464.

(2) المبرد، أبو العباس محمَّد بن يزيد (ت: 285هـ)، (1979م)، كتاب المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط2، 137/4-138.

(3) العسكري، أبو هلال (ت: 400هـ)، (2007م)، تصحيح الوجوه والنظائر، حققه وعلق عليه: محمَّد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، ص439؛ وانظر: العكبري، أبو البقاء (ت: 616هـ)، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 228/1.

واحد، فأحد سامية الأصل وواحد مشتقة منها، ويقال للواحد المذكر في العربيات الجنوبية (أحد)، وللمؤنث (أحدت)، وفي اللحيانية (أحد) للواحد المذكر، و(إحدى) للواحدة، وفي لغة النبط (حد) بمعنى (أحد)، وبمعنى الأول والواحد، فلفظ (أحد) أقدم من (واحد)، غير أنَّ العربيَّة خصصت لكل منهما معنى واستعمالاً، والفرق بين (أحد) و(واحد) معروف، وهو أنَّ العربيَّة تميل إلى التخصيص، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستعملهما مترادفين، بل فرقت بينهما وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير التي لصاحبه.

و(أحد) و (واحد) مختلفان في الدلالة على العموم، فأحد تفيد العموم في النَّفي، سواء اقترنت بها (مِنْ) الدالة على الاستغراق أم لم تقترن، فإذا اقترنت أفادت التوكيد، فأنت إذا قلت: لم أرَ أحداً في الدار، دلَّ ذلك على أنك لم ترَ أيّ شخص، واحداً أو أكثر، فإن قلت: لم أرَ من أحد، أكدّت نفي العموم، أما إذا قلت: لم أرَ واحداً، فإنه يحتمل أنك لم ترَ أحداً، ويحتمل أنك لم ترَ واحداً فقط، بل رأيت أكثر من واحد، وأحد القوم ليس بمعنى واحد القوم، وإنما بمعنى واحد من القوم، وواحد أمّه معناه ليس معه غيره، وليس بمعنى أحد أمّه، ولا يصح هذا التعبير.

و(وحد) التي هي أصل لأحد، يوصف بها الإنسان وغيره، تقول: رجل وَحَد، ودرهم وَحَد، بخلاف كلمة (أحد)، فلا يقال رجل أحد، ولا درهم أحد، فالإبدال كان لغرض أداء معنى جديد، واستعمال جديد، فالوَحَد من الوحش المتوحد، ومن الرجال الذي لا يعرف نسبه ولا أصله[1].

وعند تتبعي للفظ (أحد) في القرآن الكريم، وجدت أنه قد استعمل في القرآن الكريم (73) ثلاثاً وسبعين مرة، كان في (43) ثلاث وأربعين منها منفياً نفياً صريحاً، وعند التدقيق في السِّياقات الأخرى التي كان الغالب فيها أسلوب الشرط، وجدت أنَّه من الممكن أن نلمح النَّفي في هذه السِّياقات؛ لكونها خرجت لتفيد معنى ضمنياً يحتمل النَّفي، فالنَّفي فيها متضمن في القول المراد الذي جاء من خلال سياق أو تركيب أو

---

(1) السامرائي، فاضل، (1990م)، معاني النَّحو، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 3/266-270.

أسلوب خاص، علماً أنَّه باستطاعتنا الوصول إلى النَّفي في الجملة التي بين أيدينا من خلال الحدث المراد التعبير عنه، كأن نجعل جملة الماضي معياراً لنا للحكم على وجود النَّفي الضمنيّ في أيّ جملة من عدم وجوده، ففي جملة نحو: عليّ قرأ الدَّرس، يكون الحدث قد وقع، وهذا دليل قاطع على إثبات الجملة وعدم نفيها، أما في قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1]، فأنت لا تعلم هنا هل وقع حدث القول أم لم يقع؛ لكون سياق الأمر يحتمل التشكيك في المعنى.

ومن المواضع التي لم يرد فيها لفظ (أحد) ضمن سياق النَّفي الصريح في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[2]، "أي يتمنى كل منهم أن يبقى على قيد الحياة ألف سنة أو أكثر، لأنه يتوقع سخط الله وعقابه، فيرى أنَّ الدنيا على ما فيها من الآلام والأكدار خير له مما يستيقن وقوعه في الآخرة، والعرب تضرب الألف مثلاً للمبالغة في الكثرة"[3]، والبقاء على قيد الحياة ألف سنة أو أكثر مستحيل الوقوع، وهو ليس واقعاً في الوقت الحالي، ومن هذا التفسير لهذه الآية، ألا يمكننا القول إنَّ التَّمني فيها قد خرج لإفادة معنى ضمني يحتمل النَّفي، وهو نفي البقاء على قيد الحياة ألف سنة أو أكثر، أو تمني ما هو غير موجود؟.

ومن المواضع أيضاً قوله تعالي: ﴿هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا﴾[4]، وقد جاءت هذه الآية "بعد أن ذكر سبحانه وتعالى ضروباً من مخازي المنافقين كتخلفهم عن غزوة تبوك وتعلقهم لذلك بالأيمان الفاجرة، وتهكمهم بالقرآن وتسللهم لواذاً حين سماعه، والمعنى هنا: "هل يراكم الرسول –صلى الله عليه وسلم– أو المؤمنون إذا قمتم من المجلس؟، و(ثم انصرفوا)، أي ثم انصرفوا جميعاً عن مجلس الوحي متسللين لواذاً كراهة منهم لسماعه وانتظاراً لسنوح فرصة الغفلة عنهم، فكلَّما لمح واحد منهم غفلة

---

(1) سورة الإخلاص، الآية: 1.

(2) سورة البقرة، الآية: 96.

(3) المراغى، أحمد مصطفى، (1946م)، تفسير المراغى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 166/1.

(4) سورة التوبة، الآية: 127.

عنه انصرف"[1]، وعند التدقيق في المعنى العميق لهذه الآية نجد الاستفهام قد خرج لإفادة معنى ضمني يحتمل النَّفي، وهو نفي رؤيتهم عند الخروج من مجلس الوحي وهم متسلِّلون.

ومن المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[2]، "أي إنَّ الله يمنع السموات أن تضطرب من أماكنها، فترتفع أو تنخفض، ويمنع الأرض من مثل ذلك، ويحفظهما برباط خاص، وهو ما يسميه العلماء نظام الجاذبية، فجميع العوالم من الأرض والقمر والشمس والسيارات الأخرى تجري في مدارات خاصة بهذا النظام الذي وضع لها، ولولا ذلك لتحطمت هذه الكرات المشاهدة وزالت عن أماكنها، لكنها به ثبتت في مواضعها واستقرَّت في مداراتها، وإن أشرفت على الزَّوال ما استطاع أحد أن يمسكها من بعد الله"[3]، ومن تفسيرنا لهذه الآية يمكننا القول إنَّ أسلوب الشرط قد خرج لإفادة معنى ضمني يحتمل النَّفي، وهو نفي قدرة أحد على الإمساك بالسموات والأرض وحفظهما برباط خاص.

أمَّا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[4]، فإنَّ (أحد) فيه تعني هو الواحد الأحد الذي لا نظير له، ولا يطلق هذا اللفظ على أحد إلا على الله عز وجل؛ لأنَّه الكامل في جميع صفاته وأعماله، ولا يوصف شيء بالأحدية غيره، ولا يقال رجل أحد، ولا درهم أحد، كما يقال رجل وحد، لأن أحداً صفة الله عزّ وجلّ التي استخلصها لنفسه، ولا يشركه فيها شيء[5]، وهذه الآية اشتملت على اسم من أسماء الله تعالى يتضمن جميع أوصاف الكمال، "وهو الأحد؛ لأنَّه يدل على أحدية الذات المقدسة، الموصوفة بجميع

---

(1) المراغي، تفسير المراغي، 11/51-53.

(2) سورة فاطر، الآية: 41.

(3) المراغي، تفسير المراغي، 22/137.

(4) سورة الإخلاص، الآية: 1.

(5) السامرائي، فاضل، (2003)، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 3/236-240.

أوصاف الكمال، وبيان ذلك، أنَّ الأحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره، ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن حاز جميع صفات الكمال، وذلك لا يصلح إلا لله تعالى"[1].

وعند تدقيقي في المعنى العميق لجملة (قل هو الله أحد)، وجدت أنَّ هذه الجملة تحتمل معنى النَّفي، وكلمة (أحد) هنا ليست استثناء كما فسرها علماء اللغة؛ لكون أسلوب الأمر من الأساليب التي تحتمل التشكيك في المعنى، فنحن لسنا متأكدين من وقوع الحدث أو عدم وقوعه في هذه الجملة (حدث القول).

ويتضح لي من خلال تفسيري للسياقات المذكورة، التي وردت فيها كلمة (أحد) في القرآن الكريم، ولم تكن منفية نفياً صريحاً، أنَّ علماء اللغة عندما فسروا هذا اللفظ فسروه ضمن سياقات النَّفي الصريح (النَّفي بوساطة الأداة)، ولم يفسروه ضمن سياقات النَّفي الضمني التي سأناقش بعضها فيما سيأتي، ومن هنا، فإنَّه يمكنني القول إنَّ لفظ (أحد) من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة.

وعند بحثي في بعض الألفاظ الدالة على عموم الجنس البشري، التي أوردها علماء اللغة، وقالوا إنَّها لا تستعمل إلا في النَّفي، وجدت أنَّها بمعنى (أحد)، وقد زيدت (مِنْ) على التراكيب الواردة فيها للتنصيص على العموم من نكرة تختص بالنَّفي أو شبهه، ومن هذه الألفاظ لفظ (طُورِيٌّ)، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور: "والعَرَبُ تقولُ: ما بالدار طُوْرِيٌّ ولا دورِيٌّ، أي أحد"[2]، وجاء أيضاً: "ويقالُ: ما بالدَّار ديَّارٌ، أي ما بها أحدٌ...، ويقال: ما بها دوريٌّ وما بها ديَّارٌ، أي أحدٌ...، وما بالدارِ دُوريٌّ ولا ديَّارٌ ولا دَيُّورٌ...، أي ما بها أحدٌ، لا يستعمل إلَّا في النَّفي"[3]، وهذا دليل آخر على لزوم لفظ (أحد) لسياق النَّفي.

ومن الألفاظ التي تقتصر على سياق النَّفي كما قال العلماء، الألفاظ التي لا تكون ألفاظاً مفردةً، وإنَّما تكون تركيباً عطفياً يتكون من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه،

---

(1) صافي، محمود، (1995م)، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، دار الرشيد، دمشق، سورية، ومؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط3، م426/10.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص2718.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص1452.

يحيط بالمنفي لينفيَه كلّه، فكأنَّ المنفي ينحصر بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد يكون أحد المتعاطفين دالاً على القلة والآخرُ دالاً على الكثرة، وقد يكون كلٌّ منها يمثل أحد طرفي المنفي.

ومن ذلك قول العرب: ما له صامتٌ ولا ناطقٌ، وعند تتبعي للمعنى المعجمي للفظي (صامت) و (ناطق) وجدت الصامت بمعنى الذهب والفضة، والناطق بمعنى الحيوان (الإبل والغنم)، ومعنى التركيب كاملاً هنا: ليس لهُ شيءٌ[1]، وعند بحثي في لسان العرب وجدت أنَّ لفظ (صامت) قد استعمل في تركيب مثبت، يقول ابن منظور: "وفي الحديث: على رقَبَتِهِ صامتٌ؛ يعني الذهَبَ والفِضَّةَ، خِلافَ الناطِقِ، وهو الحَيَوانُ....، وجاء بما صاءَ وصَمَتَ؛ قال: ما صاءَ يعني الشاءَ والإبلَ، وما صَمَتَ يعني الذهبَ والفِضَّةَ"[2]، وبما أنَّ لفظ (صامت) استعمل في تركيب مثبت، فإنَّه بإمكاني أن أستعمل لفظ (ناطق) في تركيب مثبت أيضاً، فأقول: فلان له صامت وناطق، أي أنَّ له شيئاً من نعم الله التي أنعم عليه بها.

وزيادة في الحديث عن هذا التركيب، لا بد من ذكر وجهٍ من الوجوه ذكره العلماء في (لا)، "وهي المنصِّصَة على النَّفي، وبعضهم سماها توكيد النَّفي، كقولك: ما قام زيدٌ ولا عمرو، فإنَّك إذا قلت: ما قام زيد وعمرو، احتمل نفي القيام عنهما مطلقاً، واحتمل نفي القيام عنهما في حال الاجتماع دون الافتراق؛ فإذا أتيت بـ(لا) فقد نصصت على النَّفي مطلقاً...، و(لا) هذه ليست هي العاطفة، لأنَّ من شرط العاطفة تقدم الإيجاب وعدم الاقتران بحرف عطف آخر، فالعاطف هنا هو الواو"[3]، و(لا) هنا كما يقول العلماء زائدة مع الواو لإزالة الاحتمال، "فأنت عندما قلت: ما قام زيد وعمرو، احتمل أنَّهما لم يقوما معاً، ولكن قاما منفردين، فإذا زدت (لا) زال هذا الاحتمال، وصار إعلاماً بأنهما لم يقوما ألبتة"[4].

---

(1) الجوهري، الصِّحاح، 257/1؛ وابن منظور، لسان العرب، ص2493.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص2493.

(3) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص440، 520.

(4) الرماني، معاني الحروف، ص84.

وبما أنَّني وجدت لفظ (صامت) قد استعمل في تركيب مثبت، وتمكنّت من استعمال لفظ (ناطق) في تركيب مثبت أيضاً، فإنَّ ذلك يجعلني استثنيهما من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، علماً أنَّ الكثير من الألفاظ في اللغة العربيَّة في توالد مستمر وتحرك دائم قد يفضي إلى تغيير كلي في دلالتها أو المدلول الذي تؤشر عليه.

ومن ذلك أيضاً قول العرب: "ما به حَبَضٌ ولا نَبَضٌ"(1)، يقول ابن منظور: "حَبَضَ القلبُ يَحْبِضُ حَبْضاً: ضَرَبَ ضَرَباناً شديداً، وكذلك العِرْقُ يَحْبض ثمَّ يَسْكُنُ؛ حَبَضَ العِرْقُ يَحْبِضُ، وهو أشد من النَّبْض، وأصابَتِ القَوْمَ داهِيَةٌ مِنْ حَبَضِ الدَّهْرِ أي مِنْ ضَرَبانِهِ، والحَبَضُ: التحرُّكُ، وما لهُ حَبَضٌ ولا نَبَضٌ، مُحرَّكُ الباءِ، أي حَرَكَةٌ، لا يستعمل إلَّا في الجَحْدِ، الحَبَضُ: الصَّوتُ، والنَّبَضُ: اضْطِرابُ العِرْق، ويقال: الحَبَضُ حَبَضُ الحياةِ، والنَّبضُ نَبَضُ العُروقِ، وقال الأصمعيُّ: لا أدري ما الحَبَضُ، وحَبِضَ وحَبَضَ بالوترِ أي أنْبَضَ...، وقيل: الحَبْضُ أن يقعَ السهمُ بين يدي الرامي إذا رَمَى...، ويقال: حَبِضَ السهمُ إذا ما وقع بالرميةِ وقعاً غير شديد..."(2). وكأن المعنى في قولهم: ما له حَبَضٌ ولا نَبَضٌ، أي ما له حولٌ ولا قوةٌ، ويقول ابن منظور: "نَبَضَ العِرْقُ يَنْبِضُ نَبْضاً ونَبَضَاناً: تَحَرَّكَ وَضَرَبَ، والنَّابِضُ: العَصَبُ، صفةٌ غالبةٌ، والمَنَابِضُ: مضارِبُ القلبِ، ونَبَضتِ الأمعاءُ تَنْبِضُ: اضطربَتْ...، والنَبْضُ: الحَرَكَةُ، وما به نَبَضٌ، أي حَرَكَةٌ، ولم يستعملْ مُتَحَرِّكَ الثاني إلَّا في الجَحْدِ، وقولهم: ما بِهِ حَبَضٌ ولا نَبَضٌ، أيْ حَراكٌ، وَوَجعٌ مُنْبِضٌ...، وأنْبَضَ بالوتَرِ إذا جَذَبَهُ ثم أَرْسَلَهُ لِيَرِنَّ"(3)، وورد في الصِّحاح للجوهري: "نَبَضَ العِرْقُ يَنْبِضُ نَبْضاً ونَبِيضاً ونَبَضاناً، أي تحرَّك، ومنه قولهم: ما به حَبَضٌ ولا نَبَضٌ، أي حراكٌ، وأنْبَضْتُ القوسَ، وأنْبَضْتُ بالوتر، إذا جذبته ثم أرسلته لِتَرِنَّ، وفي المثل: إنباضٌ بغير توتير"(4).

وهذه التراكيب جاءت على هذه الصورة لنفي الإحاطة بشيء ما، من قوة وغيرها، وزيدت (لا) فيها كما قال العلماء؛ لإزالة احتمال نفي المراد نفيه في أيّ من

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص385.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص754-755.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص4325.

(4) الجوهري، الصِّحاح، 1107/3.

اللفظين بشكل منفرد، فهي نصت على النَّفي مطلقاً في اللفظين معاً، وهذا لا يعني أنَّ هذين اللفظين بصورتهما الحالية لا يستعملان إلَّا في هذا التركيب فقط، فقد ورد لفظ (حبض) في تركيب مثبت أورده ابن منظور هو: "أصابَتِ القَوْمَ داهِيَةٌ مِنْ حَبَضِ الدَّهْرِ، أي مِنْ ضَرَبانِهِ"(1)، ونحن بإمكاننا أن نستعملها في تراكيب جديدة غير منفية، كأن تقول مثلاً: حَبَضُ القلبِ جعلني أراجع الطبيب، أي صوته وحركته، ونَبَضُ العرقِ أزعجني، أي اضطرابه، وغيرها من التراكيب المثبتة، وهذا يجعلني استثنيهما من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة.

وما أريد أن أضيفه هنا، أنَّ "(لا) حرف يأتي لتحقيق غرضين في الجملة التي يدخل عليها –على اختلاف تفرعاته– هما النَّفي والنهي...، وزيادتها بعد واو العطف المشركة للاسمين أو الفعلين في النَّفي –حتى مع القول بأنَّه قياس مطرد– أمر لا تحتمله النصوص اللغويَّة، ولا يستقيم به المعنى العام للسياق، و(لا) هنا تؤدي وظيفة أساسية في تركيب الجملة، فهي مؤكدة للنَّفي المسلط على أول الجملة، ومزيلة للاحتمال الذي قد يدخل إلى معنى الجملة، وهو احتمال نفي المشاركة في وقت واحد مع إمكانية ورود المعطوف حين تخلف المعطوف عليه، وإذا اعتبرناها زائدة، أي أنَّ دخولها كخروجها...، نكون قد بعدنا عن المعنى الحقيقي...، ونظرنا إلى ناحية أخرى هي نفسها وجدت لكي تساعد على الوصول إلى المعنى، والمقصود هنا الناحية الإعرابية.

وتتضح القيمة لـ(لا) الواقعة بعد حرف العطف في الأمثلة التي يؤتى بها للتدليل على أنَّ (لا) زائدة، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، وما قام زيد ولا قعد عمرو، فالمثال الأول يمكن اعتبار (لا) زائدة فيه في حالة واحدة، وهي قصد نفي المعية حين حصول الفعل، أمّا إذا كان المعنى متجهاً نحو نفي القيام عنهما مطلقاً، فلن يستقيم المعنى دون (لا)، لأنك إذا قلت: ما قام زيد وعمرو، احتمل أنَّهما لم يقوما معاً، ولكن قاما منفردين، فإذا أتيت بـ(لا) زال هذا الاحتمال، وصار إعلاماً بأنَّهما لم يقوما ألبتة، ومن هنا يجب أن تحدد زيادتها في الاستعمالات السماعية التي لا تندرج تحت قاعدة معينة

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص754.

وعند أمن اللبس، نحو الأفعال التي تدل على المشاركة وتستلزم فاعلين اثنين، نحو: ما تخاصم زيد ولا عمرو، وما يستوي زيد ولا عمرو، بشرط أن لا يكون أحد هذين الفاعلين متعدداً، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۞ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ۞ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾"(1).

والذي أريد الوصول إليه أنَّ العلماء إذا قصدوا اللفظ المفرد في كلامهم عندما تحدثوا عن هذه التراكيب يكون مقصودهم ليس بصحيح؛ لكون اللفظ المفرد قد استعمل في تراكيب أخرى مثبتة، وإذا قصدوا التركيب برمته يكون مقصودهم ليس بصحيح أيضاً؛ لكوني أستطيع استعمال هذه التراكيب مثبتة، فأقول: له صامت وناطق، وبه حبض ونبض، وكان من الواجب أن يلتفتوا إلى التعبير (صامت ولا ناطق) أو (حبض ولا نبض)، وما ربط بين اللفظين المستعملين فيه، وهو اللفظ المكون من واو العطف و(لا) المنصصة على النَّفي أو المؤكدة للنَّفي، فأنت لا تستطيع أن تأتي بهذا اللفظ في أيّ تركيب دون أن يكون السياق الوارد فيه منفياً، وورود أداة النَّفي في بداية التركيب كاملاً دليل على صحة كلامي، كما أنَّ محاولة تجزئة هذا اللفظ وفصل مكوناته عن بعضها دليل آخر على صحة كلامي، فما تؤديه الواو و(لا) مع بعضهما يختلف كلياً عمّا تؤديه كل منهما في حال كونها منفردة.

وفي اللغة العربيَّة ألفاظ تدل على استمرارية الحدث فيها، ومن أشهر هذه الألفاظ (قطّ) و(عَوْض)، وهما ظرفان دالان على الزمان، فـ(قطّ) للزمن الماضي، و(عوضٌ) للزمن المستقبل، وكلاهما يدل على زمن عام، فنفي الحدث بوساطة الأول يدل على عدم وقوعه في عموم الزمن الماضي، ونفي الحدث بوساطة الثاني يدل على عدم وقوعه في عموم الزمن المستقبل، وقد سبق تفسير هذين اللفظين في الفصل الأول من هذه الدِّراسة، فلا حاجة لإعادته هنا، مؤكداً على أنَّ (عَوْضُ) معربٌ إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوضَ العائضينَ، مبني إن لم يضَفْ، وبناؤه إما على الضم كقبلُ، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأينَ، وقطُّ تستعمل على ثلاثة أوجه،

---

(1) سورة فاطر، الآية: 19-21؛ وانظر: راشد، الصادق خليفة، (1996م)، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ص62-68.

هي: أن تكون ظرفاً لاستغراق ما مضى من الزمان، وتختص بالنَّفي نحو: ما فعلتُهُ قطُّ، ولا تقول: ما أفعله قطُّ، وهي لحن، واشتقاقه من قَطَطْتُهُ، أي قطعته، فمعنى ما فعلته قطُّ: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وأفصح لغات هذه الكلمة: فتح القاف وتشديد الطاء مع الضم، وأن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فيقال: قطني، بنون الوقاية، كما يقال: يكفيني، أو أن تكون بمعنى حَسْبُ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: قَطْنِي وقَطْكَ، وقَطْ زيد، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم، ويجوز إثبات نون الوقاية؛ حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في لدن وقد وعن كما قال الراجز:

امــتَلأَ الحَــوْضُ وقَــالَ قَطْنِــي

مَهْــلاً رُوَيْــداً قَــدْ مَــلأتُ بَطْنِــي[1]

و(عَوْضُ) للوقت المستقبل كـ(أبداً)، بني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنَّه يقع على كل ما تأخر من الزمان، أمّا (قطُّ) فهي مقابل عَوْضُ، بُنيت كذلك لشبه الحروف في إبهامه، لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان، وتختص قطُّ بالنَّفي عندما تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، كما تختص عَوْضُ بالنَّفي عندما تكون ظرفاً لاستغراق المستقبل مثل (أبداً)[2]، وهما عندما يختصان بالنَّفي لا يمكننا استعمالهما في في سياق الإثبات أبداً؛ إذاً فهما في هذه الحالة من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة.

أمَّا الألفاظ الأخرى، التي ذكرها العلماء، الدّالة على استمرارية الحدث فيها من مثل: (وَسَقَ، وأنَّ، وعنَّ، وغيرها)، فكان مقصودهم من ملازمة النَّفي فيها، هو أنَّ هذه الألفاظ تكون ملازمة لسياق النَّفي ضمن تراكيب معينة.

---

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص289، 325-326، والبيتان من الرجز المشطور لم ينسبا لأحد من الشعراء؛ انظر، ثعلب، أبو العباس (ت: 291هـ)، (1960م)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، ص158، وفيه (سلا) بدلاً من (مهلاً).

(2) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 172/1، 198؛ والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 211/3-214.

ومن التراكيب التي صادفتني أثناء الدِّراسة ولم يفصل علماء اللغة العربيَّة القول فيها في مؤلفاتهم عند دراستهم موضوع ملازمة النَّفي، ما ذكره ابن السكيت في باب (ما لا يتكلَّم فيه إلَّا بجَحْدٍ) في كتابه إصلاح المنطق: "يقال: ما أدري أيُّ الناس هو، وأيُّ الورى هو، وما أدري أيُّ الطَّمْشِ هو، وما أدري أيُّ تُرْخُمٍ هو، وتُرْخَمٍ هو، وما أدري أيُّ الهُوزِ هو، وما أدري أيُّ الأنامِ هو، وما أدري أيُّ بِرْنَسَاءَ هو، وقال أبو زيد: أيُّ البرْنساءَ هو، وما أدري أيُّ الدَّهْدَأ هو، وما أدري أيُّ النُّخْطِ هو، وأيَّ البَرْشاءِ هو...، وما أدري أيُّ خابِطِ الليل هو...، وما أدري أيُّ الجرادِ هو"[1].

والواضح أنَّ هذه التراكيب تشترك فيها ما النافية والفعل المضارع (أدري) واللفظ (أيُّ)، وسأحاول دراسة هذا التركيب للوصول إلى طبيعة ملازمة النَّفي فيه، وما هو الأساس الذي اعتمده ابن السكيت لوضع هذا التركيب ضمن باب (ما لا يُتكلَّم فيه إلَّا بجحدٍ)، علماً أنَّه عندما ذكر هذه التراكيب لم يوضح مقصوده من ملازمة النَّفي فيها.

ورد في لسان العرب: "الطَّمْشُ: الناسُ، يقال: ما أدرِي أيُّ الطَّمشِ هَوَ، معناه أيُّ النَّاسِ هَوَ، وجَمْعُهُ طُمُوشٌ، قال أبو منصور: وقد استعمل غير منفيِّ الأولِ؛ قال رؤبَةُ:

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص391-392.

ومـا نجـا مِـنْ حَشْـرِها المحشـوشِ وَحْشٌ ولا طَمْشٌ من الطُّموشِ" [1].
.[1]

وورد فـي الصِّـحاح: "يقـال: مـا أدري أيُّ الطَّمْـشِ هـو؟ أي: أيُّ النـاس هـو"[2]، وفـي لسـان العـرب: "ومـا أدري أيُّ النُّخطِ هـو، أي: مـا أدري أيُّ النـاسِ هـو؛ ورواه ابـن الأعرابـي أيُّ النَّخط، بـالفتح، ولـم يفسِّرْهُ، وردَّ ذلـك ثعلـبٌ فقـال: إنَّمـا هـو بالضَّـمِ، وفـي كتاب العين: النَّخَطُ الناسُ"[3]، وفـي الصِّـحاح: "نَخَطَـهُ من أنفه وانْتَخَطَـهُ، أي رمـى بـه، بـه، مثل مَخَطَهُ...، وقولهم: ما أدري أيُّ النُخطِ هو بالضم، أي: أيُّ الناسِ هو"[4].

وورد فـي لسـان العـرب: "البَرْنَسـا والبَرْنَسَـاءُ: ابـن آدم...، ويقـال: مـا أدري أيُّ بَرْنَسـاءَ هـو...، معنـاه مـا أدري أيُّ النـاسِ هُـو، والبَرْنَسـاءُ: النـاسُ"[5]، وفـي الصِّـحاح: البُرْنُسُ: قَلنسوة طويلـة، وكـان النُّسَـاكُ يلبسـونها فـي صـدر الإسـلام، وقد تَبَرْنَسَ الرجلُ، إذا لبسـه، والبَرْنَسَـاءُ: النـاسُ...، قـال ابـن السـكيت: يقـال مـا أدري أيُّ بَرْنَسَـاءَ هـو...، أي: أيُّ الناس هو"[6].

وإذا تتبعنـا معـاني بـاقي الألفـاظ فـي المعـاجم العربيَّـة سنجد أنَّهـا بمعنـى النـاس، والواضـح أنَّ مقصـود ابـن السـكيت عنـدما ذكـر هـذه التراكيـب أنَّ اللفـظ المفـرد الـوارد بعـد (أيُّ) هـو المـلازم للنَّفـي؛ لكونـك عنـدما تتتبَّـع المعـاجم ستجد أنَّ العلمـاء يفصـلون القـول

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص2704، وبيت الشعر لرؤبة بن العجاج التميمي البصري من قصيدة من الرجز قالها يمدح فيها الحارث، وهي تتكون من (85) بيتاً؛ وللمزيد حول القصيدة انظر: ابن العجاج، رؤبة، (د.ت)، ديوان رؤبة بن العجاج(مجموع أشعار العرب)، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البرونسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص77-79.

(2) الجوهري، الصِّحاح، 1009/3.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص4377.

(4) الجوهري، الصِّحاح، 1163/3.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ص270.

(6) الجوهري، الصِّحاح، 908/3.

فـي هـذه الألفـاظ ولـيس فـي التراكيـب الـواردة فيهـا، وهـذا دليـل علـى أنَّ مقصـود ابـن السكيت هو اللفظ المفرد الوارد بعد (أيُّ).

وسأناقش هذه التراكيب من زاوية أخرى لأبين حقيقة ملازمة النَّفي فيها، فعندما تتبعت (مـا) ومعانيهـا واستعمالاتها، وجدت لها تسعة معانٍ وعشرة استعمالات، منهـا (ما) النافية، وهي حرف اتفاقاً معنى واستعمالاً، كقولك: ما خرج زيد، فإن دخلت على الجملة الاسمية فأهل الحجاز يرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كـ(ليس) بشروط معتبـرة عنـد النحـاة، وأهملهـا التميميـون، ونسـب ابـن هشـام إعمالهـا إلـى الحجـازيين والنجديين والتهاميين[1]، وإن دخلت (ما) على الفعل تكون نفياً للحال والاستقبال، نحو قولك: ما يقوم زيد، وما يخرج عمرو[2]، أمَّا (أيُّ) فهي في الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها من الفعل، ويعمل فيها ما بعدها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[3]، فأيُّ نصب بـ(ينقلبون) ولا يجوز نصبها بـ(سيعلم)، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، لأنَّ له صدر الكلام، وإعمال ما قبله فيه يخرجه من الصدر.

ولا يقـع قبـل (أيّ) فـي الاسـتفهام مـن الأفعـال إلَّا أفعـال الشـك واليقـين، نحـو (ظننتُ) و(علمتُ) وما أشبههما مِمَّا يجوز إلغاؤه، فتقول: (علمتُ أيُّهُم في الدارِ؟)، ولو قلت: (ضربت أيُّهُم في الدارِ؟)، وأنت تريد الاستفهام لم يجز؛ لأنَّه ليس مِمَّا يلغى، وكذلك ما أشبهه.

و(أيُّ) في الاستفهام إذا أضيفت إلى المعرفة، فإنَّها سؤال عن الاسم، وكانت بعضَ المعرفـة، كقولـك: (أيُّ الـرجلين أخـوك؟)، و(أيُّ الرجـالِ قـام؟)، فـأيُّ واحـد مـن الاثنين ومن الجماعة، والجواب أن تقول: (زيدٌ أو عمرو) تجيب بأحد الأسماء، وإذا أضيفت إلى النكرة فإنَّها سؤال عن الصفة، وكانت بعدد النكرة كلها، والجواب على عدد النكرة أيضاً، كقولك: (أيُّ رجل أخُوكَ؟) و(أيُّ رجلٍ زيدٌ؟)، فالجواب أن تقول: (قصيرٌ أو طويلٌ) تجيب بصفة الاسم، وإذا أضفتها إلى نكرتين قلت: (أيُّ رجلين أخواك؟)،

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص472، وما بعدها.

(2) الرماني، معاني الحروف، ص88.

(3) سورة الشعراء، الآية:227.

و(أيُّ رجلين قاما؟)، والجوب أن تقول: (طويلان أو قصيران)، وهكذا إذا أضفتها إلى جماعة، ولا يجوز أن تضيف (أيّ) إلى معرفة واحدة نحو: (أيُّ الرجل أخوك؟) ولا (أيُّ زيدٍ قام؟)؛ لأنَّ (أيّ) في المعرفة سؤال عن البعض، والواحد لا يتبعض، وأما في النكرة فهي سؤال عن الكل، فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة[1].

وما حصل في التركيب السابق هو إبطال لعمل فعل من أفعال الشك واليقين لفظاً لا محلاً، لاعتراض ما له صدر الكلام بينه وبين مفعوليه، وقد عبَّر المبرد عن التعليق بالإلغاء، حيث قال: "ألا ترى أنَّه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلَّا ما يجوز أن يُلغَى؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصّةً، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾[2]، و﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[3]؛ لأنَّ هذه اللام تفصل ما بعدها مِمَّا قبلها، تقول: علمت لزيدٌ خير منك"[4].

وبعد مناقشتي لهذه التراكيب من عدة زوايا، فإنَّه يمكنني القول إنَّه لا علاقة لـ(أيّ) والألفاظ الواردة بعدها، بالألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، فما ورد بعد (أيّ) من الألفاظ يمكننا استعماله في تراكيب أخرى مثبتة، و(أيّ) في هذه التراكيب اسم استفهام له الصدارة في الكلام كما ذكرنا.

وما أريد أن أضيفه هنا، أنَّ (أيّ) بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مكان كانت مكاناً، وإن أضيفت إلى زمان كانت زماناً، وإن أضيفت إلى غيرهما كانت بحسب ما أضيفت إليه[5]، وهي اسم يأتي على ثمانية أوجه، هي الجزاء والاستفهام الحقيقي والاستفهام التوبيخي والاستفهام الإنكاري، وتكون موصولة بمعنى الذي،

---

(1) الهروي، علي بن محمَّد (ت: 415 هـ)، (1993م)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، سوريا، ط2، ص108-109.

(2) سورة الكهف، الآية:12.

(3) سورة البقرة، الآية: 102.

(4) المبرد، المقتضب، 297/3.

(5) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد،629/4.

وتكون صفة دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة، وتكون للتعجب، وتكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، وذكر الأخفش وجهاً تاسعاً تكون فيه نكرة موصوفة[1]، وهي مبهمة ويتعين معناها بالمضاف إليه، وتستعمل للعاقل وغير العاقل، وهي ملازمة للإضافة في كل أحوالها، فإن كانت موصولة أضيفت إلى المعرفة، وإن كانت صفة أضيفت إلى النكرة، نحو: مررت برجل أيّ رجل، وإن كانت استفهامية صحت إضافتها إلى المعرفة والنكرة، وهي معربة بخلاف سائر الأسماء الموصولة الأخرى، وتبنى في حالة واحدة، وذلك عندما تضاف ويحذف صدر صلتها، نحو: أحترم أيُّهم أكبر، وبعض العرب يعربها مطلقاً، فبناؤها في هذه الحالة لغة، وإعرابها مطلقاً لغة[2].

ولا تكون (أيّ) غير مذكور معها مضاف إليه ألبتة، إلا في النداء والحكاية، يقال: جاءني رجل، فتقول: أيٌّ يا هذا، وجاءني رجلان، فتقول: أيّان، وجاءني رجال، فتقول: أيُّونَ[3]، وهي عندما تضاف إلى نكرة لا تكون موصولة ولا شرطية، وإنما هي للاستفهام المراد به النَّفي، كقولك لمن ادعى أنَّه أكرمك: أيُّ يومٍ أكرمتني؟، والمعنى ما أكرمتني أبداً[4].

وبناءً على ما ذكرته من حديث حول إضافة (أيّ) للنكرة، وخروجها عن (أيّ) الموصولة أو الشرطية إلى الاستفهام المراد به النَّفي، فإنه من الممكن أن نقول أيضاً إن (أيّ) عندما تضاف للنكرة في جملة نحو: عليٌّ لم يشترِ أيَّ كتابٍ، ولا تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو صفة تدل على معنى الكمال أو للتعجب أو وصلة لنداء ما فيه (أل) أو نكرة موصوفة، وتضاف إلى نكرة تدل على القلة، بمعنى أن علياً لا يهتم بالقراءة؛ لذلك لم يشترِ القليل من الكتب، وبمعنى (any) في اللغة الإنجليزية، نحو قولك:

---

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص189–193؛ والهروي، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص106–110.

(2) السامرائي، فاضل، (2003م)، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 129/1.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 93/1.

(4) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 93/1–94.

-I don't like any kind of chocolate

أي، أنا لا أحب أي نوع من أنواع الشوكلاتة، تكون من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وذلك بالإضافة إلى ما ذكرته من خروجها عن (أيّ) الموصولة أو الشرطية إلى الاستفهام المراد به النَّفي.

ومن خلال ما قلته عن الألفاظ الملازمة للنَّفي بناءً على المفهوم المعاصر لملازمة النَّفي، أستنتج أنَّ ليس كل ما ذكره علماء اللغة من ألفاظ في معرض حديثهم عن موضوع ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة هو ملازم للنَّفي؛ لكون الكثير من هذه الألفاظ من الممكن استعمالها في سياق الإثبات وسياق النَّفي معاً، وهم عندما قرروا ذلك كان بسبب التفسير السياقي الذي أوقعهم في الغموض كما وجدت عند القدامى منهم، أو لأن لزوم هذه الألفاظ لسياق النَّفي كان المقصود به ضمن تراكيب معينة، وليس اللفظ المفرد، كما وجدت عند من درس هذه الظاهرة من المحدثين.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ من يتتبَّع الأنماط التعبيرية وألفاظ اللغة العربيَّة يجد أنَّ في اللغة العربيَّة ألفاظاً وأنماطاً تعبيرية يستعملها أبناء اللغة للدلالة على معانٍ خاصة عندهم، وهذه الألفاظ والأنماط التعبيرية تُعَدّ بحد ذاتها نفياً، ومن هذه الألفاظ والأنماط التي عرفت في العربيَّة قديماً، أو شاع استعمالها حديثاً، وأقرتها قوانين اللغة مرادفات كلمة (أبداً)، التي من الممكن عدّها من مرادفات كلمة قطّ أيضاً، نحو: بتاتاً وعلى الإطلاق ومطلقاً وألبتَّة وإطلاقاً وقطعاً وقطعياً، وتُعَدّ أبداً وألبتَّة، وغيرهما، من الأدوات التي شاع استعمالها لتأكيد زمن الحدث أو حاله، ولا بد من أن أتتبع لفظي (ألبتَّة) و (مطلقاً) في المعاجم العربيَّة؛ لتوضيح صلتهما بالألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة.

يقول الجوهري وابن منظور أنَّ البَتَّ: القطعُ المستأصلُ، يقال: بَتَتُّ الحبلَ فانبَتَّ، أي انقطع، ولا أفعَلُهُ ألبتَّة: كأنَّهُ قطع فِعْلَهُ، قال سيبويه: قَعَدَ ألبتَّة مصدر مؤكِّد، ولا يستعمل إلَّا بالألف واللام، ويقال: لا أفعلُهُ ألبتَّة، ولا أفعلُهُ بتَّةً: لكل أمر لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر[1]، و(مطلقاً) اسم مفعول من أطلق، وهو ما لا يقيد بقيد أو شرط، بمعنى أنَّه غير مقيد (حرّ) يتمتع بسلطة مطلقة، ومطلق الصلاحية:

---

(1) الجوهري، الصِّحاح، 242/1؛ وابن منظور، لسان العرب، ص204.

ممنوح صلاحيات مطلقة، ولم يحدث مطلقاً: لم يحدث قطّ، ومطلقاً: من غير استثناء[1]، ومن مرادفاتها: أبداً وقطّ وألبتَّة وإطلاقاً وبتاتاً وعلى الإطلاق وقطعاً وقطعياً، ومن أضدادها: أبداً ودائماً ودوماً، وغيرها.

ومن خلال هذا العرض تتضح الصلة بين لفظي (ألبتَّة) و (مطلقاً) والألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، فهما إمّا أن يعودا في معناهما إلى القطع أو إلى الأبدية والاستمرار، فلا أفعله ألبتَّة تعني: لا أفعله بأي حال من الأحوال، أو بأي شكل من الأشكال، أو قطعاً، أو أبداً، ولم أفعله ألبتَّة تعني: لم أفعله قطّ، أو فيما انقطع من حياتي وعمري، فتكون في هذه الحالة من الألفاظ الملازمة للنَّفي؛ لتفسيري لفظي (ألبتَّة ومطلقاً) بمرادفاتهما في اللغة العربيَّة، التي عادت في أصولها الاشتقاقية أو معانيها الأصلية إلى القطع والأبدية والاستمرار، والمقصود هنا ملازمة النَّفي في استعمال من استعمالاتها، وذلك عندما تكون كل منهما بمعنى (قطّ) التي لاستغراق ما مضى من الزمان، والمختصة بالنَّفي، أو بمعنى (أبداً) التي لاستغراق المستقبل، والمختصة بالنَّفي.

3.2 ملازمة النَّفي في تراكيب النَّفي وسياقاته غير الصريحة (النَّفي الضمني):

اقتصرت دراسات القدامى والمحدثين لظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة على دراسة هذه الظاهرة في تراكيب النَّفي وسياقاته الصريحة (النَّفي بالأداة)، فالأدوات "تؤدي وظيفة الربط والتعليق بين أجزاء التركيب؛ لأنَّها تلخص في الجملة معاني النَّفي والتأكيد والاستفهام والأمر (باللام) والعرض والتحضيض والتَّمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والإمكاني والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب، بالإضافة إلى وظيفة الربط بين الأبواب المفردة داخل الجملة، كالذي نجده في حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية"[2]، ويتحدد النَّفي اللغوي الصريح بالعناصر الملفوظة التي تتمثل في

---

(1) عمر، أحمد مختار، (2008م)، معجم اللغة العربيَّة المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1412/1.

(2) حسان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص123، وما بعدها، وانظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص38.

الأدوات المعروفة، وأما النَّفي غير الصريح؛ فإنَّنا نلمح النَّفي فيه لمحاً ونستخلِصُه بعناصر أخرى (تحويلية) ملحوظة، كالسياق والمقام والسليقة اللغويَّة، فالنَّفي ليس المعنى الذي وضع له، لكنه متضمن في القول المراد، إما على شكل كلمات مفردة تتشرّب معنى النَّفي، كالألفاظ الدالة على الإباء والامتناع والرفض والإضراب، أو على شكل تراكيب أسلوبية خاصة، كأساليب القصر والشرط والتعجب والاستفهام[1]، أو من خلال استعمال معايير خاصة للوصول إلى النَّفي الضمني في الجملة، كجعل جملة الماضي معياراً لنا للحكم على حصول الحدث من عدم حصوله.

وهذا النوع من النَّفي (النَّفي غير الصريح) أو النَّفي الضمني لم يتطرق له القدامى والمحدثون عندما درسوا ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، إذ تبين في الدِّراسات الحديثة أن هذه الألفاظ، أي الألفاظ الملازمة للنَّفي (في جميع اللغات)، لا تقتصر على تراكيب النَّفي وسياقاته الصريحة، بل تستعمل في سياقات أو تراكيب أخرى غير سياقات النَّفي وتراكيبه الصريحة، وتكون ملازمة للنَّفي فيها، مِمَّا يدل دلالة قاطعة على ملازمتها للنَّفي، والمقصود هنا اللفظ المفرد لا التركيب أو السياق الذي ترد فيه، علماً "أنَّ الكثير من المواقف الكلامية والسِّياقات المختلفة للحوار تقتضي أن يتحاشى المتحاورون التصريح بالنَّفي والإنكار؛ لمقاصد وأغراض لديهم، ويكتفون بالتلميح والتعريض، مستخدمين أساليب وألفاظاً يدركها السامع غالباً ويفقه ما ترمي إليه من دلالة، وهذه الصِّيغ والأساليب تكوّن في مجملها ما أصبح يعرف بالنَّفي الضمني.

ومن الطبيعي ألا يتناول النحاة النَّفي الضمني بالشكل المباشر، لأنَّ درسه لا يندرج ضمن منهج دراستهم...، ولا يتقاطع معه، ولكن هذا لا يعني أنَّهم لم يعرفوا النَّفي الضمني، أو لم يشيروا إليه...، فحقيقة هم لم يشيروا إليه بالمصطلح ذاته، ولم يستهدفوه، ولكن جاء في مباحثهم النَّحوية أو في التفسير بعض اللفتات التي تنبئ عن إدراكهم وعميق فهمهم له"[2]، قال سيبويه: "وتقول: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلَّا زيدٌ؛ لأنَّه

---

(1) انظر: عيسى، فارس محمد، (1984م)، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، دائرة اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن، ص65، وما بعدها.

(2) جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص23–24.

صار في معنى ما أحدٌ فيها إلَّا زيدٌ"[1]، وقال السيرافي في شرحه للكتاب: "وأقلّ ينصرف على معنيين: أحدهما النَّفي العام، والآخر ضد الكثرة، فإذا أريد النَّفي العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلَّا زيد، كما تقول: ما أحدٌ يقول ذاك إلَّا زيد، وإن أريد به ضد الكثرة فتقديره: ما يقول ذاك كثير إلَّا زيد، ومعناهما يؤول إلى شيء واحد"[2]، ويقول ابن السراج: "قال أبو العباس: إذا قلت: قلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيد، فهذا نفي"[3].

والذي أستشفه من الأقوال المذكورة أنَّ النحاة لا يعدون من النَّفي إلَّا ما كان متسبباً عن الأدوات المعروفة، أمَّا النَّفي الضمني فيستعملون في الدلالة عليه عبارات متنوعة مثل (قد أجروه مجرى النَّفي) أو (هذا نفي)، ومقتضى كلامهم يدل على أنَّ للكلام بنية سطحية غير مقصودة، وبنية باطنية هي المقصودة، أي ما تفهمه من الجملة دون أن ينص عليه حرف من حروف النَّفي[4]، وسآخذ اللفظين (أحد) و (أيّ) الملازمين للنَّفي في اللغة العربيَّة، للتطبيق عليهما في سياقات النَّفي الضمني، التي لم يتطرق إليها علماء اللغة عند حديثهم عن ظاهرة ملازمة النَّفي.

2. 3. 1 النَّفي الضمني من خلال التضاد:

"يؤدي التضاد دوراً كبيراً في إبراز معنى النَّفي، والتضاد هو مظهر من مظاهر توضيح وتبيان المراد من اللفظ بإيراد نقيضه، فالأمور بأضدادها تتضح، كما أن التضاد مظهر من مظاهر نمو وتطور اللغة، فالعلاقات القائمة بين الألفاظ، إمَّا أن تقوم على التشابه أو التضاد أو الاختلاف، وبالتالي تنتج ألفاظاً تخدم غرض هذا الامتداد، ودلالة اللفظ هي التي تحدد دلالة مضاده من مدرك ومحسوس، والتلازم بين

---

(1) سيبويه، الكتاب، 314/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 314/2.

(3) ابن السراج، أبو بكر (ت: 316هـ)، (1996م)، الأصول في النَّحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 297/1.

(4) جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص24–25.

استحضار الشيء وضده، هو ما يدفعنا إلى ضرورة التلازم بين اللفظ وضده، فعلاقة الضدية من أوضح العلاقات في تداعي المعاني"[1].

ويندرج تحت التضاد عدة أقسام وضّحها أحمد مختار عمر في كتابه (علم الدلالة)، منها ما يختلف في اللفظ ويتضاد في المعنى، كقولنا: أسود وأبيض، طويل وقصير، فوق وتحت، قبل وبعد، ومنها تضاد يتحد في اللفظ ويختلف في المعنى، وهو نوع من أنواع اختلاف اللهجات والتأثر بالأصوات المجاورة، وقد حاز هذا النوع على اهتمام اللغويين حتى ألفوا الكثير من المؤلفات فيه، مثل الأضداد للأصمعي والأضداد لابن السكيت، وغيرهما[2].

وأنت عندما تقول: خرجت مريمُ قبل أن تُكلِّم أحداً/أيّاً من الحاضرين، تكون قد نفيت أن تكون مريم قد تكلّمت مع أحدٍ/أيٍّ من الحاضرين قبل خروجها، وهنا نلحظ ورود اللفظين (أحد) و (أيّ) في سياق أو تركيب ليس من تراكيب النَّفي الصريح أو سياقاته، وكان المعنى في هذا السياق أو التركيب يحتمل النَّفي؛ وذلك بسبب ما أفاده لفظ (قبل) الذي جعل السياق أو التركيب منفياً نفياً ضمنياً.

2. 3. 2 النَّفي الضمني من خلال الأفعال:

"في اللغة العربيَّة أفعال كثيرة تتضمن دلالياً معنى النَّفي، فإذا وردت في جملة دلت على النَّفي، وإذا ما سبقت بإحدى أدوات النَّفي المعروفة زال معنى النَّفي من الجملة...، ومن هذه الأفعال: أبى، أنكر، جحد، قلّ...، وتتفاوت هذه الأفعال في دلالتها على النَّفي الضمني حسب المعنى الأساسي الخاص الذي يدل عليه كل فعل"[3].

---

(1) عبد التواب، رمضان، (1999م)، فصول في فقه العربيَّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط6، ص336، وانظر: الجيزاوي، النفي بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)، ص97-98.

(2) انظر: عمر، أحمد مختار، (1998م)، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5، ص102، والجيزاوي، النفي بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)، ص98-99.

(3) جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص32.

وقد تحدثت سابقاً عن الفعل (قلّ) أو (يقلّ) وإفادته للنَّفي في السياق أو التركيب الوارد فيه كما ذكر علماء اللغة، وقياساً على كلامهم فإنَّه باستطاعتي أن أقول: قل أحد/أيّ منكم يقول ذاك إلَّا زيد، ويكون المراد هنا النَّفي[1]، وفي جملة نحو: أنكر عليٌّ أنَّه رأى أحداً/أيَّاً من أصدقائه في المدرسة، يكون المعنى يَحْتَمِلُ نَفْيَ عليٍّ رؤيته لأحد/أيٍّ من أصدقائه في المدرسة، وكذلك إذا قلت: جحد عليٌّ أنَّه رأى أحداً/أيَّاً من أصدقائه في المدرسة، وتأكيداً لما قلته، فإنني عندما بحثت عن الفعل (قلّ) وجدت أنَّه من الألفاظ التي تفيد القلة، والأصل أن يفيد وقوع الشيء قليلاً، ويستعمل للنَّفي، أي عدم وقوع الشيء، وقد أجرت العرب الاسم (أقلّ) مُجْرَى الفعل (قلّ)[2].

2. 3. 3 النَّفي الضمني من خلال الاستثناء:

يعرّف الاستثناء بأنَّه الإخراج بإلَّا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل، وهو كما هو ظاهر من هذا التعريف له أدوات نحو: إلا، وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا، وغيرها، وأُمُّ أدوات الاستثناء هي (إلَّا)؛ لكن العربيَّة اتسعت فيه وفي أدواته اتساعاً لا يماثله اتساع في سائر اللغات السامية، حيث وضعت العربيَّة القواعد الدقيقة للاستثناء وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه أيّ لغة من اللغات السامية[3].

ومن اتساع العربيَّة في الاستثناء ما نراه في الأداة (دون)، التي تكون ظرفاً وغير ظرف، غير ظرف بمعنى حقير ومسترذل وخسيس، يقال: ثوب دون، أي حقير، ورجل دون أي مسترذل، وظرفية تفيد التقريب، يقال: هذا دون ذلك، أي أقرب منه، ولها في حال كونها ظرفية عدة معان، تكون بمعنى قبل، وبمعنى أمام، وبمعنى وراء، وبمعنى تحت، وبمعنى فوق، وبمعنى الساقط من الناس، وبمعنى الشريف، وبمعنى الأمر، وبمعنى الوعيد، وبمعنى الإغراء، وقد يدخل (دون) التي بمعنى (قدام) معنيان آخران، تكون في أحدهما متصرفة بمعنى أسفل، تقول: أنت دون زيد، ويتصرف فيها

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 314/2؛ وابن السراج، الأصول في النَّحو، 297/1.

(2) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 589/4.

(3) السامرائي، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، 212/2.

بهذا المعنى، نحو: هذا شيء دون، أي خسيس، ومعناها الآخر (غير)، ولا يتصرف بهذا المعنى، نحو قوله تعالى:﴿إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ﴾[1].

وتفيد الأداة (دون) معنى التقصير عن الغاية، وهي من الفعل (دنا)، أي اقترب، ومنه الدنيا؛ لأنَّها قبل الآخرة، أو من الفعل (دنى)، والصفة دنيء، أي ساقط ضعيف، والعرب يقولون: إنه لدانئ خبيث إذا كان ماجناً، ويقال: دونه خرط القتاد، أي الأقرب له أن يقطع شوك القتاد ولا يصل إلى الأمر، فهو تعبير يدل على النَّفي ضمناً، وقيل إن دون بمعنى (غير)، من دون أن يفعل: أي من غير أن يفعل، واتخذت من دونك صديقاً، أي اتخذ من شخص غيره صديقاً، وتقول: قام القوم دون زيد، فالمعنى أنَّ زيداً لم يقم، فدلالتها دلالة (غير)، غير أنَّ هذا لا يطّرد[2].

وبناءً على ما ذكرته، فإنني عندما أقول: خرجت مريم دون أن تكلّم أحداً/أيَّاً من الحاضرين، كأنني أقول: خرجت مريم من غير أن تكلّم أحداً/أيَّاً من الحاضرين، أو خرجت مريم ولم تكلّم أحداً/أيَّاً من الحاضرين، بمعنى أنني قد نفيت حديثها مع أحدٍ/أيٍّ من الحاضرين.

2. 3. 4 النَّفي الضمني من خلال الصِّيغ الصَّرفية:

وهذا النوع من النَّفي لم يتطرق له الكثير من النحاة المحدثين، مع أنَّ النحاة القدامى قد انتبهوا له، ومن الذين أشاروا إليه ابن جني، فالمعروف أن لكل صيغة صرفية معانيَ تدل عليها من تعدية واشتراك ومطاوعة وتكثير ومبالغة ونسبة وتكلف، وغير ذلك، على خلاف بين هذه الصِّيغ، ومن الصِّيغ ما يُفهم منها النَّفي ضمناً؛ لذلك وضعت هذا العنوان لأميّز هذا النوع من النَّفي الضمني من غيره[3].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 116؛ وانظر: السامرائي، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، 2/182-184.

(2) الفرَّاء، أبو زكريا (ت: 207هـ)، (1983م)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1/20-21؛ وابن منظور، لسان العرب، ص1460-1462.

(3) جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص34.

وتستعمل العرب ألفاظاً من كلامهم من الأفعال والأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها، فتصريف الفعل (ع ج م) في كلامهم يكون للإبهام وضد البيان، ومن ذلك العجم لأنهم لا يفصحون، ومثله تصريف الفعل (ش ك و) الذي يرد لإثبات الشكْو والشكوى، وتدل صيغة (أفعل) فيه على السلب، يقال: أشكيت الرجل إذا أزلت شكواه، أي أنَّها تزيل عن المفعول معنى الفعل، وكذلك إذا قلت: أقذيته: أي أزلت قذى عينيه(1).

وبناءً على ما ذكرته، فإنني عندما أقول: كان الامتحانُ أصعب من أن تجيب مريم على أحدٍ/أيٍّ من أسئلته، أكون قد نفيت أن تكون مريم قد أجابت عن أحدٍ/أيٍّ من أسئلة الامتحان، فمعنى الصِّيغة الصَّرفية هنا (أصعب) أفاد النَّفي الضمني، وهو معنى جديد للصيغة الصرفية (أفعل) وصلت إليه قياساً على ما ورد أعلاه، فمريم لم تجب عن أحدٍ/أيٍّ من أسئلة الامتحان؛ لصعوبته.

2. 3. 5 النَّفي الضمني من خلال التَّمني والاستبعاد:

"إن اختلاف مواضع النَّفي الضمني يفضي إلى اختلاف واسع في دراسة أساليب وتراكيب مختلفة في اللغة قد لا تخطر على ذهن المتكلم والسامع، ولكنها تختلف في الدرجة من حيث وضوح النَّفي فيها أو عدمه، ومن ذلك ما ورد في باب التَّمني والاستبعاد"(2)، ويتمثل ذلك باستعمال أدوات عدة أشهرها (لو) و(ليت).

و(لو) و(ليت) تتشربان معنى النَّفي، فاستحالة حدوث أمر معين يشير إلى نفي وقوعه، والأصل في (لو) أنَّها شرطية، وقد تكون امتناعية، وتسمى حرف امتناع لامتناع، ومعناه امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشرط، أو شرطية غير امتناعية، أو للتمني، وذهب بعض العلماء هنا إلى أنَّها شرطية أشربت معنى التَّمني، والصَّحيح أنَّها تكون شرطية مشربة معنى التَّمني فيكون لها جواب، نحو: لو أنَّ لنا رجالاً أمثال

---

(1) ابن جني، أبو الفتح (ت: 392هـ)، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، 3/75-83، وانظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص34.

(2) الجيزاوي، النفي بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)، ص95.

صلاح الدين إذن ما ضاعت فلسطين، تقول ذلك متمنياً، وقد تأتي بمعنى (إن)، والحق أنَّها لا تطابق (إن)، فشرطها بعيد الوقوع، وهو أبعد من (إن)، وذكر أنها تأتي لمعنى التقليل، نحو: تصدق ولو بتمرة، ومعنى التقليل هنا جاء من بعد شرطها، فإنَّ التمرة بعيدة أن يتصدق بها؛ لزهادتها(1).

أمَّا (ليت)، فهي للتمني، والتَّمني يكون في المستحيل، نحو: ليت الشباب يعود، وفي الممكن غير المتوقع، نحو: ليت سعيداً يسافر معنا، فإذا كان متوقعاً دخل في الترجي، ولا يكون في الواجب حصوله، نحو: ليت غداً آت، فإن غداً واجب المجيء(2)، وهي أمُّ حروف التَّمني، وتختص بالأسماء فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومن العرب من يستعملها استعمال (وجدت) فيعدّيها إلى مفعولين(3).

وقياساً على ما ذكرته، فإنَّ قولي: لو أنَّ مريمَ أجابت عن أحدٍ/أيٍّ من الأسئلة إذن ما عاقبها المعلِّم، أو ليت مريم أجابت عن أحدٍ/أيٍّ من الأسئلة، يحمل معنى التَّمني الذي يفيد النَّفي، فالمعنى هنا يحتمل أنَّها لم تجب حتى على سؤال واحد من أسئلة الامتحان.

2. 3. 6 النَّفي الضمني من خلال أسلوب الشرط:

وسأناقش هنا (لو) الشرطية الامتناعية، التي تفيد امتناع المعنى الشرطي في الماضي، بحيث يقتضي أنَّ شرطها لم يقع فيما مضى، أي لم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام، فهي تفيد القطع بأنَّ معناه لم يحصل، فكأنها بمنزلة حرف نفي ينفي معنى الجملة التي يدخل عليها، مع أنها ليست حرف نفي، ولا يصح إعرابها حرف نفي، على الرغم من أنَّها تؤدي ما يؤديه حرف النَّفي من سلب المعنى في الزمن الحاضر(4)، وهي إن جاءت رابطة بين ثبوتين صارا نفيين، أو بين نفيين صارا ثبوتين،

---

(1) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 4/467-469.

(2) السامرائي، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، 1/277.

(3) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص390؛ والرماني، معاني الحروف، ص113.

(4) الرماني، معاني الحروف، ص101-102؛ والسامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 4/467.

أو على ثبوت ونفي، فالثابت نفي، والنَّفي ثبوت، والعكس بالعكس، تقول: لو جاءني زيد أكرمته، فتدل على نفي المجيء والإكرام، وتقول: لو لم يأتني زيد لم أكرمه، فتدل على ثبوت المجيء والإكرام، وتقول: لو جاءني زيد لم أعاتبه، فتدل على نفي المجيء وحصول العتب، وتقول: لو لم يأتني عاتبته، فتدل على ثبوت المجيء ونفي العتب[1].

وقياساً على ما قلته، فإنَّ قولي: لو جاءني أحد أكرمته/أيّ شخص أكرمته، يكون المعنى فيه نفي المجيء والإكرام، وكذلك إذا قلت: لو أجابت مريم عن أحد الأسئلة/أيّ من الأسئلة كافأتها، يكون المعنى هنا نفي الإجابة حتى عن سؤال واحد من أسئلة الامتحان، ونفي المكافأة أيضاً.

2. 3. 7 النَّفي الضمني من خلال أسلوب الاستفهام:

"قد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي، وهو الاستخبار، إلى معنى الإنكار أو التقرير؛ لذلك يسمى الاستفهام الإنكاري أو الاستفهام التقريري، والاستفهام الإنكاري في حالات كثيرة يبطن معنى النَّفي؛ لأنَّ ما بعد أداة الاستفهام يكون منفياً، وتسمية هذا الاستفهام إنكاراً، من أنكر إذا جَحَدَ، وهو إما بمعنى (لم يكن)...، أو بمعنى (لا يكون)..."[2].

وتخرج (هل) عن الاستفهام الحقيقي إلى معان أخرى أشهرها الأمر والتَّمني والعرض والتشويق والتعليم والإرشاد والتبكيت والإلزام والنَّفي والتهويل والتعظيم والتحذير، وبمعنى قد، وهذه المعاني ليست معاني مجردة من الاستفهام، بل يشوبها كلها معنى الاستفهام، فالتَّمني والنَّفي والأمر، وغير ذلك من المعاني مشوبة بالاستفهام، فلا تكون للنَّفي المجرد أو الأمر المجرد أو التَّمني المجرد، وتختلف (هل) عن (الهمزة) في عدة أمور منها: اختصاصها بالإثبات، فلا تدخل على النَّفي، تقول: هل حضر أخوك؟، ولا تقول: هل لم يحضر أخوك؟، بخلاف الهمزة، وتخصيصها

---

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص409، وانظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص27.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 330/2، وانظر: جعمات، النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)، ص28.

الفعل المضارع بالاستقبال، تقول: هل تسافر؟، ولا تقول: هل يقرأ الآن؟، بخلاف الهمزة، وعدم دخولها على الشرط، وعدم دخولها على (إنَّ)، وعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً، ومجيئها نافية، نحو قوله تعالى:﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾(1)، أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان، بخلاف الهمزة(2).

ومعنى النَّفي المستفاد من (هل) لا يطابق النَّفي بحرف النَّفي، بل هو مختلف من جهتين، فالنَّفي بـ(هل) ليس نفياً محضاً، بل هو استفهام أشرب معنى النَّفي، والنَّفي الصريح إنَّما هو إقرار من المخبر، نحو: ما على الرسول إلَّا البلاغ، أما إذا قلنا ذلك من خلال الاستفهام، فإنَّ المقصود إشراك المخاطب في الأمر، فنحن أريد الجواب منه(3).

و(هل) موضوعة للاستفهام عن التَّصديق والإيجاب الذي هو معرفة المركبات (إسناد الحكم إلى المحكوم عليه)، وسائر الأدوات غير الهمزة موضوعة للتصور، الذي هو معرفة حقائق المفردات (التي هي محكوم عليها)، والهمزة صالحة للأمرين(4)، ومن الأمثلة على ورود (هل) لمعنى النَّفي قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾(5)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(6).

وأنت عندما تقول لأحد الأشخاص وقد فعل فعلاً لا ترضاه: أأحدٌ أمرك بهذا؟ يكون الاستفهام قد خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى الإنكار؛ لأنَّ الاستفهام هنا أبطن معنى النَّفي، ونحن نعلم أن من معاني الهمزة عندما تستعمل في الاستفهام

---

(1) سورة الرحمن، الآية: 60.

(2) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 4/613-616.

(3) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 4/615-616.

(4) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص506-507.

(5) سورة مريم، الآية: 98.

(6) سورة فاطر، الآية: 3.

الإنكار[1]، وعندما تقول: هل على أيّ من الرسل إلّا البلاغ؟، تكون (هل) هنا خرجت لمعنى النَّفي.

2. 3. 8 النَّفي الضمني من خلال التشبيه:

وجدت (كأن) عند أكثر علماء اللغة حرفاً مركباً من (أنَّ) و(كاف التشبيه)، ويرى الزجاج أن كاف (كأنَّ) غير زائدة ولا تتعلق بشيء، وقال هي اسم بمنزلة (مثل) يفيد التشبيه، فقدّره مبتدأ، واضطر أن يقدّر له خبراً لم ينطق به العرب قطّ، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: إنَّ معنى (كأنَّ زيداً أخوك) مثل: أخوة زيد إياك كائن.

وقد ذكر العلماء لـ(كأنَّ) أربعة معانٍ، منها التشبيه، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره، والثاني الشك، وقال به الكوفيون والزجاجي، فإن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه، وإن كان مشتقاً كانت للشك، نحو: كأن زيداً قائم، والثالث للتحقيق نحو قوله:

فأصبح بطن مكّةَ مُقْشَعِراً   كأن الأرضَ لها بها هِشَامُ

والرابع للتقريب، وقال به الكوفيون، نحو: كأنَّك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آتٍ، ومجيئها للتشبيه هو المعنى الغالب لها، ولم تأتِ (كأنَّ) للتحقيق إلا وهي مفيدة التعليل كما في البيت الشعري السابق[2].

وهي عندما تكون للشك تكون بمنزلة ظننت وتوهمت، نحو: كأنَّ زيداً قائم؛ لأن الشيء لا يشبه نفسه، وأجيب بأنَّ الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى، فكأنك شبهت زيداً وهو غير قائم، به قائماً، أو التقدير كأنَّ هيئة زيد هيئة قائم، فأنت عندما تقول: كأنك تمشي، فأنت شبهت المخاطب في حالة غير المشي به في حالة المشي، أي شبهت زيداً هو في حالة، به في حالة أخرى، وأنت عندما تقول: كأنَّ زيداً يمشي،

---

(1) الرماني، معاني الحروف، ص32.

(2) حسين، محمَّد صالح موسى، (2009م)، تقريب الأماني (شرح كفاية المُعَاني في حروف المَعَاني على المنظومة المسماة بكفاية المُعَاني للعالم الفاضل الشيخ عبد الله بن محمَّد البيتوس الكردي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط1، ص82–85.

أنت تعلم أنه لا يمشي، وإنما هو مشبه لشخص يمشي، وأنَّ حالته تشبه حالة شخص يمشي[1].

وقياساً على ما قلته، فإنني عندما أقول: كأنَّ أحداً/أيَّاً منكم قائم، أكون قد شبهت المخاطبين في حالة عدم القيام بهم في حالة القيام، وهذا يحتمل معنى النَّفي الضمني، وهو نفي قيام المخاطبين، فأنا أعلم عدم قيامهم وشبهتهم لأشخاص قائمين، وأنّ حالتهم تشبه حالة أشخاص قائمين، وكذلك إذا قلت: يمشي عليٌّ كأنه أحد ملوك الأرض/أيّ من ملوك الأرض، فأنا لم أثبت صفة الملك لـ (علي)، لكون المعنى العميق للجملة يحتمل معنى نفي كون علي ملكاً من ملوك الأرض؛ لأنَّه في الأصل ليس من ملوك الأرض، وإنما شبهته بهم.

2. 3. 9 النَّفي الضمني من خلال التوكيد:

التوكيد يفيد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه، والعرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي تؤكد الحكم كله، أو تؤكد جزءاً منه، وقد تؤكد لفظة بعينها، أو تؤكد مضمون الحكم أو مضمون اللفظة، أو غير ذلك، ومن أغراضه رفع احتمال عدم إرادة الشمول، نحو قولك: أقبل الطلاب، فإنَّ هذا يحتمل أنَّ المقبلين أكثر الطلاب، وليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم، رفعت هذا الاحتمال، وقلت: جاء الطلاب كلهم أو جميعهم أو أجمعون أو نحو ذلك، فيفيد الإحاطة والشمول[2]، وإذا وردت (كل) في حيز النَّفي أفادت الثبوت لبعض الأفراد، وإذا لم تقع في حيزه اقتضى ذلك النَّفي عن كل فرد، فإذا قلت: ما أعانني كل الطلاب، كنت أثبت الإعانة لبعضهم، فلم يعنك كلهم، بل أعانك بعضهم، وإذا قلت: كل الطلاب لم يعينوني، نفيت الإعانة عن كل الطلاب[3].

---

(1) السامرائي، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، 286/1.

(2) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 509/4،515.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 225/1، وما بعدها؛ والسامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 600/4.

ومن الممكن أن يبطن التركيب أو السياق الذي ترد فيه (كل) معنى النَّفي، نحو قولك: كل الطلاب الذين ضربوا أحداً/أيّاً من زملائهم نالوا العقاب، فتكون هنا أثبت حدث الضرب لجزء منهم ونفيته عن الجزء الآخر، وأثبت حدث العقاب لبعضهم، ونفيته عن البعض الآخر، وكذلك إذا قلت: كل طالب ضرب أحداً/أيّاً من زملائه نال العقاب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من السِّياقات والتراكيب في اللغة العربيَّة تحتمل معنى التشكيك، وتبطن داخلها النَّفي الضمني، ومن ذلك قولك: من الممكن أن تتزوج مريم بأحد/أيّ من أصدقائها، فالمعنى هنا يحتمل زواجها بأحد/أيّ من أصدقائها في المستقبل، أو عدم الزواج، وكذلك بعض السِّياقات الدالة على التَّمني، نحو قولك: أتمنى أن تجيب مريم عن أحد/أيّ من أسئلة الامتحان، فالسياق هنا يحتمل التَّمني؛ لكونك تعلم مسبقاً عدم مقدرتها على الإجابة عن أسئلة الامتحان وتشك في ذلك، وتتمنى إجابتها عن سؤال واحد، وغيرها من السِّياقات والتراكيب التي من الممكن أن نلحظ النَّفي الضمني من خلالها.

وبعد أن فرغت من مناقشة اللفظين (أحد) و (أيّ) الملازمين للنَّفي في اللغة العربيَّة في سياقات النَّفي الضمني التي لم يتطرق إليها علماء اللغة العربيَّة عند دراستهم لظاهرة ملازمة النَّفي، أطرح السؤال الآتي: هل ما انطبق على اللفظين (أحد) و (أيّ) ينطبق على جميع الألفاظ التي توصلت إلى أنها ملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة؟.

وجدت بعد الدِّراسة أنَّ ما انطبق على اللفظين (أحد) و (أيّ) الملازمين للنَّفي في اللغة العربيَّة في سياقات النَّفي الضمني لا ينطبق على جميع الألفاظ التي توصلت إلى أنَّها ملازمة للنَّفي، فـ(أحد) و (أيّ) يردان منفيين نفياً صريحاً من خلال الأداة، ونفياً ضمنياً من خلال التضاد (قبل) والأفعال (أنكر وقلَّ) والاستثناء (دون وغير) والصِّيغ الصَّرفية (أصعب) والتَّمني والاستبعاد (لو وليت) وأسلوب الشرط (لو) وأسلوب الاستفهام (الهمزة وهل) والتشبيه (كأنَّ) والتوكيد (كل) وسياقات التشكيك والتَّمني (من الممكن وأتمنى).

أمـا بقيـة الألفـاظ، وهـي: (أبـداً، عَـوْض، قـطّ، ولا)، فتـرد فـي سـياقات النَّفـي الصريح (النَّفي بـالأداة)، ولا ترد في جميع سياقات النَّفي الضمني، فأنت تستطيع أن تقول: (لا أفارقك عَوْض، أي أبداً) أو (سأزور عليّاً دون أن أكلمه أبداً، أي عَوْض) أو (سـأذهب مـع المنتخـب الكـروي قبـل أن ألعـب الكـرة أبـداً، أي عَـوْض)، وتسـتطيع أن تقـول: (لـم أكلـم عليّـاً قـطّ) أو (زرت عليّـاً دون أن أكلمـه قـطّ) أو (ذهـب علـيّ مـع المنتخب الكروي قبل أن أكلمه قطّ)، وتستعمل (قطّ) أحيانـاً مـع الأسئلة، ولكنّ ذلك نـادرٌ، نحـو: (أرأيـت عليّاً قطّ؟)، وتستطيع أن تقول: (مـا لـه مـال ولا عقـار) أو (علـيّ خرج دون أن يكلم فاطمة ولا دلال) أو (عليّ خرج قبل أن يكلم فاطمة ولا دلال)، وعند محاولتك استعمال هذه الألفاظ في سياقات النَّفي الضمني الأخرى ستجد أنَّها لا تصلح لأن تستعمل فيها، فأنت لا تستطيع أن تقول: (من الممكن أن تتزوج مريم بصديق من أصدقائها أبداً/عَوْض) أو (أتمنى أن تجيب مريم عن سؤال من الأسئلة أبداً/عَوْض) أو (أنكرت مريم أنَّها كلمت فاطمة ولا دلال) أو (لـو جاءني زيد ولا عمرو أكرمتهما) أو (كان الامتحان أصعب من أن تجيب مريم عن سؤال من أسئلته قطّ) أو (ليت مريم أجابت عن سؤال من الأسئلة قطّ)، والجدول الآتي يوضح السِّياقات التي يمكنك فيها استعمال هذه الألفاظ منفية:

جدول رقم (1)

السياقات التي تستعمل في الالفاظ الملازمة للنفي في اللغة العربية

اللفظ / السياق	أحد	أيّ	أبداً	عَوْض	قطّ	ولا
النَّفي الصريح	√	√	√	√	√	√
النَّفي الضمني من خلال التضاد (قبل)	√	√	√	√	√	√
النَّفي الضمني من خلال الاستثناء (دون وغير)	√	√	√	√	√	√
النَّفي الضمني من خلال الأفعال (أنكر وقلّ)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال الصِّيغ الصَّرفية (أصعب)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال أدوات التَّمني والاستبعاد (لو وليت)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال أسلوب الشرط (لو)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال أسلوب الاستفهام (الهمزة وهل)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال التشبيه (كأنّ)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال التوكيد (كل)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال سياق التشكيك (من الممكن)	√	√	×	×	×	×
النَّفي الضمني من خلال سياق التَّمني (أتمنى)	√	√	×	×	×	×

ومن خلال ما عرضته في هذا الفصل وجدت أن علماء اللغة العربيَّة ذكروا الكثير من الألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي؛ لكنهم لم يكونوا دقيقين عند عرضهم لها، فقد وجدت الكثير من الألفاظ والتراكيب التي ذكروها من الممكن أن نستخدمها مثبتة، وهي عندما استعملت مثبتة تكون ليست من الألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي، وهم عندما درسوها اقتصرت دراستهم لها على تراكيب النَّفي وسياقاته الصريحة، ولم يلتفتوا إلى تراكيب النَّفي وسياقاته الضمنية، التي أكدت لنا ملازمة بعض الألفاظ التي ذكروها للنَّفي، وأقصد هنا اللفظ المفرد ولا أقصد التركيب.

ويظهر أمامي من خلال ما عرضته في هذا الفصل عدة تساؤلات أهمّها: لماذا تُعَدّ هذه الألفاظ من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة؟، وما هو الشيء المشترك بين سياقات النَّفي الصريح وسياقات النَّفي الضمني، الذي يجعل من هذه الألفاظ ألفاظاً ملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة؟، ولماذا يوجد فروق بين هذه الألفاظ في السِّياقات التي ترد فيها؟، وسأحاول فيما سيأتي من هذه الدِّراسة الإجابة عن هذه التَّساؤلات، وذلك من خلال إجراء دراسة تقابليّة (صرفية ودلاليَّة) للألفاظ الملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة واللغات الأخرى.

الفصل الثالث

الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة

(دراسة صرفية تقابلية)

1.3 تمهيد:

علم الصَّرف أو التَّصريف أحد علوم اللغة العربيَّة، وهو علم يبحث في بنية الكلمة وأشكالها، ويهتم بمشتقات اللغة وصيغها، ويُعنى بما يطرأ على الكلمة من تغيير لفظي أو معنوي، وما يعتريها من زوائد وحذف وتقديم وتأخير وتحريك وتسكين وإعلال وإبدال وإدغام، وغير ذلك[1].

ويناقش هذا الفصل الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، التي ذكرتها في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة، ويقابلها مع الألفاظ الملازمة للنَّفي أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى، حيث سيتضح أنَّ هذه الظاهرة لا تقتصر على اللغة العربيَّة فقط، بل توجد في اللغات الأخرى، والجدير بالذكر أنَّني وجدت الألفاظ الملازمة للنَّفي أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى تعود في أصولها الاشتقاقية إلى ما عادت إليه الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وأحياناً قد يصل التطابق في الأصل الاشتقاقي لهذه الألفاظ إلى درجة التطابق التام بين اللغات التي تمّت دراستها.

وقد اعتمدت لإجراء هذه الدِّراسة الصَّرفية التقابلية بين الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، والألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى، على عدة مراجع علمية من أهمها كتاب العالم اللغوي (هازبلماث = **Haspelmath**) الموسوم بـ:(**Indefinite Pronouns**= ضمائر النكرة)، الذي قام بإجراء دراسة مسحية شاملة فيه للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في (100) مائة لغة من لغات العالم، علماً أنَّ اللغة العربيَّة لم تكن من ضمن اللغات التي تناولها هذا العالم في كتابه المذكور، وهذا يؤكِّد أهمية هذه الظاهرة في علم اللغة بشكل عام، ويبين أهمية الدِّراسة التي أقوم

---

(1) الضامن، حاتم صالح (د.ت)، الصَّرف، كلية الدِّراسات الإسلامية والعربيَّة، دبي، الإمارات العربيَّة المتحدة، ص11-12.

بإعدادها، التي من خلالها أضفت اللغة العربيَّة إلى اللغات التي درسها العالم اللغوي المذكور.

3. 2 أحد:

ذكرت سابقاً أنَّ لفظ (أحد) لا يستعمل إلَّا في النَّفي، والأصل في هذا اللفظ الرقم أو العدد أو أول العدد، فوَحَدَ هو أول العدد، وهو اسمٌ بني لنفي ما يذكر معه من العدد[1]، وقد سبق تفصيل القول في هذا اللفظ في الفصل الأول والفصل الثاني من هذه الدِّراسة، فلا حاجة لإعادته هنا.

والسؤال الذي أطرحه هنا: هل يوجد في اللغات الأخرى لفظ ملازم للنَّفي أو مستقطب للنَّفي مشتق من الرقم أو العدد أو أول العدد؟.

وجدت عند تتبعي للغات الأخرى أنَّه يوجد فيها ألفاظ ملازمة أو مستقطبة للنَّفي مشتقة من الرقم أو العدد أو أول العدد، ففي لغة (**Kabyle**)[2] وجدت المعنى الأصلي للفظ (**yiwen**) الرقم (**one** = واحد)، ويكون هذا اللفظ ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**someone** = شخص ما)، وفي لغة (**Dongolawi**)[3] وجدت المعنى الأصلي للفظ (**wɛ̄r**) الرقم (**one** = واحد)، ويكون هذا اللفظ ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى

---

(1) الجوهري، الصِّحاح، 440/2؛ وابن منظور، لسان العرب، ص35.

(2) إحدى اللغات الأفريقية الحية، ويتحدث بها الأمازيغ، وهم سكان شمال أفريقيا الأصليون، وتصنف هذه اللغة كلغة أفروآسيوية، وبعض الباحثين يرون أنَّ الأمازيغية لا حامية ولا سامية، وإنما لغة مستقلة بذاتها تعود إلى أصل سومري مندثر؛ انظر:
Wikipedia. (2014, November 10). *Kabyle language*. Retrived from http://en.wikipedia.org/wiki/Kabyle_language.

(3) دُنْقُلا: مدينة تقع في شمال السودان على الضفة الغربيَّة من نهر النيل، وهي عاصمة الولاية الشمالية، وتبعد مسافة (530 كيلو متر) شمال الخرطوم العاصمة، وتعد من أقدم المدن في المنطقة، ويقطن في المدينة الدناقلة (المفرد دنقلاوي) نسبة إلى دنقلا، ويتحدثون باللغة النوبية المعروفة باللهجة الدنقلاوية؛ انظر:
Wikipedia. (2014, November 10). *دنقلا*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/دنقلا.

يكـون (**rhyw-un**) وجـدت اللفـظ [1](**Welsh**) وفـي لغـة ،(شـخص مـا = **someone**) ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**someone** = شخص ما)، ومعنـى المقطـع (**un**) فيـه (**one** = واحـد)، وفـي لغـة (**Modern Greek**)[2] وجـدت اللفـظ (**kan-énas**) يكـون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنـى (**anybody** = أي شـخص)، ومعنـى المقطـع (**énas**) فيه (**one** = واحد)، وفي لغة (**Latvian**)[3] وجدت اللفظ (**ne-viens**) يكون ملازماً أو مسـتقطباً للنَّفـي بمعنـى (**nobody** = لا أحـد)، ومعنـى المقطـع (**viens**) فيـه (**one** = واحد).

---

(1) الويلزية لغة كلتية من الفرع البريطاني، ويتحدثها بعض أهل بلاد ويلز في غرب بريطانيا وبعض أهل وادي تشوبوت في منطقة باتاغونيا في الأرجنتين كلغة أم، وهناك ناطقون بها في إنجلترا والولايات المتحدة وأستراليا، والإنجليزية والويلزية هما اللغتان الرسميتان في ويلز؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة ويلزية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-ويلزية.

(2) من اللغات الهندوأوروبية، يتحدثها بين (15–22) مليون شخص، وهي اللغة المعاصرة المستخدمة في كل من اليونان وقبرص، وأيضاً من جانب الأقليات والمهاجرين في العديد من البلدان الأخرى، وهي لغة قديمة، فتاريخها الموثق يعود لأكثر من (3500) سنة، وتتكون الأبجدية اليونانية الحديثة من (24) حرفاً؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة يونانية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة_يونانية.

(3) اللغة اللاتفية هي اللغة الرسمية لجمهورية لاتفيا، يستعملها (1400000) متحدث في لاتفيا، وحوالي (1500000) خارجها، وتنتمي اللغة اللاتفية إلى مجموعة اللغات البلطيقية المتفرعة من عائلة اللغات الهندوأوروبية، وتعتبر اللغة اللاتفية إحدى لغتي البلطيق، واللغة الأخرى هي اللغة الليتوانية؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة لاتفية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-لاتفية.

وفـي لغـة (**Pashto**)[1] وجـدت اللفـظ (**yaw cok**) يكـون ملازمـاً أو مسـتقطباً للنَّفي بمعنى (**somebody** = شخص ما)، ومعنى المقطع (**yaw**) فيه (**one** = واحد)، وفـي لغـة (**Icelandic**)[2] وجدت اللفظ (**ein-hver**) يكون ملازمـاً أو مسـتقطباً للنَّفـي بمعنى (**somebody** = شخص ما)، ومعنى المقطع (**ein**) فيه (**one** = واحد)[3].

ويتضـح من خـلال ما عرضـته، التقارب الكبيـر بين اللغـة العربيَّـة التـي وجدت فيهـا اللفظ (أحـد) المشـتق من الـرقم، أو العـدد، أو أول العـدد، ملازمـاً للنَّفـي، واللغـات الأخـرى التـي يوجد فيهـا ألفـاظ ملازمـة أو مسـتقطبة للنَّفـي مشـتقة، أو تعـود فـي أصـلها إلى الرقم، أو العدد (واحد)، بمعنى أنَّ اشتقاق اللفظ (أحد) من الرقم وملازمتة للنَّفي لا يقتصـر علـى اللغة العربيَّة وحدها؛ لكوني وجدت لغات أخرى توجد فيها ألفاظ ملازمـة أو مستقطبة للنَّفي تعود في اشتقاقها أو أصلها إلى الرقم (واحد).

---

(1) اللغة البشتوية لغة أفغانية مستخدمة في منطقة غرب باكستان وجنوب شرق أفغانستان، وهي لغة بعض سكان أفغانستان وبعض سكان باكستان والمناطق المجاورة لأفغانستان في الشمال؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة بشتوية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة–بشتوية.

(2) اللغة الآيسلندية لغة جرمانية شمالية من آيسلندا، وأقرب لغة للآيسلندية هي اللغة الفاروية وبعض اللهجات النرويجية، وتعتبر الآيسلندية والفاروية والنرويجية من اللغات الإسكندنافية الغربيَّة، بينما تشكل السويسرية والدانماركية اللغات الإسكندنافية الشرقية، وجميع هذه اللغات متفرعة من اللغة النوردية، واللغة الآيسلندية المكتوبة لم تتغير كثيراً منذ القرن الثالث عشر؛ لذلك هناك تقارب كبير بين قواعد اللغة العصرية واللغة النوردية القديمة؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة آيسلندية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة–آيسلندية.

(3) Haspelmath, M. (1997). *Indefinite Pronouns*, Oxford: Oxford University Press, page 183-184.

3. 3 ولا:

من الألفاظ التي تقتصر على سياق النَّفي، كما قال علماء اللغة العربيَّة، الألفاظ التي لا تكون ألفاظاً مفردةً، وإنما تكون تركيباً عطفياً يتكون من معطوف ومعطوف عليه، وقد يكون أحد المتعاطفين دالاً على القلة والآخر دالاً على الكثرة، وقد يكون كل منهما يمثل أحد طرفي المنفي، ومن ذلك قول العرب: ما له صامتٌ ولا ناطقٌ، وما به حَبَضٌ ولا نَبَضٌ، وقد سبق تفصيل القول في هذه التراكيب العطفية في الفصل الأول والفصل الثاني من هذه الدِّراسة، فلا حاجة لإعادته هنا.

وقد اتَّضح من خلال ما عرضته حول هذه التراكيب العطفية أنَّ علماء اللغة العربيَّة عندما تناولوا التراكيب التي تنفي الإحاطة بطرفين ما، وقصدوا اللفظ المفرد في حديثهم عن ملازمة النَّفي في هذه التراكيب كان مقصودهم ليس بصحيح؛ لوجود تراكيب أخرى مثبتة استعملت فيها الألفاظ نفسها، وهم عندما قصدوا التركيب كاملاً في حديثهم عن ملازمة النَّفي كان مقصودهم ليس بصحيح أيضاً، لكوننا استطعنا استعمال هذه التراكيب في سياق الإثبات، إذ كان من الواجب أن يلتفت العلماء إلى التعبير (صامتٌ ولا ناطقٌ) أو (حبضٌ ولا نبضٌ) وما ربط بين اللفظين المستخدمين فيهما، وهو اللفظ المتكون من واو العطف و(لا) المؤكدة للنَّفي أو المنصصة عليه[1]، فهذا اللفظ في هذا التركيب بالذات لا يمكنك تجزئته وفصل الواو و(لا) عن بعضهما فيه، فأنت لا تستطيع أن تقول: ما قام محمَّد وأخاه لا علي، وهذا اللفظ (ولا) لا يمكنك استعماله في تركيب يتعلق بطرفين ما، من غير أن يكون مسبوقاً بأداة نفي في بداية التركيب كاملاً، بمعنى أنَّ اتحاد واو العطف و(لا) المؤكدة للنَّفي أو المنصصة عليه مع بعضهما في هذا التركيب وأمثاله قد شكل لنا لفظاً جديداً لا يمكننا استعماله في سياق الإثبات أبداً، فلا بدَّ من تصدير التركيب كاملاً بأداة نفي، بمعنى أنَّ ما تؤديه الواو و(لا) مع بعضهما يختلف كلياً عمّا تؤديه كل منهما في حال كونها مفردة.

---

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص440، 519-520.

والسؤال الذي أطرحه هنا: هل يوجد في اللغات الأخرى ألفاظ ملازمة للنَّفي أو مستقطبة للنَّفي، والأصل في هذه الألفاظ يعود إلى اتحاد أداتين معاً، أو يدخل في أجزاء هذه الألفاظ المقطع (ولا)، بحيث لا يمكنك استعمال اللفظ المتكون من الأداتين أو اللفظ الذي يدخل فيه المقطع (ولا) إلَّا في سياق النَّفي؟.

وعند تتبعي للغات الأخرى وجدت أنَّه يوجد فيها ألفاظ ملازمة أو مستقطبة للنَّفي، وقد تشكّلت أو تكوّنت هذه الألفاظ بسبب اتحاد أداتين معاً، أو بسبب دخول المقطع (ولا) في جزء من اللفظ الملازم للنَّفي، ففي لغة (**Russian**)[1] وجدت اللفظ (**ni-kto**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**nobody** = لا أحد)، ومعنى المقطع (**ni**) فيه (**nor, not even** = ولا، ولا حتى)، ووجدت في لغة (**Classical Greek**)[2] اللفظ (**oud-eís**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**nobody** = لا أحد)، ومعنى المقطع (**oudé**) فيه (**nor, not even** = ولا، ولا حتى).

---

(1) اللغة الروسية أكثر اللغات السلافية انتشاراً، وهي إحدى أكثر لغات العالم انتشاراً، وتوزع الناطقون بها في روسيا والمناطق المجاورة لها، وهي اللغة الرسمية في روسيا، وإحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة، وتنتمي اللغة الروسية إلى عائلة اللغات الهندوأوروبية، وفي اللغة الروسية (33) حرفاً، وتبدأ كل جملة وأسماء العلم والأسماء الجغرافية فيها بحرف كبير، وتكتب الكلمات والجمل من اليسار إلى اليمين، وللحروف فيها شكلان أحدهما مطبعي والآخر للكتابة؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة روسية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-روسية.

(2) تعتبر اللغة اليونانية إحدى فروع اللغات المعروفة باسم الهندوأوروبية، والتي ضمت العديد من اللغات الأوروبية الحديثة أو الحالية، وتتكون من (24) حرفاً، وبدأت هذه اللغة غريبة على أقدم سكان بلاد اليونان القديمة الذين أدخلت عليهم هذه اللغة، والتي اشتقت عدداً كبيراً من حروفها من الأبجدية الفنيقية المعروفة؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *اللغة اليونانية القديمة*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/اللغة-اليونانية-القديمة.

وفـــي لغـــة (**Hungarian**)[1] وجــدت اللفــظ (**sem-mi**) يكــون ملازمـــاً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**nothing** = لا شيء)، ومعنـى المقطـع (**sem**) فيـه (**nor, not even** = ولا، ولا حتـى)، أمّـا لغـة (**Albanian**)[2] فقـد وجـدت فيهـا اللفـظ (**as-njeri**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**nobody** = لا أحد)، ومعنـى المقطـع (**as**) فيـه (**nor, not even** = ولا، ولا حتـى)، ووجدت في لغة (**Ancash Quechua**)[3] الفظ (**ni-ima**) يكـون ملازمـاً أو مسـتقطباً للنَّفـي بمعنــى (**nothing** = لا شــيء)، ومعنــى المقطـع (**ni**) فيه (**nor, not even** = ولا، ولا حتى)، وكذلك في لغة (**Mansi**)[4]، فقد وجـدت اللفـظ (**nem-xotti**) يكـون ملازمـاً أو مسـتقطباً للنَّفـي بمعنــى (**nobody** = لا أحـد)، ومعنــى المقطــع (**nem**) فيــه (**nor, not even** = ولا، ولا حتــى)، أمــا لغــة

---

(1) اللغة المجرية هي اللغة الرسمية ولغة أكثر سكان المجر، وتنتمي إلى مجموعة اللغات الأوغرية، وهذه المجموعة تنتمي إلى عائلة اللغات الأورالية، وتضم عائلة اللغات الأورالية اللغات الفلندية والإستونية، وهي لغات قريبة من اللغة المجرية، وتعتبر المجرية لغة رسمية في المجر والاتحاد الأوروبي، وتصنفها سلوفاكيا وسلوفينيا وصربيا والنمسا كلغة أم، كما يوجد اعتراف رسمي من رومانيا وأوكرانيا وكرواتيا باللغة كلغة أقلية؛ انظر:
Wikipedia. (2014, November 10). *لغة مجرية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-مجرية.

(2) اللغة الألبانية هي إحدى اللغات الهندية الأوروبية، وينتشر الناطقون بها في ألبانيا وكوسوفو في جنوب أوروبا، كما تنتشر في مناطق أخرى في بلدان البلقان، وتشمل تلك المناطق غرب مقدونيا وجنوب الجبل الأسود وجنوب صربيا وشمال شرق اليونان، وهي لغة منعزلة عن بقية اللغات، لكنها تأثرت بعدة لغات أخرى، منها العربيَّة والتركية والفارسية أثناء حقبة الحكم العثماني، وقد انتقل حرف الضاد من العربيَّة إلى الألبانية؛ انظر:
Wikipedia. (2014, November 10). *لغة ألبانية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-ألبانية.

(3) مجموعة متنوعة من عدد من اللهجات المحكية في قسم أنكاش في البيرو؛ انظر:
Wikipedia. (2014, November 10). *Ancash Quechua*. Retrived from http://en.wikipedia.org/wiki/Ancash_Quechua.

(4) لغة الشعب المانسي في روسيا على طول نهر (أوب) (Ob) وروافده خلال حكم أوكروج خانتي المانسي، وحسب الإحصائيات في عام (1989) كان هناك (3184) شخصاً يتحدثون المانسي في روسيا؛ انظر:
Wikipedia. (2014, November 10). *Mansi Language*. Retrived from http://en.wikipedia.org/wiki/Mansi_language.

(Romanian)[1] فقد وجدت اللفظ (nici-un) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (no = لا)، ومعنى المقطع (nici) فيه (nor, not even = ولا، ولا حتى)[2].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أنَّني وجدت تطابقاً تاماً بين ما حدث للفظ (ولا) في اللغة العربيَّة، وما حدث لبعض الألفاظ في اللغات الأخرى، حيث سنرى فيما سيأتي أنَّ اتحاد واو العطف و(لا) المؤكدة للنَّفي أو المنصصة عليه، لتكوين اللفظ الملازم للنَّفي (ولا) في اللغة العربيَّة، له مثيل مطابق تماماً في اللغات الأخرى، ففي لغة (Latin)[3] وجدت اللفظين (neque, nec) يكونان ملازمين أو مستقطبين للنَّفي بمعنى (nor, not even = ولا، ولا حتى)، والمعنى الأصلي للفظ (ne) فيهما بمعنى (not = لا)، والمعنى الأصلي للفظ (que) فيهما بمعنى (and = و)[4]، وهذا مطابق

---

(1) اللغة الرومانية خامس أكبر اللغات الرومانسية من حيث عدد المتحدثين بها، وتستعمل كلغة أم لدى أكثر من (24) مليون شخص، وهي لغة رسمية في رومانيا ومولدوفا، ويوجد الكثير من المتحدثين بها في صربيا والجبل الأسود وإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا والمجر والبلقان، وهي لغة رومانسية تنتمي إلى عائلة اللغات الهندوأوروبية، وتشترك في الكثير من الأمور مع اللغة الفرنسية واللغة الإيطالية واللغة البرتغالية واللغة الإسبانية بما أنها من نفس العائلة؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة رومانية.* Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-رومانية.

(2) Haspelmath, *Indefinite Pronouns*, page 222-223.

(3) كانت اللغة اللاتينية اللغة الرئيسية لأوروبا الغربيَّة لمئات السنين، وقد كانت لغة الإمبراطورية الرومانية، فنقلها الجنود الرومان والتجار أينما ذهبوا، وكانت هذه اللغة بتعبيراتها الدقيقة لغة مناسبة للقانون والحكومة، وقد حققت منزلة وصيتاً لم تبلغه أية لغة أخرى، ولم تعد اللغة اللاتينية لغة المخاطبة منذ نهاية القرون الوسطى في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وقد ساهمت عدة كلمات من اللغة اللاتينية في تشكيل المصطلحات العلمية القانونية والعلمية الحديثة، وما زالت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية تعدّ اللغة اللاتينية لغتها الرسمية، رغم أنَّ المراسيم للاحتفالات الدينية تتم باللغة المحلية أو اللهجة المحلية؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة لاتينية.* Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-لاتينية.

(4) Hoyt, F. (2010). *Negative concord in Levantine Arabic*, doctoral dissertation, University of Texas at Austin, page 105.

تماماً لما حدث للفظ الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة (ولا)، وفي لغة (**Classical Greek**) وجدت اللفظ (**oute**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**not even** = ولا حتى)، والمعنى الأصلي للفظ (**ou**) فيه بمعنى (**not** = لا)، والمعنى الأصلي للفظ (**te**) فيه بمعنى (**and** = و)[1]، وهذا مطابق تماماً لما حدث للفظ (ولا) في اللغة العربيَّة، أما لغة (**Hungarian**) فقد وجدت اللفظ (**sem**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**nor, not even** = ولا، ولا حتى)، والمعنى الأصلي للفظ (**is**) فيه بمعنى (**and, also** = و)، والمعنى الأصلي للفظ (**nem**) فيه بمعنى (**not** = لا)[2]، وهذا مطابق تماماً لما حدث للفظ (ولا) في اللغة العربيَّة.

ويتضح من خلال ما عرضته أنَّ ما قلته عن اللفظ الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة (ولا)، وهو اللفظ المتكون من واو العطف و(لا) المنصصة على النَّفي أو المؤكدة له، يوجد له مثيل في اللغات الأخرى، وهذا يؤكِّد ما ذهبت إليه في ملازمة هذا اللفظ للنَّفي في اللغة العربيَّة.

3. 4 أبداً، وعَوْض، وقطّ:

يوجد في اللغة العربيَّة ألفاظ تدل على استمرارية الحدث فيها، ومن أشهرها (أبداً) و (عَوْض) و (قطّ)، تقول العرب: لا أفعَلُهُ أبَدَ الآبادِ، وأبَدَ الأبِيدِ، وأبَدَ الآبِدِين، وتقول: رزقكَ اللهُ عمْراً طويلَ الآباد بعيد الآماد[3]، و(أبداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية لاستغراق الزمن المستقبل، فلا تقول: لم أفعل ذلك أبداً، وإنَّما تقول: لن أفعل ذلك أبداً[4]، والأبدُ: الدهرُ، وجمعه آبادٌ وأبُودٌ، تقول: أبدٌ أبيدٌ، والأبِدَةُ: الفِعلَةُ يبقى

---

(1) Giannakidou, A. (2007). The landscape of EVEN, *Natural Language and Linguistic Theory* (25), page 53.

(2) van Craenenbroeck, J and Lipták A. (2006). The Crosslinguistic evidence of sluicing: evidence from Hungarian relatives, *Syntax* (9), 248-274.

(3) الزمخشري، أبو القاسم محمود (ت: 538هـ)، (1998م)، أساس البلاغة، تحقيق: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 17/1.

(4) الحمد، علي توفيق، والزعبي، يوسف جميل، (1993م)، المعجم الوافي في أدوات النَّحو العربي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، ص25.

ذكرها على الأبَدِ[1]، والأبد: الدائم، والتأبيد: التخليد، ويقال: أبدَ الآبِدِينَ، كما يقال: دهر الداهرين، وعوض العائضين[2]، والأبد والأمد متقاربان، لكن الأبد عبارة عن مدة الزمان التي ليس لها حد محدود، ولا يتقيد، فلا يقال: (أبد كذا)، وأبداً (منكراً) يكون للتأكيد في الزمان الآتي، فصار كقطّ والبتّة في تأكيد الزمان الماضي[3]، والأبد: ما لا نهاية له في آخره، فهو ما لا نهاية له في أوله وآخره[4].

أمّا (عَوْض) و (قطّ)، فعَوْض ظرف زمان لاستغراق المستقبل فقط، ويختص بالنَّفي[5]، ومعناه الأبد؛ لأنك تقول: عَوْض لا أفارقك، كما تقول: لا أفارقك أبداً، وسمي الزمان عوضاً؛ لأنَّه كلَّما مضى منه جزء عوضه جزء آخر؛ لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض[6]، وقطّ ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، ويختص بالنَّفي، بالنَّفي، فيقال: ما فعلته قطّ، واشتقاقه من قَطَطْتُه أي قطعته، فمعنى ما فعلته قطّ: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال[7]، وقطُّ مشددة مضمومة للأبد الماضي[8]، وهو لاستغراق الأبد الماضي المنفي كلّه[9]، وهي عندما تكون مشددة تكون بمعنى الدهر أو الأبد، ومختصّة بالماضي منه[10]، وبنيت قطّ لتضمنها معنى مذ وإلى؛ فالمعنى في جملة نحو: ما كلمته قطّ، مذ أن خلقت، أو

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت:395هـ)، (1986م)، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 83/1.

(2) الجوهري، الصِّحاح، 439/2.

(3) الكفوي، أبو البقاء (ت: 1094هـ)، (1998م)، الكليات، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، ص32.

(4) الكفوي، الكليات، ص80.

(5) الكفوي، الكليات، ص658.

(6) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص288.

(7) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص325.

(8) ابن فارس، مجمل اللغة، 729/3.

(9) الحمد، والزعبي، المعجم الوافي في أدوات النَّحو العربي، ص231–232.

(10) الكفوي، الكليات، ص737.

مذ خلقت إلى الآن[1]، وقد سبق تفصيل القول في اللفظين (عَوْض) و (وقطّ) في الفصل الأول والفصل الثاني من هذه الدِّراسة، فلا حاجة لإعادته هنا، علماً أنَّه بإمكاننا أن ندرج مرادفات كلمة (أبداً)، التي تُعَدُّ مرادفات لكلمة (قطّ) أيضاً، التي تحدثت عنها في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة، نحو: ألبتَّة ومطلقاً، تحت ألفاظ (أبداً وعوض وقطّ) في هذه الجزئية من الدراسة.

ويتضح من خلال ما عرضته عن هذه الظروف أنَّها عندما تدل على استمرارية الحدث فيها، تكون مختصة بالنَّفي، وهي جميعها ترجع في اشتقاقها أو معناها إلى الأبد أو الدهر أو الزمن في هذه الحالة.

والسؤال الذي أطرحه هنا: هل يوجد في اللغات الأخرى ألفاظ ملازمة للنَّفي أو مستقطبة للنَّفي مشتقة من الأبد أو الزمن أو الدهر، وتدل على استمرارية الحدث فيها.

وجدت عند تتبعي للغات الأخرى أنَّه يوجد فيها ألفاظ ملازمة للنَّفي أو مستقطبة للنَّفي تدل على استمرارية الحدث فيها، ومشتقة من الأبد أو الزمن أو الدهر، ففي لغة **(Hebrew)**[2] وجدت اللفظ **(me-ʕolam)** يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى **(in the past − never** = أبداً − في الماضي)، والمعنى الحرفي لهذا اللفظ **(from eternity** = منذ الأبد)، ووجدت اللفظ **(le-ʕolam)** في نفس اللغة يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى **(in the future − never** = أبداً − في المستقبل)، والمعنى

(1) السامرائي، معاني النَّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، 185/2،187.

(2) اللغة العبرية لغة سامية من مجموعة اللغات الشمالية الغربيَّة من الفرع الكنعاني، وتنتمي إلى مجموعة اللغات الأفريقية الآسيوية، وأخذت اللغة العبرية العديد من الأسماء، وهي: لغة كنعان، واللغة اليهودية، واللغة المقدسة؛ لكن أشهر الأسماء لها هو اللغة العبرية نسبة إلى العبرانيين الذين حملوا اللغة من بعد الكنعانيين؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة عبرية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة–عبرية.

الحرفي لهذا اللفظ (**until eternity** = حتى الأبد)، وفي لغة (**Spanish**)[1] وجدت اللفظ (**en mi vida**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**never** = أبداً)، والمعنى الحرفي لهذا اللفظ (**in my life** = في حياتي)، أمّا لغة (**Irish**)[2] فقد وجدت فيها اللفظ (**go brách**) يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي بمعنى (**never, (for) ever** = أبداً، للأبد)، والمعنى الحرفي لهذا اللفظ (**until eternity** = حتى الأبد)[3].

ويتضح من خلال ما سبق أنَّ ما قلته عن الظروف المستغرقة للزمن الماضي والزمن المستقبل في اللغة العربيَّة، التي أصبحت ملازمة للنَّفي ومختصة به؛ نظراً لاشتقاقها أو عودتها في معانيها إلى الأبد والزمن والدهر، يوجد له مثيل في اللغات الأخرى، وقد عرضت جزءاً منها.

3. 5 أيّ:

قلت سابقاً إنَّ (أيّ) بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مكان كانت مكاناً، وإن أضيفت إلى زمان كانت زماناً، وإن أضيفت إلى غيرهما كانت بحسب ما أضيفت إليه[4]، وهي اسم يأتي على ثمانية أوجه، وهي الجزاء والاستفهام الحقيقي والاستفهام التوبيخي والاستفهام الإنكاري، وتكون موصولة بمعنى الذي، وتكون صفة دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة، وتكون للتعجب، وتكون وصلة إلى نداء ما

---

(1) اللغة الإسبانية أو القشتالية لغة هندية أوروبية رومانسية، وهي اللغة الرسمية الشعبية في إسبانيا وأغلبية بلدان أمريكيا الجنوبية، دخلتها كلمات كثيرة من العربيَّة، وتسمى القشتالية نسبة لمنطقة قشتالة؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة إسبانية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة–إسبانية.

(2) اللغة الغالية الإيرلندية هي اللغة الرسمية في جمهورية أيرلندا، وتستعمل هذه اللغة بكثرة في أيرلندا الشمالية في المملكة المتحدة؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة أيرلندية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة–أيرلندية.

(3) Haspelmath, *Indefinite Pronouns*, page 229.

(4) السامرائي، معاني النَّحو، جامعة بغداد، 629/4.

فيه (أل)، وذكر الأخفش وجهاً تاسعاً تكون فيه نكرة موصوفة[1]، ولا تكون (أيّ) غير مذكور معها مضاف إليه البتة، إلا في النداء والحكاية[2]، وهي عندما تضاف إلى نكرة لا تكون موصولة ولا شرطية، وإنما هي للاستفهام المراد به النَّفي، كقولك لمن ادّعى أنَّه أكرمك: أيُّ يومٍ أكرمتني؟، والمعنى ما أكرمتني أبداً[3]، وهي عندما تضاف للنكرة في جملة نحو: عليّ لم يشترِ أيَّ كتابٍ، ولا تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو صفة تدل على معنى الكمال أو للتعجب أو وصلة لنداء ما فيه (أل) أو نكرة موصوفة، وتضاف إلى نكرة تدل على القلة، بمعنى أنَّ علياً لم يشتر القليل من الكتب، وتكون بمعنى (**any**) في اللغة الإنجليزية، نحو قولك:

-I don't like any kind of chocolate.

أي، أنا لا أحب أيّ نوع من أنواع الشوكلاتة، تكون من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وذلك بالإضافة إلى ما قلته من خروجها عن (أيّ) الموصولة أو الشرطية إلى الاستفهام المراد به النَّفي.

والسؤال الذي أطرحه هنا: هل يوجد في اللغات الأخرى ألفاظ ملازمة للنَّفي أو مستقطبة للنَّفي والأصل في هذه الألفاظ يعود إلى أداة استفهام، أو أنّ هذه الألفاظ نتجت بسبب تحول في معنى أداة الاستفهام؟.

وعند تتبعي للغات الأخرى وجدت في لغة (**Classical Greek**) اللفظ (**tís**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**who?** = من؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**tis**) بمعنى (**someone** = شخص ما)، ووجدت في نفس اللغة اللفظ (**poũ**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**where?** = أين؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**pou**) بمعنى (**somewhere** = مكان ما).

---

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص189–193؛ والهروي، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص106–110.

(2) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 93/1.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 93/1–94.

أمّا لغة (**Chinese**)[1] فقد وجدت فيها اللفظ (**sheí**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**who?** = من؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**sheí**) بمعنى (**someone** = شخص ما).

ووجدت في نفس اللغة اللفظ (**shénme**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**what?** = ماذا؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**shénme**) بمعنى (**something** = شيء)، وفي لغة (**Hopi**)[2] وجدت اللفظ (**hak**) فيها، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**who?** = من؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**hak**) بمعنى (**someone** = شخص ما).

ووجدت في نفس اللغة اللفظ (**haqam**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**where?** = أين؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**haqam**) بمعنى (**somewhere** = مكان ما).

---

(1) لغة الصين ولغة الصينيين في نواحي كثيرة من العالم، لها لهجات عديدة تختلف بعضها بقدر كبير، فتعتبر أحياناً لغات مختلفة، وتكتب الصينية بنظام كتابة فكرية يسمى (هاندزُ)، واللغة الصينية لا تحتوي على أبجدية، وإنما تحتوي على كلمات، فالرمز الواحد عبارة عن كلمة مستقلة، ويكتب الرمز من اليسار لليمين، ومن أعلى لأسفل، وما يخالف ذلك يعتبر خطأً، والقواميس والمعاجم الصينية تعتمد على نظام عدد الخطوط في الرمز الواحد، فتجرد الكلمة من الخطوط الزائدة، وما يتبقى تعد خطوطه ويأخذ مكانه في القاموس، وأهم اللهجات أو اللغات الصينية هي المندارينية، وهي اللهجة الرسمية في جمهورية الصين الشعبية، ومن أهم اللهجات الأخرى الكانتونية والتايوانية؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة صينية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة–صينية.

(2) الهوبي قبيلة هندية في أمريكيا الشمالية من عرق شوشوني، وهم من البويبلو أو الهنود الذين يبنون قرى؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *هوبي*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/هوبي.

ووجدت في لغة (**Newari**)(1) اللفظ (**su**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**who?** = من؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**su**) بمعنى (**nobody** = لا أحد) (**with verbal negation** = صيغة النَّفي مع الأفعال)، ووجدت في اللغة نفسها اللفظ (**chu**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**what?** = ماذا؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**chu**) بمعنى (**nothing** = لا شيء)، وفي لغة (**Dyirbal**)(2) وجدت اللفظ (**wanya**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**who?** = من؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**wanya**) بمعنى (**someone** = شخص ما).

ووجدت في اللغة نفسها اللفظ (**minya**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**what?** = ماذا؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**minya**) بمعنى (**something** = شيء)، وفي لغة (**Khmer**)(3) وجدت اللفظ (**qwəy**)، الذي

---

(1) لغة النيوار، وتعرف أيضاً بأسماء نيبال بهاسا ونيواه بهايي ونيواري، وهي إحدى اللغات الرئيسية في نيبال، ويتحدث بها أيضاً بعض سكان الهند، وخاصة في ولاية سيكيم، والتي تعد اللغة النيوارية فيها واحدة من (11) لغة رسمية، وتعد اللغة النيوارية اللغة الأم لحوالي (3%) من سكان نيبال، وتصنف اللغة النيوارية ضمن مجموعة اللغات الصينية التبتية؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *النوير*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/النوير.

(2) اللغة الاسترالية الأصلية، محكية في شمال شرق ولاية كوينزلاند، وتمتلك العديد من السمات البارزة التي جعلتها معروفة بين علماء اللغة، وقد تم نشر قواعد هذه اللغة في عام (1972)؛ لكنها لغة أقرب للانقراض، وفشل أفراد المجتمع الأصغر من تعلمها؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *أستراليا*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/أستراليا.

(3) اللغة الخميرية أو اللغة الكمبودية هي لغة الخمير في كمبوديا، وهي إحدى اللغات الرئيسية من عائلة أستروآسيوية، تأثرت هذه اللغة بالسانسكريت والبالي عبر الديانات البوذية والهندية، وتأثرت أيضاً بلغة اللاو والتاي بسبب القرب بينهم، واللغة الكمبودية (الخميرية) هي أكبر لغات العالم من حيث عدد الحروف الأبجدية، فعدد حروفها يبلغ (72) حرفاً؛ انظر:

Wikipedia. (2014, November 10). *لغة خميرية*. Retrived from http://ar.wikipedia.org/wiki/لغة-خميرية.

هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**what?**) (ماذا؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**qwəy**) بمعنى (**something** = شيء).

ووجدت في اللغة نفسها اللفظ (**naa**)، الذي هو في الأصل أداة استفهام بمعنى (**where?** = أين؟)، يكون ملازماً أو مستقطباً للنَّفي على هذه الصورة (**naa**) بمعنى (**somewhere** = مكان ما)(1).

ومن خلال ما عرضته يتضح لي أنَّه يوجد في اللغات الأخرى ألفاظ ملازمة أو مستقطبة للنَّفي يعود الأصل فيها إلى أداة استفهام، أو أنّها نتجت بسبب تحول في معنى أداة الاستفهام.

وبعد أن فرغت من دراسة هذه الألفاظ دراسة صرفية تقابلية مع اللغات الأخرى، فإنني سأقوم في الفصل الرابع من هذه الدِّراسة بدراسة ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة دراسة دلاليَّة تقابلية مع اللغات الأخرى، التي اتضح لي أنَّها لا تخلو من الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي.

(1) Haspelmath, *Indefinite Pronouns*, page 170.

الفصل الرابع

الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة الفصيحة في ضوء النظريَّة الغربيَّة المعاصرة

1.4 تمهيد:

يعرض هذا الفصل بعض النَّظريات الغربيَّة المعاصرة التي خصصت لدراسة ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغات الأخرى، في محاولة منِّي لتفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، وسبب ملازمة بعض الألفاظ فيها لسياق النَّفي، وتوضيح الاختلافات والفروق بين هذه الألفاظ في السِّياقات التي ترد فيها.

2.4 نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ (The Downward Entailment Approach):

صاحب هذه النظريَّة هو اللغوي الأمريكي (**Ladusaw** = لادوسو)، وقد تحدث عنها في عدة مواضع من مؤلفاته وأبحاثه[1]، ويفترض في نظريته أنَّ ظاهرة ملازمة النَّفي ظاهرة دلاليَّة بحتة، وركز عند دراسته لهذه الظاهرة على الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة الإنجليزية فقط، لكنّه يفترض عالمية النظريَّة، فهي من وجهة نظره تفسّر ظاهرة ملازمة النَّفي في لغات العالم كلّها.

وتقسم السِّياقات الدلاليَّة بناءً على ما ورد في هذه النظريَّة إلى ثلاثة سياقات دلاليَّة من حيث الاقتضاء الدلاليّ، وهي:

أولاً– سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ.

ثانياً– سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ.

ثالثاً– سياقات الاقتضاء الدلاليّ المحايد.

ولتوضيح هذه السِّياقات والفروقات بينها، كما تحدثت عنها نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، فإنَّه لا بد من عرضها بشكل مفصل، وذلك من خلال إعطاء بعض الأمثلة عليها من اللغة الإنجليزية.

---

(1) Ladusaw, W. A. (1980), *Polarity Sensitivity as Inherent Scope Relations*, New York, Garland, Ladusaw, W. A. (1980), 'On the notion affective in the analysis of negative polarity items', *Journal of Linguistics Research* 2: 1-16, Ladusaw, W. A. (1983), 'Logical form and conditions on grammaticality', *Linguistics and Philosophy* 6: 373-392.

أولاً– سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ (Downward-Entailing Functions):

يعرّف صاحب هذه النظريَّة سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ بسياقات يكون الحديث فيها عن مجموعة كلية، ويتضمن الحديث عن المجموعة الكلية فيها بالضرورة الحديث عن أيّ جزء فرعي من هذه المجموعة الكلية، ومن الأمثلة على هذه السِّياقات في اللغة الإنجليزية، كما ذكر صاحب هذه النظريَّة، سياقات النَّفي الصريح، وغيرها من السِّياقات، كالسِّياقات المتضمنة لفظ (**every**).

أ– سياقات النَّفي الصريح:

a. Sarah does **not** own **a car**. →
b. Sarah does **not** own **a Mercedes**.

نلاحظ من خلال استعراض الجملتين (**a**) و (**b**) السابقتين أنَّهما من سياقات النَّفي الصريح في اللغة الإنجليزية، لوجود لفظ (**not**) فيهما، ويوضّح الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ في هاتين الجملتين على النَّحو الآتي:

سارة لا تملك سيارة، وهذا يقتضي بالضرورة عدم امتلاكها سيارة من نوع مرسيدس أو أيّ نوع آخر من السيارات، ويدل لفظ (**car**) في الجملة (**a**) على مجموعة كلية (السيارة بجميع أنواعها)، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (**a**) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (**b**)، أي لفظ (**Mercedes**)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (**b**)، فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة (**a**).

ب– السِّياقات المتضمنة لفظ (**every**):

a. **Every** student who owns **a car** will drive to the conference. →
b. **Every** student who owns **a Mercedes** will drive to the conference.

ويوضّح الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ في الجملتين (**a**) و (**b**) السابقتين على النَّحو الآتي:

كل طالب يملك سيارة سيستقل سيارته للذهاب بها إلى المؤتمر، وهذا يقتضي بالضرورة أنَّ كل طالب يملك سيارة نوعها مرسيدس أو أيّ نوع آخر من السيارات سيستقل سيارته للذهاب بها إلى المؤتمر، ويدل لفظ (**car**) في الجملة (**a**) على مجموعة كلية (السيارة بجميع أنواعها)، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (**a**) يتضمن

بالضـرورة الحـديث عـن المجموعـة الفرعيـة فـي الجملـة **(b)**، أي لفـظ **(Mercedes)**؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة **(b)**، فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة **(a)**.

ثانياً- سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ (Upward-Entailing Functions):

يعرّف صـاحب هـذه النظريَّـة سـياقات الاقتضـاء الـدلاليّ التصـاعديّ بسـياقات يكون الحديث فيها عن مجموعة فرعية، ويتضمن الحديث عن المجموعة الفرعية فيها بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية التي تنتمي إليها المجموعة الفرعية موضوع الحديث، ومن الأمثلة على هذه السِّياقات في اللغة الإنجليزية، كما ذكر صاحب هذه النظريَّة، سياقات الجمل المثبتة، والسِّياقات التي تحتوي على لفظ **(some)**.

أ- سياقات الجمل المثبتة:

a. Sarah owns **a Mercedes**. →
b. Sarah owns **a car**.

نلاحظ من خـلال استعراض الجملتين **(a)** و **(b)** السـابقتين أنَّهما من الجمل المثبتـة فـي اللغـة الإنجليزيـة، لخلوهمـا مـن أيّ أداة نفـي، ويوضّـح الاقتضـاء الـدلاليّ التصاعديّ فيهما على النَّحو الآتي:

سارة تملك سيارة نوعها مرسيدس، وهذا يقتضـي بالضرورة امتلاكها سيارة، ويدل لفظ **(Mercedes)** فـي الجملـة **(a)** علـى مجموعـة فرعيـة، والحديث عن المجموعة الفرعيـة فـي الجملـة **(a)** يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملـة **(b)**، أي لفظ **(car)**؛ لكـون المجموعة الفرعيـة فـي الجملـة **(a)** فرعـاً مـن المجموعـة الكليـة فـي الجملة **(b)**، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، فإنَّه سيتبين لـك أنَّ ذلـك لا يجوز؛ لكـون قولـك: سـارة تملـك سـيارة، لا يقتضـي بالضـرورة امتلاكها سيارة من نوع مرسيدس، فمن الممكن أن تكون السيارة التي تملكها سارة من نوع آخر غير نوع المرسيدس.

ب- السِّياقات التي تحتوي على لفظ **(some)**:

a. **Some** students who own **a Mercedes** will drive to the conference.→
b. **Some** students who own **a car** will drive to the conference.

نلاحظ من خـلال استعراض الجملتين **(a)** و **(b)** السـابقتين أنَّهما من الجمل المتضـمنة لفـظ **(some)** فـي اللغـة الإنجليزيـة، التـي يـرى صـاحب نظريـة الاقتضـاء

الدلاليّ التنازليّ أنَّهما من سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ، ويوضّح الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ فيهما على النَّحو الآتي:

بعض الطلاب الذين يملكون سيارات نوعها مرسيدس سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر، وهذا يقتضي بالضرورة أنَّ بعض الطلاب الذين يملكون سيارات سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر، ويدل لفظ **(Mercedes)** في الجملة **(a)** على مجموعة فرعية، والحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة **(a)** يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملة **(b)**، أي لفظ **(car)**؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة **(a)** فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة **(b)**، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز؛ لكون قولك: إنَّ بعض الطلاب الذين يملكون سيارات سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر، لا يقتضي بالضرورة امتلاكهم سيارات من نوع مرسيدس، فمن الممكن أن تكون السيارات التي يملكها الطلبة من نوع آخر غير نوع المرسيدس.

ثالثاً- سياقات الاقتضاء الدلاليّ المحايد (Non-monotone Functions):

وهذه السِّياقات لا يكون الاقتضاء الدلالي فيها اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً أو اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، ومن الأمثلة عليها في اللغة الإنجليزية، كما ذكر صاحب هذه النظريَّة، السِّياقات التي تحتوي على لفظ **(exactly)**:

(1) a. **Exactly** three students like **linguistics**. ↛
b. **Exactly** three students like **semantics**.

(2) a. **Exactly** three students like **semantics**. ↛
b. **Exactly** three students like **linguistics**.

ويوضّح الاقتضاء الدلاليّ المحايد في المثال رقم (1) على النَّحو الآتي:

ثلاثة طلاب بالضبط يحبون علم اللغويات، وهذا لا يقتضي بالضرورة أنَّ ثلاثة طلاب بالضبط يحبون علم المعاني، ويدل لفظ **(linguistics)** في الجملة **(1/a)** على مجموعة كلية، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة **(1/a)** لا يقتضي بالضرورة الحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة **(1/b)**، أي لفظ **(semantics)**، فمن الممكن أن يكون المقصود أي علم آخر غير علم المعاني، مما يدل على أنَّ الاقتضاء الدلاليّ في المثال رقم (1) لا يكون اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان

الاقتضاء الدلاليّ في المثال رقم (2) اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز، فقولك: ثلاثة طلاب بالضبط يحبون علم المعاني، لا يقتضي بالضرورة أنَّ ثلاثة طلاب بالضبط يحبون علم اللغويات، آخذين بعين الاعتبار أنَّ لفظ **(semantics)** في الجملة **(2/a)** يدل على مجموعة فرعية، والحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة **(2/a)** لا يقتضي بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملة **(2/b)**، وهو لفظ **(linguistics)**، فمن الممكن أن يكون المقصود علم المعاني فقط، وليس علم اللغويات بشكل عام.

وبعد أن فرغت من عرض السِّياقات الدلاليَّة التي تحدثت عنها نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازلي وتوضيحها، لا بد من توضيح قضية مهمّة في هذه النظريَّة، وهي أنَّ صاحبها يفترض أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي لا تستعمل استعمالاً صحيحاً إلَّا إذا وردت في سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، وإذا استعملت في سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ أو سياقات الاقتضاء الدلاليّ المحايد، فإنَّ استعمالها يكون استعمالاً خاطئاً، فعندما أقول:

- Sarah does **not** own **any car**.

يكون استعمالي للفظ **(any)** –الملازم للنَّفي في اللغة الإنجليزية في استعمال من استعمالاته– في هذه الجملة صحيحاً؛ لكون الاقتضاء فيها اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، وجاء هذا الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ في سياق النَّفي الصريح، وإذا قلت:

- **Every** student who owns **any car** will drive to the conference.

فإنَّ استعمالي للفظ **(any)** في هذه الجملة صحيح أيضاً؛ لكون الاقتضاء فيها اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، وجاء هذا الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ في سياق يحتوي على لفظ **(every)**، أمّا إذا قلت:

- Sarah likes **any car**.

فإنَّ استعمالي للفظ **(any)** في هذه الجملة لا يكون صحيحاً؛ لكون الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، وجاء هذا الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ في سياق الجملة المثبتة، وكذلك إذا قلت:

- **Some** students who own **any car** will drive to the conference.

فإنَّ استعمالي للفظ (**any**) في هذه الجملة خاطئ أيضاً؛ لكون الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، وجاء هذا الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ في سياق الجملة التي تحتوي على لفظ (**some**)، وكذلك إذا قلت:

- **Exactly** three students like **any linguistics**.

فإنّ استعمالي للفظ (**any**) في هذه الجملة خاطئ أيضاً، لكون الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً محايداً، وجاء هذا الاقتضاء الدلاليّ المحايد في سياق الجملة التي تحتوي على لفظ (**exactly**).

وبناءً على ما ورد أعلاه، وضع صاحب هذه النظريَّة شرطاً للاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، وحدد في هذا الشرط أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي لا تكون مستعملة استعمالاً صحيحاً، إلَّا إذا وردت في سياق دلاليّ يكون الاقتضاء فيه اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، ونصّ شرطه باللغة الإنجليزية هو:

- **Ladusaw's Negative-Polarity Item licensing condition:**
  "A negative-polarity item is acceptable only if it is interpreted in the scope of a downward-entailing expression"**(1)**.

وبما أنَّ صاحب هذه النظريَّة يفترض عالمية نظريته، فإنَّه لا بد من تطبيق مبادئ نظريته على اللغة العربيَّة؛ لبيان فيما إذا كانت قادرة على تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي فيها، وسأتَّبع الخطوات نفسها التي قمت بها أثناء عرضي لنظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ لتوضيح ذلك.

تبيّن لي بعد التدقيق والدِّراسة أنَّ سياقات النَّفي الصريح، وغيرها من السِّياقات التي تستعمل فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، نحو السِّياقات التي تحتوي على لفظ (كل) في اللغة العربيَّة، من سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، مثلها مثل سياقات النَّفي الصريح والسِّياقات التي تحتوي على لفظ (**every**) في اللغة الإنجليزية، وتوضيح ذلك على النَّحو الآتي:

(1) Ladusaw, 'On the notion affective in the analysis of negative polarity items', page 13.

أ- سياقات النَّفي الصريح في اللغة العربيَّة:

1- عليّ **لم** يشترِ **سيارة.** ←

2- عليّ **لم** يشترِ سيارة **مرسيدس.**

نلاحظ من خلال استعراض الجملتين (أ) و (ب) السابقتين أنَّهما من سياقات النَّفي الصريح في اللغة العربيَّة، وذلك من خلال وجود أداة النَّفي (لم) فيهما، ففي الجملة (أ) ننفي قيام علي بشراء سيارة، وفي الجملة (ب) ننفي قيامه بشراء سيارة نوعها مرسيدس، ويوضح الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ في هاتين الجملتين على النَّحو الآتي:

عليّ لم يشترِ سيارة، وهذا يقتضي بالضرورة عدم قيامه بشراء سيارة نوعها مرسيدس أو أيّ نوع آخر من السيارات، ويدل لفظ (سيارة) في الجملة (أ) على مجموعة كلية (السيارة بجميع أنواعها)، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (أ) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (ب)، أي لفظ (مرسيدس)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (ب)، فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة (أ).

ب- السِّياقات التي تحتوي على لفظ (كل) في اللغة العربيَّة:

1- **كل** طالب اشترى **سيارة** سيستقل سيارته للذهاب بها إلى المؤتمر. ←

2- **كل** طالب اشترى سيارة **مرسيدس** سيستقل سيارته للذهاب بها إلى المؤتمر.

ويوضح الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ في الجملتين (أ) و (ب) السابقتين على النَّحو الآتي:

كل طالب اشترى سيارة سيستقل سيارته للذهاب بها إلى المؤتمر، وهذا يقتضي بالضرورة أنَّ كل طالب اشترى سيارة نوعها مرسيدس أو أيّ نوع آخر من السيارات سيستقل سيارته للذهاب بها إلى المؤتمر، ويدل لفظ (سيارة) في الجملة (أ) على مجموعة كلية (السيارة بجميع أنواعها)، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (أ) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (ب)، أي لفظ (مرسيدس)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (ب)، فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة (أ).

وبما أنَّه ثبت لي أنَّ سياقات النَّفي الصريح، والسِّياقات التي تحتوي على لفظ (كل) في اللغة العربيَّة، من سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ التي يفترض صاحب نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ أنَّها سياقات تستعمل فيها الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، فالمفروض أن يكون استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة في هذه السِّياقات صحيحاً أيضاً، وهذا افتراض صحيح؛ لكوني عندما استعمل لفظ (أحد) الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة في هذه السِّياقات، مثالاً على الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، يكون استعمالي له استعمالاً صحيحاً، وقد وضّحت ذلك في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة، ومن الأمثلة التي ذكرتها:

أ. **لم** أرَ **أحداً** في الدار.

ب. **كل** الطلاب الذين ضربوا **أحداً** من زملائهم نالوا العقاب.

وتبيّن لي أيضاً أنَّ سياقات الجمل المثبتة والسِّياقات التي تحتوي على لفظ (بعض) في اللغة العربيَّة، من سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ، مثلها مثل سياقات الجمل المثبتة والسِّياقات التي تحتوي على لفظ (**some**) في اللغة الإنجليزية، وتوضيح ذلك على النَّحو الآتي:

أ- سياقات الجمل المثبتة في اللغة العربيَّة:

1. سارة تملك سيارة **مرسيدس.** ←

2. سارة تملك **سيارة.**

نلاحظ من خلال استعراض الجملتين (أ) و (ب) السابقتين أنَّهما من سياقات الجمل المثبتة في اللغة العربيَّة؛ لخلوهما من أدوات النَّفي، ففي الجملة (أ) نثبت امتلاك سارة لسيارة نوعها مرسيدس، وفي الجملة (ب) نثبت امتلاك سارة لسيارة دون تحديد نوعها، ويوضح الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ في هاتين الجملتين على النَّحو الآتي:

سارة تملك سيارة مرسيدس، وهذا يقتضي بالضرورة امتلاكها سيارة؛ ويدل لفظ (مرسيدس) في الجملة (أ) على مجموعة فرعية، والحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (أ) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (ب)، أي لفظ (سيارة)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (أ) فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة

(ب)، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز؛ لكون قولك: سارة تملك سيارة، لا يقتضي بالضرورة امتلاكها سيارة من نوع مرسيدس، فمن الممكن أن تكون السيارة التي تمتلكها سارة من نوع آخر غير نوع المرسيدس.

ب- السِّياقات التي تحتوي على لفظ (بعض) في اللغة العربيَّة:

1. **بعض** الطلاب الذين يملكون سيارة مرسيدس سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر. ←
2. **بعض** الطلاب الذين يملكون سيارات سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر.

نلاحظ من خلال استعراض الجملتين (أ) و (ب) السابقتين أنَّهما من السِّياقات المتضمنة لفظ (بعض) في اللغة العربيَّة، ويوضّح الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ في هاتين الجملتين على النَّحو الآتي:

بعض الطلاب الذين يملكون سيارات نوعها مرسيدس سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر، وهذا يقتضي بالضرورة أنَّ بعض الطلاب الذين يملكون سيارات سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر، ويدل لفظ (مرسيدس) في الجملة (أ) على مجموعة فرعية، والحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (أ) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (ب)، أي لفظ (سيارة)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (أ) فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة (ب)، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز؛ لكون قولك: إنَّ بعض الطلاب الذين يملكون سيارات سيستقلون سياراتهم للذهاب بها إلى المؤتمر، لا يقتضي بالضرورة امتلاكهم سيارات من نوع مرسيدس، فمن الممكن أن تكون السيارات التي يملكونها من نوع آخر غير نوع المرسيدس.

وبما أنَّه ثبت لي أنَّ سياقات الجمل المثبتة، والسِّياقات التي تحتوي على لفظ (بعض) في اللغة العربيَّة، من سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ التي افترض صاحب هذه النظريَّة أنَّها سياقات لا تستعمل فيها الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، فالمفروض أن يكون استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة

العربيَّة في هذه السِّياقات خاطئاً، وهذا افتراض صحيح؛ لكوني عندما استعمل لفظ (أحد) في هذين السياقين، يكون استعمالي له استعمالاً خاطئاً، وذلك بناءً على ما ذكرته في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة حول اللفظ (أحد) الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة، الذي استعمل في القرآن الكريم (73) ثلاثاً وسبعين مرة، كان في (43) ثلاث وأربعين منها منفياً نفياً صريحاً، ومن الأمثلة على الاستعمال الخاطئ للفظ (أحد) في سياقات الاقتضاء الدلاليّ التصاعديّ في اللغة العربيَّة، كما تفترض نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ الجملتان الآتيتان:

أ. عليّ رأى **أحداً** في المنزل.

ب. **بعض** الطلاب الذين رأوا **أحداً** في المنزل قالوا الحقيقة.

أمّا السِّياقات التي يكون الاقتضاء فيها اقتضاءً دلاليّاً محايداً، فقد ذكر منها صاحب هذه النظريَّة السِّياقات التي تحتوي على لفظ (**exactly**) في اللغة الإنجليزية، وهذه السِّياقات، أي سياقات الاقتضاء الدلاليّ المحايد، كما يفترض صاحب هذه النظريَّة، سياقات لا تستعمل فيها الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، وهي تشبه إلى حد كبير السِّياقات التي تحتوي على لفظ (تحديداً) أو لفظ (فقط) أو لفظ (بالضبط) في اللغة العربيَّة، وتوضيح ذلك على النَّحو الآتي:

(1) أ. ثلاثة طلاب **تحديداً (بالضبط أو فقط)** يحبون علم **اللغويات**. ↚

ب. ثلاثة طلاب **تحديداً (بالضبط أو فقط)** يحبون علم **النَّحو**.

(2) أ. ثلاثة طلاب **تحديداً (بالضبط أو فقط)** يحبون علم **النَّحو**. ↚

ب. ثلاثة طلاب **تحديداً (بالضبط أو فقط)** يحبون علم **اللغويات**.

نلاحظ من خلال استعراض المثالين السابقين أنَّهما من السِّياقات المتضمنة لفظ (تحديداً أو بالضبط أو فقط) في اللغة العربيَّة، ويوضّح الاقتضاء الدلاليّ المحايد في المثال رقم (1) على النَّحو الآتي:

ثلاثة طلاب بالضبط أو تحديداً أو فقط يحبون علم اللغويات، وهذا لا يقتضي بالضرورة أنَّ ثلاثة طلاب بالضبط أو تحديداً أو فقط يحبون علم النَّحو، ويدل لفظ (اللغويات) في الجملة (1/أ) على مجموعة كلية، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (1/أ) لا يقتضي بالضرورة الحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (1/ب)،

أي لفظ (النَّحو)، فمن الممكن أن يكون المقصود أي علم آخر غير علم النَّحو، مما يدل على أنَّ الاقتضاء الدلاليّ في المثال رقم (1) لا يكون اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء الدلاليّ في المثال رقم (2) اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز، فقولك: ثلاثة طلاب بالضبط أو تحديداً أو فقط يحبون علم النَّحو، لا يقتضي بالضرورة أنَّ ثلاثة طلاب بالضبط أو تحديداً أو فقط يحبون علم اللغويات، أي أنَّ لفظ (النَّحو) في الجملة (2/أ) يدل على مجموعة فرعية، والحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (2/أ) لا يقتضي بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (2/ب)، وهو لفظ (اللغويات)، فمن الممكن أن يكون المقصود علم النَّحو فقط، وليس علم اللغويات بشكل عام.

وبما أنَّ السِّياقات التي تحتوي على لفظ (تحديداً) أو لفظ (فقط) أو لفظ (بالضبط) في اللغة العربيَّة، من سياقات الاقتضاء الدلاليّ المحايد التي افترض صاحب هذه النظريَّة أنَّها سياقات لا تستعمل فيها الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، فالمفروض أن يكون استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة في هذه السِّياقات خاطئاً أيضاً، وهذا افتراض صحيح؛ لكوني عندما استعمل لفظ (أحد) في هذه السِّياقات يكون استعمالي له استعمالاً خاطئاً، وذلك بناءً على ما ذكرته في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة حول اللفظ (أحد) الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة، الذي استعمل في القرآن الكريم (73) ثلاثاً وسبعين مرة، كان في (43) ثلاث وأربعين منها منفياً نفياً صريحاً، ومن الأمثلة على الاستعمال الخاطئ للفظ (أحد) في سياقات الاقتضاء الدلاليّ المحايد في اللغة العربيَّة كما تفترض نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ الجملة الآتية:

ثلاثة طلاب **تحديداً (بالضبط أو فقط)** رأوا **أحداً** في المنزل.

وبناءً على كل ما عرضته حول هذه النظريَّة، وخاصة مفهوم صاحب هذه النظريَّة لسياقات الاقتضاء الدلاليّ، فإنَّه من الممكن تعريف الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي بألفاظ ملازمة لسياق الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ؛ فالذي يجعل الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي مستخدمة استعمالاً صحيحاً، مجيئها في سياقات

الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، وليس مجيئها في سياقات النَّفي الصريح أو سياقات النَّفي الضمني.

وممَّا تجدر الإشارة إليه هنا، أنَّني وجدت هذه النظريَّة أثناء قيامي بتطبيق المبادئ الأساسية فيها على اللغة العربيَّة؛ لبيان قدرتها على تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي، تعاني من عدة مشكلات أهمّها المشكلتان الآتيتان:

1- المشكلة الأولى:

ذكرت في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة الكثير من السِّياقات التي ترد فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي، وتكون هذه الألفاظ مستخدمة فيها استعمالاً صحيحاً، ومنها السِّياقات التي تحتوي على الفعل (أنكر)، التي يكون الاقتضاء فيها اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، وتوضيح ذلك على النَّحو الآتي:

أ. عليّ **أنكر** أنَّه اشترى **سيارة**. ←

ب. عليّ **أنكر** أنَّه اشترى سيارة **مرسيدس**.

عليّ أنكر أنَّه اشترى سيارة، وهذا يقتضي بالضرورة أنّ عليّاً أنكر أنَّه اشترى سيارة نوعها مرسيدس أو أيّ نوع آخر من السيارات، ويدل لفظ (سيارة) في الجملة (أ) على مجموعة كلية (السيارة بجميع أنواعها)، والحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (أ) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (ب)، أي لفظ (مرسيدس)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (ب) فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة (أ)، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء في هاتين الجملتين اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز؛ لكون قولك: عليّ أنكر أنَّه اشترى سيارة مرسيدس، لا يقتضي بالضرورة أنَّ عليّاً أنكر أنَّه اشترى سيارة، فمن الممكن أن يكون عليّ قد اشترى سيارة من نوع آخر غير نوع المرسيدس.

وبما أنَّ السياق هنا سياق اقتضاء دلاليّ تنازليّ، فإنَّ النظريَّة تفترض أنَّ هذا السياق يجيز استعمال جميع الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وهذا افتراض غير صحيح؛ إذ تبين سابقاً أنَّ السياق الذي يحتوي على الفعل (أنكر) من السِّياقات التي لا تستعمل فيها جميع الألفاظ التي توصلت إلى أنّها ملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، فهذا السياق من الممكن أن استعمل فيه اللفظين (أحد وأيّ) فقط، ولا تستعمل

فيه بقية الألفاظ، ومن الأمثلة على استعمال اللفظين (أحد وأيّ) في السياق الذي يحتوي على الفعل (أنكر) الجملة الآتية:

- أنكر عليٌّ أنَّه رأى أحداً/أيَّاً من أصدقائه في المدرسة.

2- المشكلة الثانية:

تفترض النظريَّة أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي لا يصح استعمالها إلَّا في سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، وإذا استعملت في سياقات غير سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، فإنَّ استعمالنا لها يكون استعمالاً خاطئاً، وهذا افتراض غير صحيح؛ لكوني وجدت سياقات لا يكون الاقتضاء فيها اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، وتستعمل فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، ومنها سياقات أسلوب الاستفهام، التي يكون الاقتضاء فيه اقتضاءً دلاليّاً تصاعديّاً، وذلك على النَّحو الآتي:

أ. **هل** اشترى عليّ سيارة **مرسيدس**؟. ←

ب. **هل** اشترى عليّ **سيارة**؟.

هل اشترى عليّ سيارة مرسيدس؟، وهذا يقتضي بالضرورة قولنا: هل اشترى عليّ سيارة؟، ويدل لفظ (مرسيدس) في الجملة (أ) على مجموعة فرعية، والحديث عن المجموعة الفرعية في الجملة (أ) يتضمن بالضرورة الحديث عن المجموعة الكلية في الجملة (ب)، أي لفظ (سيارة)؛ لكون المجموعة الفرعية في الجملة (أ) فرعاً من المجموعة الكلية في الجملة (ب)، وإذا حاولت النظر فيما إذا كان الاقتضاء هنا اقتضاءً دلاليّاً تنازليّاً، فإنَّه سيتبين لك أنَّ ذلك لا يجوز؛ لكون قولك: هل اشترى عليّ سيارة؟، لا يقتضي بالضرورة قولك: هل اشترى عليّ سيارة مرسيدس؟، فمن الممكن أن تكون السيارة التي اشتراها عليّ من نوع آخر غير نوع المرسيدس.

وقد ذكرت في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة أنَّ أسلوب الاستفهام من السِّياقات التي تستعمل فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، فأنت عندما تقول لأحد الأشخاص، وقد فعل فعلاً لا ترضاه: أأحدٌ أمرك بهذا؟ يكون الاستفهام قد خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى الإنكار؛ لأنَّ الاستفهام هنا أبطن معنى النَّفي، ونحن نعلم أيضاً أن من معاني الهمزة عندما تستعمل في الاستفهام،

الإنكار[1]، فعندما تقول: هل على أيّ من الرسل إلا البلاغ؟، تكون (هل) هنا خرجت لمعنى النَّفي.

ومن خلال هاتين المشكلتين يثبت لي أنَّ نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ قد فشلت في تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة؛ لذلك سأعرض نظرية لغوية غربية معاصرة أخرى حاولت حل مشكلات هذه النظريَّة، وسأقوم أيضاً بتطبيقها على ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة؛ للوصول إلى تفسير مناسب لهذه الظاهرة في اللغة العربيَّة.

3 .4 نظرية النَّفي الضمنيّ (The Negative Implicature Approach):

صاحبة هذه النظريَّة هي اللغويَّة الأمريكية (**Linebarger** = لاينبيرغر)، وقد تحدثت عنها في عدة مواضع من مؤلفاتها وأبحاثها[2]، ودرست من خلالها ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة الإنجليزية فقط، لكنها تفترض عالمية نظريتها، فهي من وجهة نظرها قادرة على تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في لغات العالم كلّها.

ولم تكن فكرة هذه النظريَّة جديدة، بل اعتمدت فيها صاحبتها على الأفكار التي طرحها اللغوي الأمريكي (**Baker** = بيكر) في بحث له نشره عام (1970م)[3]، تحدّث فيه عن الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة الإنجليزية، إذ يرى أنَّ الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة الإنجليزية يعتمد على ورودها في سياق النَّفي، فهي من وجهة نظره لا تكون مستخدمة

(1) الرماني، معاني الحروف، ص32.

(2) Linebarger, M. C. (1981), *The Grammar of Negative Polarity*, Bloomington, Indiana University Linguistics Club, Linebarger, M. C. (1987), ‘Negative polarity and grammatical representation’, *Linguistics and Philosophy* 10: 325-387.

(3) Baker, C. L. (1970), ‘Problems of polarity in counterfactuals’, in J. Sadock and A. Vanek (eds), *Studies Presented to Robert B. Lees by his Students*, Edmonton, Linguistics Research Inc, 1-17.

استعمالاً صحيحاً إلّا إذا جاءت في سياق النَّفي، سواء كان النَّفي نفياً صريحاً أو نفياً ضمنيّاً.

والفرق بين دراسة لاينبيرغر وبيكر لظاهرة ملازمة النَّفي، أنَّ بيكر عندما تناول هذه الظاهرة درسها بشكل بسيط ولم يتحدث عنها طويلاً في بحثه المذكور، بمعنى أنَّه لم يشرح القول أو يفصله فيما قاله حول الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة الإنجليزية، فاكتفى بذكر أنَّها لا تكون مستخدمة استعمالاً صحيحاً إلّا إذا جاءت في سياق النَّفي الصريح أو سياق النَّفي الضمنيّ، أمّا لاينبيرغر فقد أخذت هذه الفكرة عن اللغوي الأمريكي بيكر، وجعلتها منطلقاً لها لتفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في لغات العالم كلّها، إذ درستها دراسة دقيقة وتناولتها بشكل مفصّل يعتمد على طرح الأمثلة من اللغة الإنجليزية، وافتراض أنَّ ما ينطبق على اللغة الإنجليزية ينطبق على لغات العالم جميعها.

وتختلف الفكرة الرئيسة في نظرية النَّفي الضمنيّ عن الفكرة الرئيسة في نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ التي تحدثت عنها سابقاً، في أنَّ نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ ترى أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي ألفاظ ملازمة لسياق الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ؛ فالذي يجعل الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي مستخدمة استعمالاً صحيحاً، ورودها في سياقات الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ، وليس مجيئها في سياقات النَّفي الصريح أو سياقات النَّفي الضمنيّ، بينما ترى نظرية النَّفي الضمنيّ أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي ألفاظ لا تكون مستخدمة استعمالاً صحيحاً إلّا إذا جاءت في سياقات النَّفي الصريح أو سياقات النَّفي الضمنيّ.

ولتوضيح نظرية النَّفي الضمنيّ كما تحدثت عنها اللغويَّة الأمريكية لاينبيرغر، فإنَّه لا بد من عرض فكرتها الرئيسة بشكل مفصّل من خلال إعطاء بعض الأمثلة عليها من اللغة الإنجليزية.

ترى صاحبة النظريَّة أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي لا تكون مستخدمة استعمالاً صحيحاً إلّا إذا جاءت في سياق النَّفي، سواء كان النَّفي نفياً صريحاً أم نفياً ضمنيّاً، وتوضيح ذلك على النَّحو الآتي:

أولاً- سياق النَّفي الصريح:

a. Sarah does **not** own **a car**.
b. Mary did **not** eat **anything**.

نلاحظ من خلال استعراض الجملتين **(a)** و **(b)** السابقتين أنَّهما من سياقات النَّفي الصريح في اللغة الإنجليزية، لوجود أداة النَّفي **(not)** فيهما، ففي الجملة **(a)** ننفي بشكل صريح امتلاك سارة لأيّ نوع من أنواع السيارات، أمّا الجملة **(b)** فننفي فيها بشكل صريح أيضاً قيام مريم بتناول أيّ نوع من أنواع الطعام، وما يهمنا هنا هو الجملة **(b)** التي استعمل فيها اللفظ **(any)** الملازم للنَّفي في اللغة الإنجليزية استعمالاً صحيحاً، بسبب مجيئه في سياق النَّفي الصريح كما تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ، فالذي برَّر الاستعمال الصَّحيح للفظ **(any)** في الجملة **(b)** مجيء أداة النَّفي **(not)** في الجملة، إذ تُعَدّ هذه الأداة من أدوات النَّفي الصريح في اللغة الإنجليزية.

ثانياً- سياق النَّفي الضمني:

a. Jousef was surprised that Mary contributed **anything**.
b. NEGATIVE IMPLICATURE: Jousef had expected Mary **not** contribute **anything**.

نلاحظ أنَّ الجملة **(a)** من السِّياقات التي تخلو من أدوات النَّفي في اللغة الإنجليزية، وهي عندما خلت من أدوات النَّفي لا تكون من سياقات النَّفي الصريح في اللغة الإنجليزية، لكن اللافت للنظر في هذه الجملة أنَّ اللفظ **(any)** الملازم للنَّفي في اللغة الإنجليزية قد استعمل استعمالاً صحيحاً فيها، فما الذي برر هذا الاستعمال الصَّحيح للفظ **(any)** في الجملة **(a)** كما تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ؟.

تخبرنا الجملة **(a)** أنَّ يوسف تفاجأ بأنَّ مريم أسهمت بأيّ شيء، وقد يقول أحدهم إنَّ الجملة **(a)** لا تحتمل معنى النَّفي، فالموضوع موضوع إخبار فقط؛ لذلك لا يصحّ استعمال لفظ **(any)** الملازم للنَّفي في اللغة الإنجليزية في هذه الجملة، لكن نظرية النَّفي الضمنيّ ترى أنَّ استعمال اللفظ **(any)** في الجملة **(a)** صحيح؛ لكون الجملة **(a)** تتضمَّن معنى النَّفي، والدليل على ذلك أنَّنا عندما نفسر الجملة **(a)** بالجملة **(b)**، نجد المعنى يؤول إلى أنَّ يوسف لم يكن يتوقع أن تسهم مريم بأيّ شيء، لذلك تفاجأ عندما رأى فعلاً غير الذي يتوقعه منها، وهو عدم الإسهام بأيّ شيء، بمعنى أنَّه كان عند يوسف علم مسبق بعدم قيام مريم بالإسهام بأيّ شيء؛ لذلك تفاجأ

عندما قامت بالإسهام بأيّ شيء، وتأويل الجملة على هذا النَّحو يتضمن معنى النَّفي، فمجيء أداة النَّفي (**not**) في تأويل الجملة، أي في الجملة (**b**)، يجعل المعنى في الجملة (**a**) يحتمل معنى النَّفي، الأمر الذي يجعل استعمال اللفظ (**any**) في سياق مثل سياق الجملة (**a**) استعمالاً صحيحاً كما تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ، ومن هذا التفسير لجمل النَّفي الضمنيّ كما تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ، فإنّه من الممكن تعريف هذه الجمل بجمل يكون الهدف منها إثبات شيء معين ونفي شيء آخر في الوقت نفسه، ففي الجملة (**a**) أثبتنا قيام مريم بالإسهام بشيء معين، ونفينا ضمنياً علم يوسف المسبق بأنَّ مريم لن تسهم بأيّ شيء من خلال قيامها بالإسهام.

ومن هذه الرؤية لصاحبة نظرية النَّفي الضمنيّ، المتعلقة بالاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، فإنَّه من الممكن تعريف الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، بناءً على الفكرة الرئيسة لهذه النظريَّة، بالألفاظ التي لا يكون استعمالنا لها استعمالاً صحيحاً إلَّا إذا استعملناها في سياقات النَّفي الصريح أو سياقات النَّفي الضمنيّ، وإذا استعملناها في سياقات غير سياقات النَّفي الصريح وسياقات النَّفي الضمنيّ، فإنَّ استعمالنا لها يكون استعمالاً خاطئاً.

وبما أنَّ صاحبة هذه النظريَّة تفترض عالمية نظريتها، فإنَّه لا بد من تطبيق مبادئ نظريتها على لغتنا العربيَّة؛ لبيان فيما إذا كانت قادرة على تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة.

أولاً- سياق النَّفي الصريح في اللغة العربيَّة الفصيحة:

أ. عليّ **لم** يشترِ **سيارة.**

ب. عليّ **لم** يرَ أحداً في البيت.

نلاحظ أنَّ الجملتين (أ) و (ب) من سياقات النَّفي الصريح في اللغة العربيَّة، لوجود أداة النَّفي (لم) فيهما، ففي الجملة (أ) ننفي بشكل صريح أن يكون عليّ اشترى سيارة، أمّا الجملة (ب) فننفي فيها بشكل صريح أيضاً رؤية عليّ لأيّ شخص في البيت، وما يهمنا هنا هو الجملة (ب) التي ورد فيها اللفظ (أحد) الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة، إذ تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ أن يكون استعمال اللفظ (أحد) في الجملة (ب) استعمالاً صحيحاً؛ لوروده في سياق النَّفي الصريح، فالذي برر الاستعمال

الصَّحيح للفظ (أحد) في الجملة (ب) بناءً على ما تفترضه هذه النظريَّة ورود أداة النَّفي (لم) في الجملة، التي تُعَدّ من أدوات النَّفي الصريح في اللغة العربيَّة، وهذا افتراض صحيح ينطبق على الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة؛ إذ إنَّه من الطبيعيّ أن يكون استعمال هذه الألفاظ في سياقات النَّفي الصريح استعمالاً صحيحاً؛ لكون النَّفي اللغوي الصريح في اللغة العربيَّة يتحدد بالعناصر الملفوظة التي تتمثل في أدوات النَّفي المعروفة.

ثانياً- سياق النَّفي الضمني في اللغة العربيَّة الفصيحة:

أ. أنكر عليٌّ أنَّه رأى أيَّ صديق من أصدقائه في المدرسة.

ب. النَّفي الضمنيّ: عليٌّ لم يعترف أنَّه رأى أيَّ صديق من أصدقائه في المدرسة.

نلاحظ أنَّ الجملة (أ) من السِّياقات التي تخلو من أدوات النَّفي المعروفة في اللغة العربيَّة، وهي عندما خلت من أدوات النَّفي لا تكون من سياقات النَّفي الصريح في اللغة العربيَّة، لكن اللافت للنظر في هذه الجملة أنَّ اللفظ (أيّ) الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة في استعمال من استعمالاته، قد استعمل استعمالاً صحيحاً فيها، فما الذي برر هذا الاستعمال الصَّحيح للفظ (أيّ) في الجملة (أ) كما تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ؟.

تخبرنا الجملة (أ) أنَّ عليّاً أنكر أنَّه رأى أيَّ صديق من أصدقائه في المدرسة، وقد يقول أحدهم إنَّ الجملة (أ) لا تحتمل معنى النَّفي، فالموضوع موضوع إخبار فقط؛ لذلك لا يصحّ استعمال لفظ (أيّ) الملازم للنَّفي في اللغة العربيَّة في استعمال من استعمالاته في هذه الجملة، لكن نظرية النَّفي الضمنيّ تفترض أنَّ استعمال اللفظ (أيّ) في الجملة (أ) صحيح؛ لكون الجملة (أ) تتضمن معنى النَّفي، والدليل على ذلك أنَّنا عندما نفسر معنى الجملة (أ) بالجملة (ب)، نجد المعنى يؤول إلى أنَّ عليّاً لم يعترف أو يقرّ بأنَّه رأى أيَّ صديق من أصدقائه في المدرسة، وتأويل الجملة على هذا النَّحو يتضمن معنى النَّفي، فمجيء أداة النَّفي (لم) في تأويل الجملة، أي في الجملة (ب)، يجعل المعنى في الجملة (أ) يحتمل معنى النَّفي، الأمر الذي يجعل استعمال اللفظ (أيّ) في سياق مثل سياق الجملة (أ) استعمالاً صحيحاً كما تفترض نظرية النَّفي الضمنيّ، وهذا افتراض صحيح ينطبق على الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة،

وقد ذكرت في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة سياقات النَّفي الضمني في اللغة العربيَّة التي تستعمل فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، ومنها السِّياقات التي ترد فيها الأفعال المتضمنة معنى النَّفي، التي إذا وردت في سياق دلت على النَّفي، وإذا سبقت بإحدى أدوات النَّفي المعروفة زال معنى النَّفي من السياق الذي ترد فيه، ومن هذه الأفعال: أبى، أنكر، جحد، قلّ، وغيرها، علماً أنَّ هذه الأفعال تتفاوت في دلالتها على النَّفي الضمني، وذلك حسب المعنى الخاص الذي يدل عليه كل فعل.

وبعد أن طبقت الفكرة الرئيسة لنظرية النَّفي الضمنيّ على ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، هل يمكنني القول إنّ هذه النظريَّة تفسّر ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة بشكل واضح ودقيق وكافٍ؟.

وجدت هذه النظريَّة أثناء قيامي بتطبيق فكرتها الرئيسة على ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة؛ لبيان قدرتها على تفسير هذه الظاهرة، تعاني من عدة مشكلات أهمّها ما يأتي:

1- المشكلة الأولى:

ذكرت في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة الكثير من السِّياقات التي ترد فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي، وتكون هذه الألفاظ مستعملة فيها استعمالاً صحيحاً، ومنها السِّياقات التي تحتوي على الفعل (أنكر)، وبناءً على تفسيري لسياق النَّفي الضمني الذي يحتوي على الفعل (أنكر) في اللغة العربيَّة، كما ترى نظرية النَّفي الضمنيّ، فإنَّه من الواجب أن يجيز هذا السياق استعمال جميع الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وهذا افتراض غير صحيح، إذ تبين في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة أنَّ السياق الذي يحتوي على الفعل (أنكر) من السِّياقات التي لا تستعمل فيها جميع الألفاظ التي توصلت إلى أنّها ملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، فهذا السياق من الممكن أن نستعمل فيه اللفظين (أحد وأيّ) فقط، ولا تستعمل فيه بقية الألفاظ، بمعنى أنَّ هذه النظريَّة لم تفسر لنا لماذا لا يجيز السياق الذي يحتوي على الفعل (أنكر) استعمال جميع الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة؟، ومن الأمثلة على استعمال اللفظين (أحد وأيّ) في السياق الذي يحتوي على الفعل (أنكر) في اللغة العربيَّة الجملة الآتية:

- أنكر عليٌّ أنَّه رأى أحداً/أيَّاً من أصدقائه في المدرسة.

2- المشكلة الثانية:

لم تحدد نظرية النَّفي الضمنيّ مفهوم النَّفي الضمنيّ بشكل واضح ومحدد وصريح، بل جاء مفهومها للنَّفي الضمنيّ مفهوماً مفتوحاً وغير دقيق، فهي لم تفرق بين الجمل التي تكون منفية نفياً ضمنياً والجمل التي تخلو من النَّفي الضمني، ولم توضّح لنا أيضاً لماذا لا يمكننا عدّ جملة مثل جملة: اشترى عليّ سيارة، جملة تتضمن معنى النَّفي؟، فقد يقول قائل إنَّ هذه الجملة -بناءً على ما تفترضه هذه النظريَّة- تتضمن معنى النَّفي، فنحن عندما نقول: اشترى عليّ سيارة، يمكننا أن نفترض تفسيراً للنَّفي الضمني فيها بقولنا: لم يشترِ عليّ منزلاً، ومن هذا التفسير لجملة (اشترى عليّ سيارة) من الممكن أن نفترض أنَّ جميع الجمل في اللغة العربيَّة تتضمن معنى النَّفي، وهذا افتراض خاطئ.

ومن خلال هاتين المشكلتين يثبت لي أنَّ نظرية النَّفي الضمنيّ قد فشلت في تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة؛ لذلك سأعرض نظرية لغوية غربية معاصرة أخرى حاولت حل مشكلات نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ ونظرية النَّفي الضمنيّ، وسأقوم أيضاً بتطبيقها على ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة؛ للوصول إلى تفسير مناسب لهذه الظاهرة في اللغة العربيَّة.

4.4 نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة (The (Non)veridicality Approach):

صاحبة هذه النظريَّة هي اللغويَّة الأمريكية من أصول يونانية (**Giannakidou** = جياناكيدو)، وقد تحدثت عنها في عدة مواضع من مؤلفاتها وأبحاثها[1]، ودرست من خلالها ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة اليونانية، لكنها تفترض عالمية نظريتها، فهي من وجهة نظرها قادرة على تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في لغات العالم كلّها، علماً أنَّ فكرة هذه النظريَّة لم تكن جديدة، إذ اعتمدت فيها صاحبتها على الأفكار التي طرحها اللغوي الهولندي (**Zwarts** = زوارتس) في بحث له نشره عام (1995م)[2].

وقد وصلت جياناكيدو من خلال نظريتها إلى أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية تقسم إلى قسمين، أولهما الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي ترد غير منبورة في سياق الكلام (**Non-emphatics**)، وثانيهما الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي ترد منبورة في سياق الكلام (**Emphatics**)، وهي على النَّحو الآتي:

(1) Giannakidou, A. (1998), *Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency*, Amsterdam and Philadelphia, John Benjamins, Giannakidou, A. (1999), 'Affective dependencies', *Linguistics and Philosophy* 22: 367-421, Giannakidou, A. (2000), 'Negative ... concord?', *Natural Language and Linguistic Theory* 18: 457–523, Giannakidou, A. (2002), 'Licensing and sensitivity in polarity items: from downward entailment to nonveridicality', in M. Andronis, A. Pycha and K. Yoshimura (eds.), *CLS 38: Papers from the 38th Annual Meeting of the Chicago Linguistic Society*, 29-53, Giannakidou, A. (2006), 'N-words and negative concord', in M. Everaert, H. van Riemsdijk, R. Goedemans and B. Hollebrandse (eds), *The Blackwell Companion to Syntax* Vol. 3, Malden, Blackwell, 327–392, Giannakidou, A. (2011), 'Negative and positive polarity items: licensing, compositionality and Variation', in C. Maineborn, K. von Heusinger and P. Portner (eds), *Semantics: An International Handbook of Natural Language Meaning*, Berlin, Mouton de Gruyter, 1660-1712.

(2) Zwarts, F. (1995), 'Non-veridical contexts', *Linguistic Analysis* 25: 286-312.

أ.	الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي (غير المنبورة في سياق الكلام = **Non-emphatics**)، وقد كتبتها بالأحرف الصغيرة تمييزاً لها عن الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون منبورة في سياق الكلام (**Emphatics**):

جدول رقم (2)

الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي (غير المنبورة في سياق الكلام)

المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الانكليزية	اللفظ باللغة الانكليزية
أيّ أحد أو أيّ شخص	**Anyone, Anybody**	**Kanenas**
أيّ + اسم مفرد	**Any N-singular**	**kanenas N**
أيّ + اسم جمع، لا + اسم جمع	**Any N-plural, No N-plural**	**tipota N-plural**
أيّ شيء	**Anything**	**Tipota**
أبداً	**Ever**	**Pote**
أيّ مكان	**Anywhere**	**Puthena**
مطلقاً	**At all**	**Katholu**

ب.	الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي (المنبورة في سياق الكلام = **Emphatics**)، وقد كتبتها بالأحرف الكبيرة تمييزاً لها عن الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون غير منبورة في سياق الكلام (**Non-emphatics**):

جدول رقم (3)

الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي (المنبورة في سياق الكلام)

المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الانكليزية	اللفظ باللغة الانكليزية
لا أحد	**No one, No body**	**KANENAS**
لا + اسم مفرد	**No N-singular**	**KANENAS N**
لا شيء	**Nothing**	**TIPOTA**
أبداً	**Never**	**POTE**
لا مكان	**Nowhere**	**PUTHENA**
إطلاقاً	**Not at all**	**KATHOLU**

ومن الممكن توضيح النبر الذي تتحدث عنه جياناكيدو، بما يسمى بنبر الجمل في اللغة العربيَّة؛ "إذ يعمد المتكلم إلى كلمة في جملة فيزيد من نبرها، ويميزها على غيرها من كلمات الجملة، رغبة منه في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص، وقد يختلف الغرض من الجملة تبعاً لاختلاف الكلمة المختصة بزيادة نبرها"[(1)].

ونبر الجملة شائع في كثير من اللغات، ففي جملة عربية مثل: هل سافر أخوك أمس؟، يختلف الغرض منها باختلاف الكلمة التي زيد نبرها، فحين نزيد نبر كلمة (سافر) في هذه الجملة، قد يكون معناها أنَّ المتكلم يشك في حدوث السفر من أخي السامع، بل يظن أنَّ حدثاً آخر غير السفر هو الذي تم، فإذا ضغط المتكلم على كلمة (أخوك)، فهم من الجملة أنَّ المتكلم لا يشك في حدوث السفر، وإنما الذي يشك فيه هو فاعل السفر، فربما كان أباه أو عمّه أو صديقه لا أخاه، وإذا زيد نبر كلمة (أمس) فهم من الجملة أنَّ الشك في تاريخ السفر[(2)].

وتوصلت جياناكيدو أيضاً عند قيامها بدراسة السِّياقات التي ترد فيها الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية (المنبورة وغير المنبورة)، إلى أنَّ هذه الألفاظ جميعها يكون مستعملاً استعمالاً صحيحاً في سياقات النَّفي الصريح التي ترد فيها أداة من أدوات النَّفي الصريح، مثل الأداة (**dhen** = لم)، والسِّياقات التي يرد فيها اللفظ (**xoris** = دون)، والسِّياقات التي يرد فيها اللفظ (**prin** = قبل)، والأمثلة الآتية من اللغة اليونانية توضّح ذلك[(3)]:

a. O papus **dhen** idhe **KANENA/kanenan** apo ta egonia tu.
(Grandpa did not see any of his grandchildren)

أ. لم يرَ جدي أحداً من أحفاده.

b. O papus pethane **xoris** na dhi **KANENA/kanena** apo ta**.**
(Grandpa died without seeing any of his grandchildren)

ب.توفى جدي دون أن يرى أحداً من أحفاده.

---

(1) أنيس، إبراهيم، (د.ت)، الأصوات اللغويَّة، مطبعة نهضة مصر، جمهورية مصر العربيَّة، ص102.

(2) أنيس، الأصوات اللغويَّة، ص97–103.

(3) Giannakidou, *Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency*, page 57.

c. O papus pethane **prin** na dhi **KANENA/kanena** apo ta**.**
(Grandpa died before seeing any of his grandchildren)

ج. توفى جدي قبل أن يرى أحداً من أحفاده.

أمّا باقي السِّياقات في اللغة اليونانية، فقد توصلت جياناكيدو إلى أنَّها تجيز استعمال الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي غير المنبورة فقط، كسياقات الاستفهام، وسياقات الشرط، والسِّياقات التي يرد فيها لفظ (**oli** = كل)، والسِّياقات التي تدل على المستقبل، وسياقات التَّمني، وسياقات الأمر، والسِّياقات التي تدل على عادة، والسِّياقات التي يرد فيها أفعال تحتمل معنى النَّفي، وسياقات التشكيك، والأمثلة الآتية من اللغة اليونانية توضّح ذلك[(1)]، علماً أنَّ علامة (*) في هذه السِّياقات تدل على الاستعمال الخاطئ للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية، أي الألفاظ المنبورة:

- Pijes **pote**/***POTE** stoparisi?.
- Have you ever been to Paris?.

– هل زرت باريس سابقاً؟.

- An dhis tin Ilektra **puthena**/***PUTHENA**, na tis milisis.
- If you see Electra anywhere, talk to her.

– إذا رأيت إلكترا في أيّ مكان، تحدث معها.

- Oli osi gnorizun **tipota**/***TIPOTA** ja tin ipothesi, as milisis.
- Everyone who knows anything about the issue let them speak.

– كل شخص يعرف شيئاً عن القضية، يجب أن يتحدث.

- Tha vro **kanena**/***KANENA** filo na me voithisi.
- I will find a friend to help me.

– سأجد صديقاً يساعدني.

- Prepi na episkeftis **kanenan**/***KANENAN** jatro.
- You should visit a doctor.

– يجب أن تزور طبيباً.

- Elpizo na emine **kanena**/***KANENA** Komati.
- I hope there is a piece left.

– أتمنى لو أنَّ قطعة واحدة بقيت.

- Pijene se **kanenan**/***KANENAN** jatro.

(1) Giannakidou, *Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency*, page 58-60.

- Go to a doctor.

– زُر طبيباً.

- Otan pijena ja ipno, ksefiliza sinithos **kanena**/***KANENA** periodhiko.
- Whenever I went to bed, I usually browsed through a magazine.

– عندما أذهب إلى النوم أقرأ في العادة مجلة.

- I bike **kanenas**/***KANENAS** mesa I afisame to fos anameno.
- Either somebody broke into the house or we left the light on.

– إمّا أن يكون شخص ما قد دخل المنزل، أو أنَّنا تركنا النور مضاءً.

- Arnithike oti idhe **tipota**/***TIPOTA**.
- He denied that he saw anything.

– أنكر أنَّه رأى شيئاً.

- Isos na irthe **kanenas**/***KANENAS**.
- Perhaps somebody came.

– من الممكن أنَّ شخصاً ما قد جاء.

وبعد هذا التقسيم للسياقات التي يكون فيها استعمال الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية (المنبورة وغير المنبورة) استعمالاً صحيحاً، تفترض جياناكيدو أنَّ قضية ملازمة النَّفي في اللغة اليونانية وغيرها من اللغات، وكل ما يحيط بهذه القضية من تساؤلات، قضية دلاليَّة بحتة تعتمد على نظريتها الدلاليَّة المتعلقة بثبوت وقوع الحدث، إذ قسمت هذه السِّياقات الدلاليَّة، بناءً على هذا الافتراض إلى ثلاثة أقسام يمكن توضيحها على النَّحو الآتي:

أ. سياقات تدل على ثبوت وقوع الحدث (**Veridical situations**):

تعرّف جياناكيدو هذه السِّياقات بسياقات يكون الحدث فيها ثابت الحدوث والوقوع، ومن الأمثلة التي تقدمها جياناكيدو على هذه السِّياقات من اللغة الإنجليزية، سياقات الجمل المثبتة، نحو:

- Paul saw a snake.

– رأى بول أفعى.

فحدث رؤية (بول) للأفعى واقع، ولا مجال للشك فيه أو تكذيب الحقيقة التي تخبرنا بها هذه الجملة، وأنت عندما تسأل نفسك أو تسأل أيّ سامع سمع هذه الجملة السؤال الآتي: ماذا رأى بول؟، ستجيب أو يجيبك بشكل صريح وواضح الجواب الآتي: رأى بول أفعى.

ب. سياقات تدل على ثبوت عدم وقوع الحدث (**Anti-veridical situations**):

تعرّف جياناكيدو هذه السِّياقات بسياقات تدل على أنَّ الحدث لم يقع، ولا مجال للشك في ذلك من قبل المتكلم والسامع معاً، ومن الأمثلة التي تقدمها جياناكيدو على هذه السِّياقات من اللغة الإنجليزية، سياقات الجمل التي ترد فيها أداة من أدوات النَّفي، والسِّياقات التي يرد فيها اللفظان (**without**) و (**before**) المقابلان للفظين (دون وقبل) في اللغة العربيَّة، نحو:

- Paul did not see a snake.
- Paul left without seeing a snake.
- Paul left before seeing a snake.

- لم يرَ بول أفعى.
- غادر بول دون أن يرى أفعى.
- غادر بول قبل أن يرى أفعى.

فحدث رؤية (بول) للأفعى لم يقع في جميع الجمل السابقة، ولا مجال للتفكير في غير ذلك من قبل المتكلم والسامع معاً، وأنت عندما تسأل نفسك أو تسأل أيّ سامع سمع هذه الجمل السؤال الآتي: هل رأى بول أفعى؟، ستجيب أو يجيبك بشكل صريح وواضح بناءً على ما سمعته أو سمعه أنَّ الحدث لم يقع.

ج. سياقات تدل على عدم ثبوت وقوع الحدث (**Non-veridical situations**):

تعرّف جياناكيدو هذه السِّياقات بسياقات يكون الحدث فيها غير مؤكد الحدوث ولا منفي الحدوث، ومن الأمثلة التي تقدمها جياناكيدو على هذه السِّياقات من اللغة الإنجليزية، سياقات الجمل الاستفهامية، وسياقات الجمل الشرطية، نحو:

- Did paul see a snake?.
- If paul sees a snake, he will run.

- هل رأى بول أفعى؟.
- إذا رأى بول أفعى، سيلوذ بالفرار.

فحدث رؤية (بول) للأفعى في الجملتين السابقتين غير مؤكد الحدوث ولا منفي الحدوث؛ لكوننا لا نعلم هل وقع حدث رؤية الأفعى أم لم يقع؟، أو هل سيقع حدث رؤية الأفعى أم لن يقع؟، فالأمر يحتمل الوجهين، الرؤية وعدم الرؤية، فأنت عندما يسألك أحدهم السؤال الآتي: هل رأى بول أفعى؟، لا تعرف ما الجواب المناسب لهذا

السؤال؛ لكون حدث الرؤية من قبل بول قد يكون واقعاً، وقد لا يكون واقعاً، وكذلك سياقات الجمل الشرطية.

وبناءً على هذا التقسيم للسياقات الدلاليَّة من ناحية ثبوت وقوع الحدث وعدم ثبوت وقوعه، تفترض جياناكيدو أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي لا يكون استعمالنا لها استعمالاً صحيحاً إلَّا إذا وردت في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، واستثنت من ذلك سياقات ثبوت وقوع الحدث (Veridical situations)، وبعد أن طبقت هذا الافتراض على الالفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، وجدتها تنقسم إلى القسمين الآتيين:

أ. الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations)، التي تتمثل بسياقات النَّفي الصريح والسِّياقات التي يرد فيها اللفظان (without, before = دون، قبل)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: سياقات الجمل الاستفهامية وسياقات الجمل الشرطية، علماً أنَّ ما ينطبق على سياقات الجمل الاستفهامية وسياقات الجمل الشرطية، ينطبق على السِّياقات الأخرى التي تنتمي إلى سياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، إذ تركت للقارئ مهمة النظر فيها؛ ليستدل بنفسه إلى أنَّها سياقات تدل على عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، والمقصود هنا الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون غير منبورة في سياق الكلام.

ب. الالفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط، والمقصود هنا الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون منبورة في سياق الكلام.

وتفسّر جياناكيدو هذا الانقسام في الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، بافتراضها أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط، أي الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون منبورة في سياق

الكلام، ألفاظ تحمل معنى النَّفي وتدل بنفسها على معنى النَّفي، بمعنى أنَّها تدل بمفردها على ثبوت عدم وقوع الحدث؛ لذلك فهي تتطلب ورودها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط.

أمّا باقي الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي، التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، أي الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون غير منبورة في سياق الكلام، فهي ألفاظ لا تحتمل معنى النَّفي ولا تدل بنفسها على معنى النَّفي، بمعنى أنَّها لا تدل بمفردها على ثبوت عدم وقوع الحدث؛ لذلك فهي لا تتطلب ورودها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط.

ومن الأدلة التي تقدمها جياناكيدو على صحة هذا الافتراض من اللغة اليونانية، أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية، التي يكون استعمالنا لها استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط، أي الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون منبورة في سياق الكلام، ألفاظ يمكن استعمال كل منها كلفظ مفرد يدل بنفسه على النَّفي، دون ورود أداة نفي في السياق الوارد فيه هذا اللفظ، بينما الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية، التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، أي الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي التي تكون غير منبورة في سياق الكلام، لا تستعمل ألفاظاً مفردة للدلالة على النَّفي، ولا تحتمل الدلالة على النَّفي بنفسها، والمثال الآتي من اللغة اليونانية يوضّح ذلك[1]:

(1) Giannakidou, 'Negative ... concord?', page 459.

a. Ti idhes?.
a. What did you see?.

أ. ماذا رأيت؟.

b. TIPOTA**.**
b. Nothing.

ب. لا شيء، بمعنى لم أرَ شيئاً.

c. *****tipota**.**
c. Anything.

ج. أي شيء.

فاللفظ (**TIPOTA/tipota**) من الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغة اليونانية، ويستعمل هذا اللفظ استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، إذا لم يكن منبوراً في سياق الكلام، وإذا ورد منبوراً في سياق الكلام، فإنَّه لا يصحّ استعماله لفظاً ملازماً أو مستقطباً للنَّفي في اللغة اليونانية، إلَّا إذا ورد في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط؛ لكونه يدل بنفسه على النَّفي في حالة كونه منبوراً في سياق الكلام، والدليل على صحة ذلك كما تفترض جياناكيدو، أنَّ هذا اللفظ جاء جواباً مفرداً منبوراً في المثال (**b**) عن السؤال (**a**) بمعنى (لا شيء)، فاحتمل الدلالة على النَّفي بمفرده، وهو عندما جاء جواباً مفرداً غير منبور في المثال (**c**) عن السؤال (**a**) بمعنى (أي شيء)، لم يحتمل الدلالة على النَّفي بمفرده، وهذا ما سوّغ استعماله استعمالاً صحيحاً لفظاً ملازماً أو مستقطباً للنَّفي في اللغة اليونانية في حالة كونه منبوراً في سياق الكلام في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) فقط.

وقد ذكرت سابقاً أنَّ صاحبة هذه النظريَّة تفترض عالمية نظريتها؛ لذلك فإنَّه لا بد من تطبيق مبادئ نظريتها على لغتنا العربيَّة؛ لبيان مدى قدرتها على تفسير ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، وحل مشكلات النظريتين السابقتين اللتين قمت بعرضهما في هذا الفصل من الدراسة.

تبيّن في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة، أنَّ اللفظين (أحد) و (أيّ)الملازمين للنَّفي في اللغة العربيَّة، يستعملان استعمالاً صحيحاً في جميع سياقات النَّفي الصريح

وسياقات النَّفي الضمني، وأنَّ باقي الألفاظ التي توصّلت إلى أنَّها ملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، لا تستعمل استعمالاً صحيحاً إلَّا في سياقات النَّفي الصريح، وسياقات النَّفي الضمني من خلال التضاد (قبل)، وسياقات النَّفي الضمني من خلال الاستثناء (دون وغير) فقط، وسأحاول تفسير هذا الانقسام في الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، بناءً على الأفكار التي طرحتها نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة.

تفترض جياناكيدو في نظريتها أنَّ السِّياقات الدلاليَّة تقسم إلى ثلاثة أقسام كما ذكرت سابقاً، وبناءً على هذا الافتراض، فإنَّه من الممكن أن أقسّم السِّياقات الدلاليَّة في اللغة العربيَّة إلى الأقسام الآتية أيضاً:

أ. سياقات تدل على ثبوت وقوع الحدث:

وهي السِّياقات التي يكون الحدث فيها ثابت الحدوث والوقوع، ولا مجال للشك في غير ذلك، ومن الأمثلة على هذه السِّياقات في اللغة العربيَّة، سياقات الجمل المثبتة، نحو:

- قرأ الطالب الدَّرس.

فحدث قراءة الدَّرس من قبل (الطالب) واقع، ولا مجال للشك في قراءة الطالب للدرس أو تكذيب الحقيقة التي تخبرنا بها هذه الجملة من قبل المتكلم والسامع معاً، وأنت عندما تسأل نفسك أو تسأل أيّ سامع سمع هذه الجملة السؤال الآتي: ماذا قرأ الطالب؟، ستجيب أو يجيبك بشكل صريح وواضح الجواب الآتي: قرأ الطالب الدَّرس، علماً أنَّ جملة مثل جملة: قرأ الطالب الدَّرس، تُعَدّ في اللغة العربيَّة جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، وبخاصة من وجهة نظر البلاغيين.

ب. سياقات تدل على ثبوت عدم وقوع الحدث:

وهي السِّياقات التي تدل على أنَّ الحدث لم يقع، ولا مجال للشك في ذلك من قبل المتكلم والسامع معاً، ومن الأمثلة على هذه السِّياقات في اللغة العربيَّة، سياقات النَّفي الصريح، والسِّياقات التي يرد فيها اللفظان (قبل ودون)، نحو:

- لم يقرأ الطالب الدَّرس.
- غادر الطالب دون أن يقرأ الدَّرس.

- غادر الطالب قبل أن يقرأ الدَّرس.

فحدث قراءة الطالب للدرس لم يقع في الجمل السابقة جميعها، ولا مجال للتفكير في غير ذلك من قبل المتكلم والسامع معاً، وأنت عندما تسأل نفسك أو تسأل أيّ سامع سمع هذه الجمل السؤال الآتي: هل قرأ الطالب الدَّرس؟، ستجيب أو يجيبك بشكل صريح وواضح، بناءً على ما سمعته أو سمعه الأجوبة الآتية: لم يقرأ الطالب الدَّرس، أو غادر الطالب دون أن يقرأ الدَّرس، أو غادر الطالب قبل أن يقرأ الدَّرس.

ج. سياقات تدل على عدم ثبوت وقوع الحدث:

وهي السِّياقات التي يكون الحدث فيها غير مؤكد الحدوث ولا منفي الحدوث، ومن الأمثلة على هذه السِّياقات في اللغة العربيَّة، سياقات الجمل الاستفهامية، وسياقات الجمل الشرطية، نحو:.

- هل قرأ الطالب الدَّرس؟.
- إذا قرأ الطالب الدَّرس، سينجح في الامتحان.

فحدث قراءة الطالب للدرس في الجملتين السابقتين غير مؤكد الحدوث ولا منفي الحدوث؛ لكوننا لا نعلم هل وقع حدث قراءة الدَّرس أم لم يقع؟، أو هل سيقع حدث قراءة الدَّرس أم لن يقع؟، فالأمر يحتمل الوجهين، القراءة وعدم القراءة، وأنت عندما يسألك أحدهم السؤال الآتي: هل قرأ الطالب الدَّرس؟، لا تعرف ما الجواب المناسب لهذا السؤال؛ لكون حدث قراءة الطالب للدرس قد يكون واقعاً، وقد لا يكون واقعاً، وكذلك سياقات الجمل الشرطية، علماً أنَّه بإمكاننا أن نعدّ سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فرعاً من سياقات عدم ثبوت وقوع الحدث؛ لكون سياقات عدم ثبوت وقوع الحدث تحتمل وجهين رئيسين، هما: ثبوت الوقوع وعدم ثبوت الوقوع بالنسبة للحدث.

وبالرجوع إلى السِّياقات التي تناولتها في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة، فإنَّه سيتبيَّن أنَّ الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، لا يكون استعمالنا لها استعمالاً صحيحاً، إلَّا إذا وردت في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، وإذا وردت في سياقات ثبوت وقوع الحدث، فإنَّ استعمالنا لها سيكون استعمالاً خاطئاً، وذلك على نحو ما رأينا في نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة.

وعند إعادة النظر في الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، فإنَّنا سنجد أنَّ الالفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة تقسم إلى القسمين الآتين:

أ. الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث، وهي: سياقات النَّفي الصريح والسِّياقات التي يرد فيها اللفظان (دون وقبل)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، مثل: سياقات الجمل الاستفهامية، وسياقات الجمل الشرطية.

ب. الالفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، وهي: سياقات النَّفي الصريح والسِّياقات التي يرد فيها اللفظان (دون وقبل).

ومن الممكن تفسير هذا الانقسام في الاستعمال الصَّحيح للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، بأنَّ الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، ألفاظ تحمل معنى النَّفي أو تدل بنفسها على النَّفي؛ لذلك فهي تتطلب ورودها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط؛ ليكون استعمالنا لها استعمالاً صحيحاً، أمّا باقي الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، فهي ألفاظ لا تحتمل معنى النَّفي ولا تدل بنفسها على النَّفي؛ لذلك فهي لا تتطلب ورودها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، وذلك على نحو ما تبيّن في نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة.

ومن الأدلة على صحة ما قلته، أنَّ الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، التي يكون استعمالنا لها استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، ألفاظ يمكن استعمال كل منها لفظاً مفرداً للدلالة على النَّفي، أي أنَّها تدل بنفسها على النَّفي، دون ورود أداة نفي في السياق الذي ترد فيه، بينما الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، التي يمكننا استعمالها استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، لا تستعمل ألفاظاً مفردة للدلالة على

النَّفي، ولا تحتمل الدلالة على النَّفي بنفسها، والأمثلة الآتية من اللغة العربيَّة توضّح ذلك:

أ. هل تلعب الكرة؟.

- أبداً (بمعنى عَوْضُ).

ب. هل لعبت الكرة؟.

- قطّ.

ج. هل زرت القاهرة؟.

- بتاتاً (مرادف قطّ).

د. هل تشرب القهوة؟.

- إطلاقاً (مرادف أبداً الذي بمعنى عَوْضُ).

هـ. أتصحو باكراً؟.

- عَوْضُ.

ز. هل رأيت طالباً من طلبة المدرسة؟

- ولا طالبة.

فالألفاظ (أبداً وقطّ وبتاتاً وإطلاقاً وعَوْضُ ولا) من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وتستعمل هذه الألفاظ استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط؛ لكونها تدل بنفسها على النَّفي وتحتمل معنى النَّفي بمفردها، والدليل على صحة ذلك، أنَّ هذه الألفاظ جاءت جواباً مفرداً منفياً عن الأسئلة المذكورة أعلاه جميعها، فاحتملت الدلالة على النَّفي بمفردها، وهذا ما سوّغ استعمالها استعمالاً صحيحاً ألفاظاً ملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، بخلاف اللفظ (أحد) واللفظ (أيّ) الملازمين للنَّفي في اللغة العربيَّة، اللذين استطعنا استعمالهما استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، وقد وضّحت ذلك في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة.

ويتبيّن لي بعد قيامي بتطبيق المبادئ الأساسية لنظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة على ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة، أنَّ هذه النظريَّة تفسّر مشكلات

نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ ونظرية النَّفي الضمنيّ وتوضحهما معاً، إذ وضحت السِّياقات الدلاليَّة التي نستطيع من خلالها استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، وفسّرت الفروقات بين الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، التي تجعل بعض هذه الألفاظ مستعملاً استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، وتجعل بعضها الآخر مستعملاً استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، بالإضافة إلى تفسير الفروقات بين السِّياقات الدلاليَّة التي نستطيع من خلالها استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، وأستثني منها السِّياقات الدلاليَّة التي تدل على ثبوت وقوع الحدث؛ لكوني لم أجد خلال بحثي في السِّياقات الدلاليَّة التي تستعمل فيها الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، أيّ استعمالاً صحيحاً للألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة في هذه السِّياقات، أي السِّياقات الدلاليَّة التي تدل على ثبوت وقوع الحدث.

الخاتمة:

توصّلت هذه الدِّراسة إلى كثير من النّتائج، أدرج أهمّها:

أولاً: ذكر علماء اللغة العربيَّة القدامى العديد من الألفاظ والتراكيب التي لا تستعمل إلَّا في سياق النَّفي، وأفردوا لها أبواباً في مؤلفاتهم، وعدّوا عدم معرفة الأديب لها منقصةً في الأديب في شريعة الأدب، وهي لم تدرس من قبلهم لبيان دلالتها وخصائصها، وجاءت دراستهم لها متفرقة في أبواب النَّحو؛ لكونهم أغفلوا أسلوب النَّفي ولم يجعلوا له باباً مستقلاً، وكذلك كانت دراسات علماء اللغة العربيَّة المحدثين للنَّفي، فهم لم يتجاوزوا بها ما تفرق في كتب القدامى، فجاءت دراساتهم نحوية وصفيَّة؛ لكونها تدرس أسلوب النَّفي من الناحية التركيبية فقط، ثم تصف طرائق العرب في استعمالهم أسلوب النَّفي، إلى أن جاءت بعض الدِّراسات اللغويَّة المعاصرة التي تناولت قضية محددة في أسلوب النَّفي، وهي تلك الألفاظ التي لا تستعمل إلَّا منفية.

ثانياً: نال موضوع تحديد مفهوم النَّفي حيزاً كبيراً من دراسات علماء اللغة العربيَّة القدامى والمحدثين، وكذلك دراسات علماء اللغة الغربيين الذين يعدّون النَّفي ظاهرة نحوية موجودة في لغات العالم كلّها، من الواجب أن تتناولها أيّ دراسة نحوية، وهي عندهم، أي ظاهرة النَّفي، تتفاعل بشكل كبير مع ظواهر لغوية أخرى، وقد تناولت دراستهم لها عدة قضايا واتجاهات لم يتم الاتفاق على أيّ منها بشكل نهائي لغاية الآن، حتى فيما يتعلق بتعريف أسلوب النَّفي.

ثالثاً: لم يوضّح علماء اللغة العربيَّة القدامى مقصودهم بالألفاظ والتراكيب التي لا تستعمل إلَّا في سياق النَّفي، فأحياناً يكون مرادهم أنَّ اللفظ المفرد لا يستعمل إلَّا منفياً، وأحياناً أخرى يكون المراد أنَّ التركيب الذي ورد فيه هذا اللفظ لا يستعمل إلَّا منفياً، أو أنَّ التركيب برمته لا يستعمل إلَّا منفياً، أمّا من درس ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة من المحدثين، فيتحدث عن التركيب برمته، ولا يقصد اللفظ المفرد، وملازمة الألفاظ لسياق النَّفي تعني عنده أنَّ التركيب برمته لا يأتي مثبتاً.

رابعاً: كان تفسير علماء اللغة العربيَّة القدامى للألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي تفسيراً سياقياً أدّى إلى وقوعهم في اللبس من خلال تفسير اللفظ الواحد بغير معنى؛ وذلك بسبب الاعتماد على السياق في التفسير دون فهم أصل اللفظ، بينما كان تفسير

المحدثين للألفاظ والتراكيب الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة تفسيراً معجمياً، وكان سبب ملازمة الألفاظ والتراكيب لسياق النَّفي عندهم، دلالتها على القلة المطلقة، أو على عموم الجنس البشري، أو على الإحاطة بالمنفي، أو على استمرارية في زمن النَّفي.

خامساً: أنهى مفهوم ملازمة النَّفي في الدَّرس اللغوي المعاصر الخلاف بين علماء اللغة العربيَّة القدامى والمحدثين في تحديد مفهوم هذه الظاهرة، وذلك من خلال تأكيدهم بأنَّ الألفاظ الملازمة للنَّفي ألفاظ لا يكون استعمالها صحيحاً إلَّا إذا وردت في سياق النَّفي، وأنَّ اللفظ الملازم للنَّفي لا يمكننا استعماله في سياق الإثبات أبداً، وبناءً على هذا المفهوم المعاصر لملازمة النَّفي، تمّ استثناء العديد من الألفاظ التي ذكرها علماء اللغة العربيَّة القدامى والمحدثون من الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة.

سادساً: اقتصرت دراسات علماء اللغة العربيَّة القدامى والمحدثين لظاهرة ملازمة النَّفي على دراسة هذه الظاهرة في سياقات النَّفي وتراكيبه الصريحة، ولم يتطرقوا لها في سياقات النَّفي وتراكيبه الضمنية؛ إذ تبين في الدِّراسات اللغويَّة الحديثة أنَّ الألفاظ الملازمة للنَّفي في جميع اللغات لا تقتصر على سياقات النَّفي وتراكيبه الصريحة، بل تستعمل في سياقات النَّفي وتراكيبه الضمنية، وتكون ملازمة للنَّفي فيها، ممّا يدلّ دلالة قاطعة على ملازمتها للنَّفي.

سابعاً: لا تقتصر ظاهرة ملازمة النَّفي على اللغة العربيَّة، بل توجد في اللغات الأخرى، وقد تبيّن عند دراسة الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة دراسة تقابلية صرفية معاصرة مع الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى، أنَّ الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في اللغات الأخرى غير العربيَّة، تعود في أصولها الاشتقاقية إلى ما عادت إليه الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، وفي بعض الأحيان وصل التطابق بينها إلى درجة التطابق التام في الأصل الاشتقاقي، وهذا يؤكِّد أهمية هذه الظاهرة في علم اللغة بشكل عام، وأهمية هذه الدِّراسة للغة العربيَّة؛ إذ إنَّ علماء اللغة الغربيين عند قيامهم بإجراء دراسة مسحية شاملة للألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في (100) مائة لغة من لغات العالم، لم تكن اللغة العربيَّة من ضمنها.

ثامناً: تختلف الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة واللغات الأخرى من ناحية الاستعمال الصَّحيح لها في السِّياقات التي ترد فيها، فبعضها يستعمل استعمالاً صحيحاً في جميع السِّياقات التي ترد فيها، وبعضها يستعمل استعمالاً صحيحاً في بعض هذه السِّياقات.

تاسعاً: قامت بعض النَّظريات اللغويَّة الغربيَّة المعاصرة بدراسة ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغات الأخرى غير العربيَّة؛ لتوضيح السِّياقات الدلاليَّة التي تسمح باستعمال الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، وتفسير الفروقات بين الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي في هذه اللغات، التي تجعل بعض هذه الألفاظ مستعملاً استعمالاً صحيحاً في جميع السِّياقات التي ترد فيها، وتجعل بعضها الآخر مستعملاً استعمالاً صحيحاً في بعض السِّياقات التي ترد فيها، وتفسير الفروقات بين السِّياقات الدلاليَّة التي تسمح باستعمال الألفاظ الملازمة أو المستقطبة للنَّفي استعمالاً صحيحاً، ومنها: نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ (The Downward Entailment Approach)، ونظرية النَّفي الضمنيّ (The Negative Implicature Approach)، ونظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة (The (Non)veridicality Approach)، وقد فشلت نظريتا الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ والنَّفي الضمنيّ في توضيح ظاهرة ملازمة النَّفي في اللغة العربيَّة وتفسيرها، بينما نجحت نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلاليَّة في توضيح هذه الظاهرة في اللغة العربيَّة وتفسيرها؛ إذ تبيّن بعد تطبيقها على اللغة العربيَّة، أنَّها تجاوزت مشكلات نظرية الاقتضاء الدلاليّ التنازليّ ونظرية النَّفي الضمنيّ، ووضّحت السِّياقات الدلاليَّة التي نستطيع من خلالها استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، بالإضافة إلى تفسير الفروقات بين الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة، التي تجعل بعض هذه الألفاظ مستعملاً استعمالاً صحيحاً في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث فقط، وتجعل بعضها الآخر مستعملاً استعمالاً صحيحاً في كل من سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث، بالإضافة إلى تفسير الفروقات بين السِّياقات الدلاليَّة التي نستطيع من خلالها استعمال الألفاظ الملازمة للنَّفي في اللغة العربيَّة استعمالاً صحيحاً، التي استثني منها السِّياقات الدلاليَّة التي تدل على ثبوت وقوع الحدث.

المراجع

أولاً- المراجع العربيَّة:

إبراهيم، زكريا، (د.ت)، **مشكلة البنية**، دار مصر للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة.

ابن الأعرابي، أبو عبد الله محمَّد بن زياد (ت: 231هـ)، (2009م)، **أسماء خيل العرب وفرسانها**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: 577هـ)، (1997م)، **أسرار العربيَّة**، دراسة وتحقيق: محمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الأنصاري، ابن هشام، (ت: 761هـ)، (1991م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، **الأصوات اللغويَّة**، مطبعة نهضة مصر، جمهورية مصر العربيَّة.

باي، ماريو، (1998م)، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ط8.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (1977م)، **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4.

البكري، أبو عبيد (ت: 487هـ)، (1983م)، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3.

ثعلب، أبو العباس (ت: 291هـ)، (1960م)، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط2.

الجرجاني، علي بن محمَّد السيد الشريف (ت: 816هـ)، (د.ت)، **معجم التعريفات**، تحقيق ودراسة: محمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مصر.

جعمات، توفيق، (2006م)، **النفي في النحو العربي: منحى وظيفي وتعليمي (القرآن الكريم عينة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

ابن جني، أبو الفتح (ت: 392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ)، (1990م)، **الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4.

الجيزاوي، أماني، (2009م)، **النفي بين العربية والإنجليزية (دراسة تقابلية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

حسان، تمام، (1994م)، **اللغة العربيَّة معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسين، محمَّد صالح موسى، (2009م)، **تقريب الأماني** (شرح كفاية المُعَاني في حروف المَعَاني على المنظومة المسماة بكفاية المُعَاني للعالم الفاضل الشيخ عبد الله بن محمَّد البيتوس الكردي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط1.

الحمد، علي توفيق، والزعبي، يوسف جميل، (1993م)، **المعجم الوافي في أدوات النَّحو العربي**، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2.

الخولي، محمَّد علي، (2001م)، **علم الدلالة (علم المعنى)**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ديتربونتتج، كارل، (2003م)، **المدخل إلى علم اللغة**، ترجمة وتعليق: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ط1.

الذبياني، النابغة، (د.ت)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2.

الراجحي، عبده، (1979م)، **النَّحو العربي والدَّرس الحديث (بحث في المنهج)**، دار النهضة العربيَّة، بيروت، لبنان.

راشد، الصادق خليفة، (1996م)، **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 384هـ)، (1981م)، **كتاب معاني الحروف**، حققه وخرّج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني وأرَّخ لعصره: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، المملكة العربيَّة السعودية، ط2.

الزبيدي، محمَّد مرتضى (ت: 1205هـ)، (1972م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت.

الزركشي، بدر الدين محمَّد بن عبد الله (ت: 794هـ)، (1984م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3.

الزمخشري، أبو القاسم محمود (ت: 538هـ)، (1987م)، **المستقصي في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.

الزمخشري، أبو القاسم محمود (ت: 538هـ)، (1998م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

السامرائي، فاضل، (1990م)، **معاني النَّحو**، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.

السامرائي، فاضل، (2003م)، **معاني النَّحو**، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2.

ابن السراج، أبو بكر (ت: 316هـ)، (1996م)، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت: 244هـ)، (د.ت)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمَّد شاكر وعبد السلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط4.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:180هـ)، (1988م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (د.ت)، **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)، (1979م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)، (1992م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

صافي، محمود، (1995م)، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة**، دار الرشيد، دمشق، سورية، ومؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط3.

الضامن، حاتم صالح (د.ت)، **الصَّرف**، كلية الدِّراسات الإسلامية والعربيَّة، دبي، الإمارات العربيَّة المتحدة.

عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2008م)، **علم اللغة المعاصر: مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.

عبد التواب، رمضان، (1999م)، **فصول في فقه العربيَّة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط6.

عبد اللطيف، محمَّد حماسة، (2003م)، **بناء الجملة العربيَّة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عبده، داود، (1973م)، **أبحاث في اللغة العربيَّة**، مكتبة رياض الصلح، بيروت، لبنان.

ابن العجاج، رؤبة، (د.ت)، **ديوان رؤبة بن العجاج(مجموع أشعار العرب)**، تصحيح وترتيب: وليم ابن الورد البرونسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

العسكري، أبو هلال (ت: 400هـ)، (2007م)، **تصحيح الوجوه والنظائر**، حققه وعلق عليه: محمَّد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1.

العكبري، أبو البقاء (ت: 616هـ)، (1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1.

العُكلي، النَّمر بن تولب، (2000م)، **ديوان النَّمر بن تولب العُكلي**، جمع وشرح وتحقيق: محمَّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

عمايرة، خليل أحمد، (1987م)، **في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي**، تقديم: سلمان حسن العاني، مكتبة المنار، الأردن، ط1.
عمايرة، خليل أحمد، (د.ت)، **أسلوبا النَّفي والاستفهام في العربيَّة في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، د.ن.
عمر، أحمد مختار، (1998م)، **علم الدلالة**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5.
عمر، أحمد مختار، (2008م)، **معجم اللغة العربيَّة المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1.
عيسى، فارس محمد، (1984م)، **النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، دائرة اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1993م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (د.ت)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت:395هـ)، (1986م)، **مجمل اللغة**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2.
الفرَّاء، أبو زكريا (ت: 207هـ)، (1983م)، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3.
الفيروزآبادي، مجد الدين محمَّد (ت: 817هـ)، (1978م)، **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية.
القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: 624هـ)، (1986م)، **انْباه الرّواة على أنْباهِ النُحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط1.
كُرَاعِ النَّملِ، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي (ت: 310هـ)، (1989م)، **المنتخب من غريب كلام العرب**، تحقيق: الدكتور محمَّد بن أحمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط1.
الكفوي، أبو البقاء (ت: 1094هـ)، (1998م)، **الكليات**، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2.
ليونز، جون، (1987م)، **اللغة وعلم اللغة**، ترجمة وتعليق: مصطفى التونى، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، جمهورية مصر العربيَّة، ط1.
المبخوت، شكري، (2006م)، **إنشاء النَّفي وشروطه النَّحوية الدلاليَّة**، منشورات مركز النشر الجامعي في جامعة منوبة، تونس.

المبرد، أبو العباس محمَّد بن يزيد (ت: 285هـ)، (1979م)، **كتاب المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط2.

مجمع اللغة العربيَّة، (2004م)، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4.

المخزومي، مهدي، (1986م)، **في النَّحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2.

المراغي، أحمد مصطفى، (1946م)، **تفسير المراغي**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1.

المرزوقي، أبو علي (ت: 421هـ)، (1994م)، **ألفاظ الشمول والعموم**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1.

المصاروة، جزاء، (2007م)، **الألفاظ الملازمة للنَّفي في تراكيب اللغة العربيَّة (دراسة وصفيَّة دلاليَّة)**، *المجلة الأردنية في اللغة العربيَّة وآدابها*، م3، ع3، ص89–106.

مصطفى، إبراهيم، (1992م)، **إحياء النَّحو**، د.ن، ط2.

ابن منظور، محمَّد بن مكرم (ت: 711هـ)، (د.ت)، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمَّد أحمد حسب الله وهاشم محمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الموزعي، محمَّد بن علي ابن الخطيب (ت: 825 هـ)، (1993م)، **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، ط1.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد (ت: 518هـ)، (د.ت)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر (ت: 338هـ)، (1985م)، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان، ط2.

النحاس، مصطفى، (1979م)، **أساليب النَّفي في العربيَّة (دراسة وصفيَّة تاريخية)**، منشورات جامعة الكويت.

الهروي، علي بن محمَّد (ت: 415 هـ)، (1993م)، **كتاب الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، سوريا، ط2.

يعقوب، إيميل بديع، (1996م)، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيَّة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Baker, C. L. (1970), '**Problems of polarity in counterfactuals**', in J. Sadock and A. Vanek (eds), *Studies Presented to Robert B. Lees by his Students*, Edmonton, Linguistics Research Inc, 1-17.

Baker, L. (1970). **'Double negatives'**, *Language Inquiry* 1,2: page 169-186.

Chomsky, N. (1965), ***Aspects of the Theory of Syntax***, Cambridge, MA: MIT press.

Giannakidou, A. (1998), ***Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency***, Amsterdam and Philadelphia, John Benjamins.

Giannakidou, A. (1999), '**Affective dependencies**', *Linguistics and Philosophy* 22: 367-421.

Giannakidou, A. (2000), '**Negative ... concord**?', *Natural Language and Linguistic Theory* 18: 457–523.

Giannakidou, A. (2002), '**Licensing and sensitivity in polarity items: from downward entailment to nonveridicality**', in M. Andronis, A. Pycha and K. Yoshimura (eds.), *CLS 38: Papers from the 38th Annual Meeting of the Chicago Linguistic Society*, 29-53.

Giannakidou, A. (2006), '**N-words and negative concord**', in M. Everaert, H. van Riemsdijk, R. Goedemans and B. Hollebrandse (eds), *The Blackwell Companion to Syntax* Vol. 3, Malden, Blackwell, 327–392.

Giannakidou, A. (2007). **The landscape of EVEN**, *Natural Language and Linguistic Theory* 25, 39-81.

Giannakidou, A. (2011), '**Negative and positive polarity items: licensing, compositionality and Variation**', in C. Maineborn, K. von Heusinger and P. Portner (eds), *Semantics: An International Handbook of Natural Language Meaning*, Berlin, Mouton de Gruyter, 1660-1712.

Haspelmath, M. (1997). ***Indefinite Pronouns***, Oxford: Oxford University Press.

Horn, L. R. (1989), ***A Natural History of Negation***, University of Chicago, University of Chicago Press.

Hoyt, F. (2010). ***Negative concord in Levantine Arabic***, doctoral dissertation, University of Texas at Austin.

Klima, E. S. (1964). '**Negation in English**', in Jerry Fodor & Jerrold Katz (eds.),*The Structure of Language: Reading in the Philosophy of Language*. Eaglewood Cliffs, New Jersey: Prentice- Hall, 246-323.

Ladusaw, W. A. (1980), '**On the notion affective in the analysis of negative polarity items**', *Journal of Linguistics Research* 2: 1-16.

Ladusaw, W. A. (1980), ***Polarity Sensitivity as Inherent Scope Relations***, New York, Garland.

Ladusaw, W. A. (1983), '**Logical form and conditions on grammaticality**', *Linguistics and Philosophy* 6: 373-392.

Linebarger, M. C. (1981), ***The Grammar of Negative Polarity***, Bloomington, Indiana University Linguistics Club.

Linebarger, M. C. (1987), '**Negative polarity and grammatical representation**', *Linguistics and Philosophy* 10: 325-387.

Van Craenenbroeck, J and Lipták A. (2006). **The Crosslinguistic evidence of sluicing: evidence from Hungarian relatives**, *Syntax* 9, 248-274.

Zwarts, F. (1995), '**Non-veridical contexts**', *Linguistic Analysis* 25: 286-312.

ثالثاً– المواقع الإلكترونية:

http://en.wikipedia.org.

المعلومات الشخصية

الاسم: طايل أحمد الصرايره

الكلية: الآداب

التخصص: دراسات لغوية

الدرجة العلمية: ماجستير

رقم الهاتف: 00962795617458

البريد الالكتروني: tmas_81@yahoo.com